

إعلان الأحكام العرفية في جميع أنحاء البلاد وتعيين النحاس باشا حاكما عسكريا منع التجول في القاهرة وضواحيها والجزيرة بين الساعة ٦ مساء والساعة ٦ صباحا تعطيل الدراسة في مختلف الجامعات والمدارس والقاهرة العامية إلى أجل غير مسمى

اذاع في خلالها رغبته التبداء الموجه الى الشعب والمنشور في غير هذا المكان
تصريح لسراج الدين باشا

وقد صرح معالي فؤاد سراج الدين باشا بأن العناصر المجرمة التي اباحت لنفسها ارتكاب هذه الحوادث المؤلمة لا تتحقق الا كل شخص يعنف وقوة لاستئصال شائتها وقطع دابرها فيظهر الوطن منها ويكون في امن وسلام

واستطرد معاليه فقال انه لم يكن في وسع الحكومة الا ان تتخذ القرارات التي اصدرها مجلس الوزراء وذلك للقضاء على الاجرام والمجرمين

الاجراءات المترتبة على الاحكام العرفية
هذا وكان معالي عبد الفتاح حسن باشا قد قصد في الساعة الخامسة بعد ظهر امس الى وزارة الداخلية واجتمع بكل من بدوى خليفة باشا وكيل الداخلية وحسين صبحي بك مدير الامن العام

وحضر الى دار الوزارة بعده بقايل معالي محمد محمد الوكيل باشا وزير العدل فتم عقد اجتماع من الوزيرين ومعهما الاستاذ ابو العينين سالم بك مستشار الرأي بوزارة الداخلية وظلوا مجتمعين نحو ساعة دار البحث خلالها حول الاجراءات التي تترتب على اعلان الاحكام العرفية .

بين سفير امريكا وفرج باشا

وصرح معالي ابراهيم فرج باشا وزير الخارجية بالنيابة بأن المستر جيفرسون كافزبي السفير الأمريكي ارسل اليه بعد ظهر امس بياناً عمداً وصل الى تلمحه عن الحوادث التي وقعت .

منع التجول في القاهرة وضواحيها والجزيرة

٣ - منع التجول في مدينة القاهرة وضواحيها وبندر الجزيرة منعاً باتاً فيما بين الساعة السادسة مساء والساعة السادسة صباحاً وذلك ابتداء من مساء اليوم - الاجد - الى ان يصدر امر آخر .

مدير مراقبة النشر

وقد استدعى الى قاعة الاجتماع الدكتور عبد الباسط الحجاجي مدير المطبوعات وصدر اليه الامر بان يقوم بأعمال مدير مراقبة النشر .

تصريح لعبد الفتاح حسن باشا
وقد صرح معالي عبد الفتاح حسن باشا بوصفه الرقيب العام بأنه امضى

طيلة نهار امس متنقلاً بين جميع أنحاء مدينة القاهرة وضواحيها وشاهد بمزيد الاسي والالام ما وقع من حوادث وتخريب ونهب ولا شك مطلقاً في انه لا يوجد مصري ذو ضمير حي يرضى عن شيء مما حدث .

ومضى معاليه فقال : « اننا اجتمعنا على ان الانجليز طعاد بعباءة تكيف يمكن ان يكون جيشنا طاعة بغاة يرتكبون هذه

الحوادث المجرمة ؟ »

الموقف يتطلب الحزم والشدة
وختم معاليه تصريحه بقوله : ان الامر يستدعي منتهى الشدة والقسوة والحزم والقوة .

نداء للنحاس باشا الى الامة
بعد انتهاء المجلس ظل رفعة النحاس باشا مجتمعاً بمعالي فؤاد سراج الدين باشا زهاء اربعين دقيقة

دعى مجلس الوزراء الى الاجتماع في الساعة السابعة من مساء امس بدار رفعة مصطفى النحاس باشا وشهد الاجتماع معالي مصطفى نصرت باشا وزير الحربية والبحرية بالرغم من مرضه .

وظل المجلس مجتمعاً يدعو ثلاث ساعات حضر في خلالها مصطفى نصرت بدوى خليفة باشا وكيل الداخلية وحسين صبحي بك مدير الامن العام ومحمود جبر بك وكيل الامن العام وقبلوا معالي فؤاد سراج الدين باشا وزير الداخلية أكثر من نصف ساعة

اعلان الاحكام العرفية

وقد اصدر المجلس القرارين الاتيين أولاً - استصدار مرسوم باعلان الاحكام العرفية في جميع أنحاء المملكة المصرية ، وتعيين حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا حاكماً عسكرياً عاماً

وقف الدراسة في الجامعات والمدارس
ثانياً - وقف الدراسة في الجامعات والمدارس في جميع أنحاء البلاد الى اجل غير مسمى

ثلاثة أوامر عسكرية

وعلى اثر انتهاء اجتماع المجلس اصدر رفعة الحاكم العسكري العام ثلاثة أوامر عسكرية . نشر بيئاتها فيما يلي :

١ - تعيين معالي عبد الفتاح حسن باشا رقيباً عاماً .

٢ - تعيين المحافظين والمديرين او من يقوم بأعمالهم حكاماً عسكريين في مناطقهم الخاصة .

مرسوم باعلان الاحكام العرفية

نحن فاروق الاول ملك مصر والسودان
ببند الاطلاع على القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بنظام الاحكام
العرفية والقوانين المعدلة له ،
وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء وموافقة راي ذلك
المجلس ، رسماً بما هو آت :
المادة الاولى - ابتداء من مساء اليوم تجرى الاحكام العرفية في جميع
انحاء البلاد

المادة الثانية - عين مصطفى الشحار باشا للقيام بالسلطات الاستثنائية
المنصوص عليها في القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ والقوانين المعدلة له .
المادة الثالثة - على وزرائنا تنفيذ هذا المرسوم كل فيما يخصه .

صدر بقصر عابدين في ٢٨ ربيع الثاني سنة ١٢٧١ (٢٦ يناير سنة ١٩٥٢)
(فاروق)

بامر حفرة صاحب الجلالة ، رئيس مجلس الوزراء : مصطفى النحاس
وبليه توقيعات باقي الوزراء .

مذكرة ايضاحية

منذ اعلنت الحكومة الغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاقيتي ١٨٩٩
وما تلاها ، وقر البرلمان ما قدمت اليه بشأن هذا من تشريعات ، دأبت
القوات البريطانية في منطقة النبال على العدوان الصارخ على انفس
المصريين واموالهم ، والافتئات على سيادة الدولة في ارضها ، مخالفة في
ذلك كله القوانين الدولية ومواثيق هيئة الامم المتحدة ، وعلى رغم
الاحتجاجات المتوالية التي قدمتها الحكومة المصرية، مضت تلك القوات
في عدوانها واسرفت فيه حتى حدثت بالاسماعيلية في يوم ٢٥ من يناير
الحالي اعتداءها الفاضح على قوات البوليس الكلفة حفظ الامن وصيانة
النظام .

وقد كان لهذا صيدى في الشعور الوطنى ، ضيقه الشعب ما استطاع
الى ذلك سبيلا ، ولكن دعاة الفتنة في البلاد ، وفريقا من الذين فسدت
ضمائرهم ، لم يتورعوا عن استغلال هذا الظرف ، فاناروا الفتنة واشاعوها
ومرضوا مدينة القاهرة للفوضى والدمار والحريق والنهب والسلب ،
محاولين بذلك قلب نظام الحكم في البلاد وقفا لخطه مدبرة ومطمعين
للعُدو في أن يتخذ من ذلك ذريعة الى التدخل في شئون الوطن .
ولما كان واجب الحكومة اقرار الامن وحماية النظام وصيانة سلامة
الوطن من كل سوء ، قررت الحكومة استصدار مرسوم باعلان الاحكام
العرفية في البلاد مؤقتا لقمع الفتنة واقرار النظام .

مرسوم باعلان الاحكام العرفية

نحن فاروق الاول ملك مصر والسودان
ببند الاطلاع على القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بنظام الاحكام
العرفية والقوانين المعدلة له ،
وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء وموافقة راي ذلك
المجلس ، رسماً بما هو آت :
المادة الاولى - ابتداء من مساء اليوم تجرى الاحكام العرفية في جميع
انحاء البلاد

المادة الثانية - عين مصطفى النحاس باشا للقيام بالسلطات الاستثنائية
المنصوص عليها في القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ والقوانين المعدلة له .
المادة الثالثة - على وزرائنا تنفيذ هذا المرسوم كل فيما يخصه .

صدر بقصر عابدين في ٢٨ ربيع الثاني سنة ١٢٧١ (٢٦ يناير سنة ١٩٥٢)
(فاروق)

بامر حفرة صاحب الجلالة ، رئيس مجلس الوزراء : مصطفى النحاس
وبليه توقيعات باقي الوزراء .

مذكرة ايضاحية

منذ اعلنت الحكومة الفناء معاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاقيتي ١٨٩٩
وما تلاها ، وأقر البرلمان ما قدمت اليه بشأن هذا من تشريعات ، دأبت
القوات البريطانية في منطقة القنال على العدوان الصارخ على انفس
المصريين واموالهم ، والافتئات على سيادة الدولة في ارضها ، مخالفة في
ذلك كله القوانين الدولية ومواثيق هيئة الامم المتحدة ، وعلى رغم
الاحتجاجات المتوالية التي قدمتها الحكومة المصرية، مضت تلك القوات
في عدوانها واسرفت فيه حتى حدث بالاسماعيلية في يوم ٢٥ من يناير
الحالي اعتداؤها الفاشم على قوات البوليس المكلفة بحفظ الامن وصيانة
النظام .

وقد كان لهذا صيدى في الشعور الوطنى ، ضبطه الشعب ما أمستطاع
الى ذلك حينئذ ، ولكن دعاة الفتنة في البلاد ، وفريقاً من الذين فسدت
ضمايرهم ، لم يتورعوا عن استغلال هذا الظرف ، فاناروا الفتنة واشاعوها
وعرضوا مدينة القاهرة للفوضى والدمار والحريق والنهب والسلب ،
محاولين بذلك قلب نظام الحكم لى البلاد وقسا لخطة مدبرة ومطمعين
للعدي في ان يتخذ من ذلك ذريعة الى التدخل في شئون الوطن .
ولما كان واجب الحكومة اقرار الامن وحماية النظام وصيانة سلامة
الوطن من كل سوء ، قررت الحكومة استصدار مرسوم باعلان الاحكام
العرفية في البلاد مؤقتاً لقمع الفتنة واقرار النظام .

النحاس باشا يتفقد المحال المنكوبة وجوب الهدوء لمصلحة الجمهورية ومصلحة الوطن توقع انتهاء النيابة من التحقيق قبل نهاية الاسبوع القادم

التعجيل بمحاكمة المتهمين بارتكاب هذه الحوادث والمسؤولين عن وقوعها ، وستكون محاكمتهم امام محكمة عسكرية طبقا للامر العسكري رقم ١٠ الذي اصدره امين رفعة الحاكم العسكري العام عقب البحوث القانونية التي جرت في اليوم السابق بوزارة الخارجية بين وزير العدل ووكيلها والنائب العام ووكيل مجلس الدولة

بحث حالات العمال المنكوبين لاغاثتهم

إذا وتقوم مصلحة العمل الآن بجمع البيانات عن المحال المختلفة التي اصبحت في الحوادث الاخيرة ، وعدد العمال الذين كانوا يشتغلون في هذه المؤسسات وحالة كل منهم ، وذلك تمهيدا لاعداد تقرير شامل عن هؤلاء العمال يرفع اليوم او غدا على الاكثر ، الى معالي وزير الشؤون الاجتماعية ، للنظر فيما يتخذ من اجراءات لحفظ حقوق العمال وصرف مرتباتهم عن شهر يناير ، والحصول على مكافآت الخدمة لمن تتوقف مؤسساتهم عن العمل سواء بصفة مؤقتة او دائمة

وتسعى مصلحة العمل لايجاد اعمال مناسبة لهؤلاء العمال في المؤسسات الخاصة ، التي تماثل تلك التي كانوا يعملون فيها من قبل ، كلما كان ذلك مستطاعا

والفهم ان الحكومة تبذل اقصى ما في طاقتها لمساعدة هؤلاء العمال ، ويدور البحث الآن في الوسائل العاجلة لاغاثتهم ، وربما يوفقون الى اعمال اخرى يرتزقون منها

ولم يستقر الرأي بعد على نوع المعونة التي تقدم لهم ، وهل تكون في شكل مساعدات وقتية او مبالغ من المال تصرف لهم دفعة واحدة او على فترات اسبوعية او شهرية

امضى رفعة مصطفى النحاس باشا زهاء ساعتين بعد ظهر امس في تفقد الميادين والشوارع التي بها مؤسسات وتاجر ومحال عامة تكبت في حوادث يوم السبت الماضي بالقاهرة وكان رفعتة يهبط من سيارته ويقف بكل من الاماكن التي تناولتها بالتخريب والتدمير تلك الحوادث الاجرامية المنكرة فيعاينها في تأثر عميق عميق

وجوب الهدوء لمصلحة الوطن

وفي شارع ابراهيم باشا ، تجمع كثير من المارة الذين شاهدوا رفعتة لتحيته فنباههم عن التجمع واهاب بهم في الحاح ان ينصرف كل منهم الى عمله في هدوء وسكينة ، مؤكدا ان في ذلك خير وسيلة الى تحقيق مصلحتهم الخاصة ومصلحة الوطن العامة اذ

يتيحون للحكام جوا يمكنهم من التفرغ لتأدية واجباتهم الوطنية الكثيرة خصوصا في الظروف الدقيقة التي تجتازها البلاد الان ثم ابتهل رفعتة الى الله العلي القدير ان تخرج البلاد من هذه الظروف سالمة ظانفة بحقوقها الوطنية

وقد نزل المتجمعون عند ارادة رفعتة ففرقوا في هدوء

اجتماع في المساء

واجتمع رفعتة طويلا في المساء بمساعدة فؤاد سراج الدين باشا وسعادة عبد الفتاح حسن باشا .

التحقيق ينتهي في الاسبوع القادم

وعلم مندوب «الاهرام» ان من المرجح كثيرا ان تفرغ النيابة قبل نهاية الاسبوع القادم من التحقيق في تلك الحوادث الاجرامية

التعجيل بمحاكمة المتهمين

وكذلك علم المندوب ان الرأي استقر على

امر عسكري :

جرائم التخريب والحريق والنهب تحويل النيابة حق حالتها للمحاكم العسكرية ومنها جرائم ٢٦ يناير التي وقعت بالقاهرة

رابعاً : الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ بشأن الإسلحة وذخائرها خامساً : جرائم الاعتداء على النفس أو الشروع فيها إذا وقعت على أحد الموظفين العموميين أو رجال الحفظ وذلك في أثناء تأدية وظيفته أو بسبب تأديتها

مادة ٢ - إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة أو وقعت عدة جرائم مرتبط بعضها ببعض لغرض واحد وكانت إحدى تلك الجرائم داخلية في اختصاص المحاكم العسكرية جاز للنسابة العامة تقديم الدعوى بمرتبها إلى المحاكم العسكرية ، وتطبق هذه المحاكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات

مادة ٣ - ويجوز أيضاً أن يقدم إلى المحاكم العسكرية ما وقع من الجرائم في مدينة القاهرة أو ضواحيها أو في مديرية الجيزة خلال يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ ولو كانت متعالة على قاضي التحقيق وذلك إذا كانت الجريمة مما نص عليه في المادتين الأولى والثانية من هذا الأمر أو كانت مما نص عليه في المواد ٤٤ مكرراً « إخفاء الأشياء التحصيلية من الجريمة » و « الاتفاقات الجنائية » و « تخريب مباني الحكومة » و « ٢٥٢ إلى ٢٥٧ » الحريق العمدة و « ٢١١ إلى ٣٢٠ » السرقات و « ٣٦١ » الاتلاف و « ٣٦٦ » النهب والاتلاف من قانون العقوبات أو كانت شروعا معاقبا عليه في جريمة مما سبق ذكره ، وكذلك أية جريمة أخرى تكون مرتبطة بأحدى الجرائم المشار إليها في هذه المادة ولو كانت قد وقعت قبل يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ أو في غير الجهات سالفة الذكر

القاهرة في ٢١ يناير سنة ١٩٥٢

« على ماهر »

اصدر دقة المحاكم العسكرية امرا عسكريا رقم ١٠ ، اجاز فيه النيابة العامة ان تقدم بغض الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام الى المحاكم العسكرية ، وهذا نصه :

نحن على ماهر باشا :
بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ باعلان الاحكام العرفية ... وعلى المادة ٦ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ بنظام الاحكام العرفية المعدل بالقوانين رقم ٢٣ لسنة ١٩٤٠ و ٢١ لسنة ١٩٤١ و ٨١ لسنة ١٩٤٤

وبمقتضى السلطات المخولة لنا بناء على المرسوم الصادر في ٢٨ يناير سنة ١٩٥٢ وبعد موافقة مجلس الوزراء

تقرر ما هو آت

مادة ١ - يجوز للنسابة العامة ان تقدم الى المحاكم العسكرية الجرائم الاتي ذكرها :
اولاً : الجرائم المنصوص عليها في البابين الاول والثاني مكرراً من الكتاب الثاني وفي المواد ١٧٢ و ١٧٤ و ١٧٥ و ١٧٦ و ١٧٧ و ١٧٩ من قانون العقوبات

ثانياً : الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٦٣ الى ١٧٠ من قانون العقوبات بشأن تعطيل المواصلات

ثالثاً : الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالاجتماعات العامة والمظاهرات والمرسوم بقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٤٥ الخاص بحفظ النظام في معاهد التعليم وفي المواد ١٢٤ و ١٢٤ (١) و ١٢٤ (ب) و ١٢٤ (ج) من قانون العقوبات و ٣٧٤ مكررة و ٣٧٥ من هذا القانون

المصدر : الاهرام
التاريخ : ٤ فبراير ١٩٥٢

حوادث ٢٦ يناير :

التحقيق يكشف عن مدبري الجرائم ويبدأ بداية طيبة مع المتهمين في الحوادث اعتقال ٢٢ شخصا من المشتبه في امرهم

الاساندة : محمد محمود مجاهد بك الحامى العام وعبد الحميد لطفى رئيس نيابة جنوب القاهرة وعبد الخالق علام رئيس نيابة شمال القاهرة وعبد الحميد أبو شنيف رئيس نيابة الصحافة وأحمد فؤاد سرى رئيس النيابة العسكرية العليا وأحمد حسين هيكى وعدلى نسيم وأحمد فتحى مرسى ومحمد صدقى البشبيشى وعلى نور الدين وجمال العطفى وفخرى عبد النبى وتوفيق الجمل وكلاء النائب العام .

وقد اجتمع حضراتهم بمكتب سعادة النائب العام ظهر أمس ، حيث اتفق على توزيع التحقيقات بينهم

اعتقال وضبط

وقام اللواء محمد ابراهيم امام بك وكيل حاكم دار بوليس القاهرة واليكباشيون عبدالعظيم فهمى وكمال عبد المنعم والصادق حلاوه ومعهم بعض الضباط وعددهم الجنود ، بحملة تفتيشية واسعة النطاق للبحث عن المشتبه في امرهم ، ففتشوا ٤٨ منزلا وعثر في بعضها على أوراق واعتقلوا ٢٢ شخصا

وكان ماضبط في اثناء الحملات التفتيشية التى قام بها رجال البوليس اربع سيارات ، وخراطم وأوراق قيل ان لها علاقة وثيقة بالتحقيق الدائر في الوقت الحاضر في حوادث يوم ٢٦ يناير الماضى

كذلك قيل ان هذه السيارات كان يستخدمها الجناة في اثناء ارتكاب تلك الحوادث وقد افشى مصدر قضائى لمتدوب «الاهرام» بتصريح قال فيه ان النيابة توصلت الى ادلة ضد بعض الجناة

اجتمع رفعة على ماهر باشا وقتا طويلا مساء أمس في دار الرئاسة بمعالى أحمد مرتضى الراعى بك وزير الداخلية ، وقد صرح معاليه عند انصرافه للصحفيين بأن التحقيق الذى تجريه النيابة العسكرية الآن في الجرائم التى ارتكبت يوم ٢٦ يناير الماضى بدأ يتفتح ويؤدى الى معرفة مدبري هذه الجرائم

راكد معاليه ان الاحكام العرفية القائمة الآن هى اجراءات وقائية ، فلا يكمن وراءها غير سلامة الامن وصيانة النظام وضمان المصلحة العامة .

بداية طيبة للتحقيق مع المتهمين

وصرح معالى وزير الداخلية مساء أمس بأن الحالة قد أصبحت هادئة الآن في القاهرة ، وأن التحقيق مستمر مع المتهمين في الحوادث الاخيرة . وقد بدأ التحقيق بداية طيبة ..

العلامات على المنازل .. واعتقال صبيين

كذلك صرح معاليه بأن رجال البوليس قبضوا ظهر أمس على صبيين في حى روض الفرج وهما يقومان بوضع علامات على المنازل وعند التحقيق معهما قالوا أن شخصا معينادفع لهما مبلغا من المال ليقوما بهذا العمل ، ولما قبض على هذا الشخص تبين أنه مجرم سابق ومراتب من البوليس الآن ، ولا يزال التحقيق مستمرا .

لجنة وكلاء النيابة للتحقيق

أصدر سعادة محمد عبد الرحيم غنيم بك النائب العام قرارا بأن يعهد بالتحقيقات في حوادث يوم ٢٦ يناير الماضى الى حضرات

وزير الداخلية يطهّن الاجانب على اعمالهم تخفيف قيود الاقامة للمضى فى مشروعاتهم ذات الفوائد المشتركة توقف العلامات المريبة على المنازل ومعرفة المحرضين والمسؤولين التحقيق بخطو بقوة للكشف عن مدبرى حوادث ٢٦ يناير

النظام القائم فيما يتعلق بالتجديد السنوى وجعل مدة صلاحية تأشيرة الاقامة لفترة أطول، وهى ثلاث سنوات للاجانب الذين وجدوا فى مصر منذ عام ١٩٣٢ ولم تنقطع اقامتهم حتى الان وغيرهم ممن يؤدون للدولة خدمات كالعلماء والادباء ورجال الصناعة بأذن خاص منا كما ستكون المدة سنتين بالنسبة للاجانب الذين وجدوا فى مصر منذ عام ١٩٣٢ ولم يجددوا اقامتهم قانونا طالما كانوا يقومون بأعمال نافعة وقد أصدرنا التعليمات التى تكفل تنفيذ ذلك فى أقرب وقت ممكن وهذه التعليمات مستمدة من جوهر مشروع قانون اقامة الاجانب الذى لازال تحت الدراسة والذى ارحب بما يقدم الى من ملاحظات فى شأنه ، وهو مشروع فيه كثير من التيسير على العناصر النافعة من الاجانب من ناحية مدة الاقامة والايام والتظلم منه وغير ذلك وانى شديد الامل فى ان يبعث هذا النظام الجديد الاطمئنان الى البعض ممن اقلقتهم الحوادث الاخيرة التى اعود فأكبر انها لا تعبر من روح شعب وادى النيل

وبعد ان انتهى معاليه من لقاء هذا البيان وجه الصحفيون الاجانب الى معاليه عدة أسئلة منها : هل اعتقل احمد حسين ، وهل هو مسئول عن الحوادث الاخيرة ؟ فقال معاليه : ان القبض على احمد حسين كان بأمر عسكري بعد وقوع الحوادث مباشرة ..

ثم سئل معاليه عن حركة وضع علامات على المنازل فقال : لقد توقفت هذه العمليات واكتشفنا المحرضين والمسؤولين ..

الرقابة فى اضيق الحدود

وسئل معاليه عن الرقابة وما يلقيه الصحفيون من مضايقات ، فاجاب بان الرقابة مستعملة فى اضيق الحدود ، وانها مفروضة للصالح العام ، وانا شخصيا لا اود ان اكون رقيباً .. ولن نتجاوز فى استعمالها اضيق الحدود

عقد معالى مرتضى الراغى بك، وزير الداخلية فى مكتبه بالوزارة مساء امس مؤتمرا صحفيا دعا اليه مندوبى وكالات الانباء الاجنبية ، ومندوبى الصحف الاجنبية والمصرية ، ثم اذاع عليهم البيان التالى :

تعاون متبادل منذ الازل

« منذ عهد بعيد قدم عدد كبير من الاجانب واقام فى وادى النيل الى جانب اهله ، وقد بذلوا مجهودات مشكورة وشاركوا فى نهضة البلاد الزراعية والصناعية والتجارية والعلمية ، وكان لهم فيما بلغه وادى النيل من تقدم فضل لا يمحط

وقد قامت العلاقات بينهم وبين شعب وادى النيل منذ الازل على التعاون المتبادل وعلى الثقة المتوطدة ولاقوا من جانب هذا الشعب الامين كرم الضيافة والتسامح والصدقة مما ساعد على انماء العلاقة الطيبة

وعندما خلت الحكومة المصرية خطوتها الاولى فى سبيل تنظيم اقامة الاجانب واصدرت القانون رقم ٨٤٩ لسنة ١٩٤٠ أصبح وضع الاجانب فى البلاد خاضعا لنصوص هذا القانون وكان الاجنبى يتقدم للجهة المختصة ويطلب مد اقامته فيمنح مدة سنة اذا كان من المقيمين ، ومدة اقل من ذلك اذا كان من العابرين ذوى الاقامة الموقته

مشقة فى القيود

وقد لوحظ اخيرا أن هناك عناصر من الاجانب تجد مشقة فى هذه القيود ، مما دعا الى التفكير فى تخفيفها وتبسيطها مراعاة لصالح الاجانب وموظفى الدولة المختصين فى وقت معا

ورغبة فى ايجاد نوع من الاستقرار يمكن للاجانب من المضى فى اعمالهم ومشروعاتهم التى تعود على البلاد وعليهم بالفوائد المشتركة ، ولزالة كل قلق قد يساور الاجانب على ما يمارسونه من نشاط خوفا من رفض تجديد مدة الاقامة عند انتهائها . فقد رؤى تغيير



التحقيق يخطو بقوة
س - هل يستطيع معالي الوزير أن يدلّ
ببعض ما وصل اليه التحقيق من نتائج ؟
ج - لا أستطيع أن أقول شيئاً في هذا
الصدّد ، ومن المصلحة أن يستمر التحقيق في
هذه الحوادث والذي تقوم به النيابة العامة
سرياً حتى نصل الى الحقيقة كاملة .
وانى اعتقد أن التحقيق يخطو بقوة نحو
تحديد المسؤولية ومعرفة المدبرين والفاعلين .
لن يمضى وقت طويل
س - هل سيستمر منع التجول ليلاً طويلاً ؟
ج - أن من تقضى أعمالهم بالتجول ليلاً
صرفت لهم تصاريح تتيح لهم حرية التنقل في
فترة الحظر ، ولن يمضى وقت طويل حتى
تعود الحالة طمعية

المقبوض عليهم في الحوادث
س - هل هناك سياسيون من بين المقبوض
عليهم بسبب الحوادث الأخيرة ؟
ج - أن كل من قبض عليه كان بسبب تلك
الحوادث . .
حماية الأمن واعتقال كل مشتبه فيه
س - يوجد من بين المقبوض عليهم بعض
الأبرياء ، فهل سيطول سجنهم ؟
ج - في مثل هذه الظروف تستلزم حماية
الأمن العام القبض على كل من يشتبه فيه .
تحديد المسؤولية
س - هل هناك مسئولون من بين رجال الأمن ؟
وهل سيحاسب هؤلاء المسئولون ؟
ج - ستحدد المسؤولية بعد أن ينتهى
التحقيق ، وسيؤخذ كل بجريته . .

المحال المشكوبة أخيرا ٢٦٠ تضم ٤ آلاف عامل اعداد قرار وزارى بصرف مساعدات وقتية لعمال هذه المحال الامل فى تشغيل ما لا يقل عن ٧٠ ٪ من العمال المتعطلين

أما الثالثة ، وهى أقل الطوائف ، فتضم عمالا كانوا يشتغلون فى محال وشركات لم تحدد مركزها بعد

ليسوا كعمال القناة

وقد كان من رأى البعض أن تقوم الحكومة بعلاج مشكلة عمال المحال المشكوبة ، على النحو الذى عالجته به مشكلة عمال القناة الذين تركوا خدمة السلطات البريطانية ، غير أنه رد على ذلك بأن هناك فارقا بين المشكلتين ، فالاولى صناعية ، أما الاخرى فادارية بحتة وقد كان ضعف نقابات المحال التجارية ، والمحال العامة من الناحية المالية سببا فى العمل على استصدار القرار الخاص بتطبيق الشطر الثانى من قانون الضمان الاجتماعى وهو الشطر الخاص بصرف المساعدات الوقتية الى جانب ما طبق منه بالفعل فيما يتعلق بالمعاشات

الامل فى تشغيل ٧٠ ٪

وتتوقع دوائر مصلحة العمل ان تتمكن بمساعدها لدى الشركات والمؤسسات المختلفة من تشغيل ما لا يقل عن سبعين فى المائة من العمال الذين تعطلوا عن العمل فى وقت قريب

لجنة التجار لدراسة تعويض المنكوبين

وقد جاءنا من اتحاد التجار والمستوردين بيان اشار فيه الى ما رددته بعض الصحف عن وجهات النظر التى تبودلت فى الاجتماع الذى عقد فى مقر الاتحاد بشأن موضوع تعويض المنكوبين ، وقال الاتحاد ان القرار الوحيد الذى اتخذ هو تأليف لجنة لدراسة الموضوع وعرض النتيجة على المهتمين بالامر

علم مندوب « الاهرام » ان وزارة الشؤون الاجتماعية اعدت مشروع قرار وزارى ينتظر ان يوقعه معالى محمود حسن باشا خلال اليومين القادمين ، وذلك بتحديد بعض الحالات التى لم ترد فى صلب المادة ٣٧ من قانون الضمان الاجتماعى ، وترك أمرها للوزير ، وتحديد الاجراءات والشروط التى تمنح بمقتضاها المساعدات ، حتى يمكن تقديم مساعدات وقتية لأولئك الذين تأثروا نتيجة للحوادث الاخيرة فى القاهرة ممن كانوا يرتزقون من عملهم فى المحال التى اصبحت باضرار فى هذه الحوادث وقد دل الاحصاء الرسمى الاخير لعدد هذه المحال على انها بلغت ٢٦٠ محلا ، قدم بشأنها ٤٦٣ بلاغا الى البوليس والنيابة ، اما الموظفون والعمال الذين تأثروا بالحوادث فقد بلغ عددهم حوالى اربعة آلاف

٦٦ مؤسسة تستغنى عن عمالها

وينتمى هؤلاء الى ثلاث طوائف مختلفة : الاولى تتألف من الذين استغنت المؤسسات التى كانوا يعملون فيها عن خدمتهم على اثر وقوع الحوادث ، ويبلغ عددها ٦٦ مؤسسة ، وتثير حالة هؤلاء العمال والموظفين مشكلة قانونية فيما يتعلق بمكافآتهم عن مدة الخدمة السابقة

والثانية : تتألف من أولئك الذين احتفظت بهم مؤسساتهم مؤقتا بدون أجر ، ريثما يستقر رأى على قرار من جانب الحكومة فى شأن التعويض عن الخسائر التى اصابته ممتلكات الشركات .

المصدر: المصري

التاريخ: ١٠ فبراير ١٩٥٢



جاءنا في منتصف الساعة الثالثة صباحا البيان التالي من سعادة فؤاد سراج الدين باشا:

منذ وقعت حوادث القاهرة يوم ٢٦
يناير الماضي والتي تقرر استنادا اليها
اعفاء الوزارة الوفدية من الحكم حرصت
كل الحرص على التزام الصمت احتراماً
للتحقيق القضائي الذي تجريه النيابة
وتوفيرا للجو الهادئ الذي ينبغي
لهذا التحقيق الخطير حتى
الى نتائج الصحيحة فيعرف
المصريون بل يعرف العالم اجمع كيف
دبرت هذه الحوادث وكيف نفذ هذا التدبير حتى ادى الى نتائج

حملات طائشة

ولكن نفرا ممن ابتليت بهم الصحافة بل ابتليت بهم مصر وكانوا دائما حريبا
عليها وعلى قضيتها الوطنية ومعاول هدم في كفاها الوطنى ضد الفاصب المستعمر
أبى الا ان ينصب من نفسه متلافعا عن هذا المستعمر عاملا على تنفيذ سياسته
الاجرامية ضد مصر وقضيتها فاستهان بحرمة التحقيق القضائي وسبق سلطة
التحقيق الى توجيه الاتهام بل وسبق سلطة القضاء الى اصدار الاحكام . ولو
كان هذا النفر قد التزم في حملته الطائشة على الوفد وحكومته وسكرتيره حدود
الصدق والامانة لخفت جريمته نوعا ما ولكنه في سبيل ارضاء سادته من الانجليز
والتمكين لسياستهم ضد الوطن وقضيته وفي سبيل شفاء حقدته على الوفد لجأ
الى الوقائع الصحيحة الثانية فحرفها الى الكاذب والافتراءات فسود بها
صفحات مجلته وهو في كل هذا يرمى الى هدفين واضحين للمصريين جميعا
وهما:

الهدفان

اولا - اشغال المصريين في هذا الوقت بالذات بهذه المهاترات الحزبية والمسائل
الداخلية حتى تنح للانجليز فرصة تنفيذ سياستهم المرسومة والتي تزداد وضوحا
يوما بعد يوم .

ثانيا - التشهير بالوفد وحكومته واثارة التيار حول تصرفاتها للوصول الى هدم
الوفد فيخلو الجو من هذه العزة الشعبية الوطنية الهائلة . وقد سخرت مجلة
« اخبار اليوم » نفسها لتحقيق هذا القصد ولكنها باءت بالفشل لان قوة
الوفد من قوة الشعب وقوة الشعب من قوة الله
محساوالات كاذبة

لقد بذل صاحب مجلة « اخبار اليوم » منذ اعقبت وزارة الوفد من الحكم جهدا
كبيرا في محاولة ايهام الراى العام باننى قصر في القيام بواجبى كوزير للداخلية
ازاء حوادث يوم ٢٦ يناير ودليلهما على التقصير اننى توانيت في طلب الاستعانة
بقوات الجيش ، واننى بعد ان التمسيت هذه المعاونة عدت فعدلت عنها واخبرت
معالي رئيس الديوان الملكى بذلك في الساعة الواحدة والنصف بعد ظهر
اليوم المذكور . ثم توجهت الى القصر الملكى بعد ذلك في الساعة الثانية والنصف
وطلبت مرة ثانية نزول الجيش الى المدينة لان الحالة اصبحت مسيئة ، واننى لو
لم اعدل عن طلب نزول الجيش في المرة الاولى لما حدثت كل هذه الحرائق في
العاصمة

البعد عن التحقيق

وقبل ان افند ما نشرته المجلة المذكورة من اكاذيب وافتراءات ساسرد بايجاز
الوقائع الثابتة رسميا ملتزما البعد كل البعد عن كل ما يمس التحقيق الجارى
او يؤثر فيه . وقد كنت حريصا على التزام الصمت التام كما قلت احتراماً
لهذا التحقيق ولكن ازاء هذا الالتجاء على نشر الكاذب الصارخة والتحدى

لتنفيذها ارانى اليوم مضطرا للكلام فياضيق الحدود وبالقدر الكافي لتبيان الحقائق مرجئا ذكر الكثير الى وقت اخر وهاهى الوقائع الثابتة بكل ايجاز

السابعة والنصف

١ - حوالى الساعة السابعة والنصف من صباح يوم ٢٦ يناير اتصلت بى تليفونيا مدير الامن العام واخبرنى ان عددا من جنود بلوكات نظام الاقاليم يتراوح بين مائتين وثلاثمائة جندى غادروا كناناتهم بالعباسية ومعهم اسلحتهم وهم في حالة شبه تمرد فطلبت منه المبادرة الى اتخاذ الاجراء اللازم لاعادتهم الى كناناتهم وتجريدتهم من سلاحهم وخبسهم ومحاكمتهم عسكريا

الثامنة

٢ - بعد ذلك اتصلت بى حوالى الساعة التاسعة صباحا سعادة بدوى خليفة باشا وكيل وزارة الداخلية واخبرنى ان الجنود المذكورين قد اتجهوا نحو جامعة فؤاد الاول بالجيزة وانهم يهتفون « ابن السلاح .. نريد ان نذهب الى القنال » وان اللواء احمد عبد الهادى بك مدير عام البوليس (حكمدار بوليس القاهرة حالي) قد لحق بهم بالجامعة . فقلت لبدوى باشا : « يجب العمل على اخراج هؤلاء الجنود من الجامعة وارجاعهم الى كناناتهم باية طريقة » وطلبت منه الاتصال باللواء احمد عبد الهادى بك ليخبرهم باننى موافق على سفرهم الى القنال اذا كانت هذه هى رغبتهم الحقيقية

التاسعة عشرة والرابع

٣ - حوالى الساعة ١١ ا١٥ صباحا اخبرنى مدير الامن العام وانا بمكتبى بوزارة الداخلية بان جنود البلوكات وعلى رأسهم الضابط عبد الهادى نجم الدين ومعهم فريق من الجامعة قد غادروها في مظاهرة كبيرة متجهة الى رئاسة مجلس الوزراء ، وبعد قليل اخبرنى بان فريقا اخر من هؤلاء الجنود وكان قد اتجه منذ الصباح الى الازهر قد خرج مع بعض طلبة الازهر في مظاهرة متجهة الى ميدان عابدين

تفريق المظاهرة بكل الطرق

فاصدرت اوامر صريحة بتنفيذ الاوامر السابق صدورها بتفريق المظاهرات بكل الطرق ولو استدعى الامر اطلاق النار

نراحي البوليس

٤ - بعد دقائق عاد الى مدير الامن العام واخبرنى بانه اصدر الاوامر المشددة بتفريق المظاهرات بالقوة ولكن كثيرا من التراخي يبدو على جنود البوليس لاشترالك بعض زملائهم في هذه المظاهرات كما شرحت آنفا . وانه يخشى ان لا يتفقد الجنود اوامر التفريق فاتصلت بحال بمعالى محمد حيدر باشا القائد العام للقوات المسلحة وشرحت له الحالة

وقلت له انى اخشى ان تتفاقم الحالة ويبدو ان جنود البوليس يحجمون عن اطلاق النار على زملائهم المشتركين في المظاهرات وطلبت منه ان تستعد في الحال قوات الجيش للنزول الى المدينة في اى لحظة يطلب منها ذلك للمعاونة على حفظ النظام

المصلحة عدم نزول الجيش

فقال معاليه انه من المصلحة عدم نزول الجيش حتى لا يقع تصادم بينه وبين الجبهة فيسوء الجهور الظن بالجيش وتتولد في نفسه الكراهية نحو الجيش

فقلت لمعاليه انى مقدر تماما كل هذه الاعتبارات ولكنى امام حالة تنذر بالخطر ولن ألجأ الى الاستعانة بالجيش الا عند الضرورة القصوى وكل ما اطلبه الان هو ان

يكون الجيش مستعدا للنزول الى المدينة في أى لحظة يطلب فيها ذلك فوعدني بأنه سيصدر التعليمات اللازمة فور الاستعداد

السابعة عشره والتصفيا

٥ - وحوالى الساعة الثانية عشرة والنصف ظهرا أخبرني مدير الامن العام بأن المتظاهرين أشعلوا النار في كازينو أوبرا وانهم يمنعون رجال المطافئ من اطفاء النيران فأمرته فورا بتبليغ قوات البوليس باطلاق النار في الميادين على هؤلاء المتظاهرين وعلى أى مظاهرات أو تجمعات أخرى دون أى تردد فقال حضرته : أن رجال البوليس يريدون تراخيا في تنفيذ الاوامر فكلفته بالاتصال بالحكميدار وبامام بك وكيله شخصيا وتبليغها هذه الاوامر

طلب نزول الجيش

وفي الحال اتصلت تليفونيا مرة أخرى بمعالى حيدر باشا وأخبرته بما تطورت اليه الحالة وطلبت منه نزول قوات الجيش في الحال الى المدينة للمعاونة في حفظ النظام وفض المظاهرات فأبدى لي اعتراضه على نزول الجيش للاسباب التي سبق أن أشار اليها في المحادثة الاولى فقلت له أن الحالة خطيرة وتزداد باشتداد الخطر وأن قوات البوليس محدودة العدد وموزعة على أنحاء المدينة من الجيزة الى مصر الجديدة وأن عددا كبيرا منها مرابطا أمام مختلف معاهد التعليم والمدارس لحفظ النظام

وأن من الاسباب التي تزيد الحالة خطورة أن عددا كبيرا من جنود البلوكات وعلى رأسهم أحد ضباطهم مشترك في هذه المظاهرات مما أحدث الارتباك بين صفوف باقي الجنود المكلفين بفض المظاهرات واطلاق النار

تمضمم للمنتظرين

فقال معاليه : « أن معظم قوات الجيش الموجودة الآن بالقاهرة من الجنود الحديثي العهد بالالتحاق بخدمة الجيش وأن معظم ضباطهم من الضباط الشبان وصارحنى معاليه بأنه يخشى اذا نزلت هذه القوات الى المدينة أن تمضمم الى المتظاهرين وهنا تقع الكارثة الكبرى على البلد كلها » فقلت لمعاليه « هل أنت واثق من أن الجيش اذا نزل الى المدينة ستمضمم الى المتظاهرين ؟ »

لست واثقا

فقال « لست واثقا ولكنى أخشى حدوث ذلك فقط »

خطر محتمل وخطر واقع

فقلت له « ان ما تخشاه هو خطر محتمل قد يقع وقد لا يقع ولكننا الآن أمام خطر واقع فعلا ويجب أن نواجهه كما أن ما تخشاه لن يمنع وقوعه عدم نزول الجيش الآن فاذا ما أفلت الزمام وعمت الفوضى في المدينة فسيكون ذلك دافعا للعناصر التي تخشاه في الجيش من تحقيق أهدافها »

أذن جلاله الملك

وبعد مناقشات طويلة قال معاليه : « ان نزول الجيش الى المدينة يحتاج الى إذن من جلاله الملك وسأطلب هذا الإذن »



٦ - وبعد سبب يسير مدير الامن العام أن البوليس أطلق النار على المتظاهرين في ميدان الأوبرا وفرق الجموع التي تجمعت هناك ومكن رجال المطافئ من مباشرة عملهم وأن الميادين أصبحت خاليا من المتظاهرين وأن اللواء أمام بك وكيل الحكميدار موجود الآن هناك ومعه فريق من جنود البوليس وأنه سيطر على الحالة ويمكن تأجيل نزول الجيش

بدوى باشا يور

كما حضر الى مكتبى في نفس اللحظة سعادته بدوى خليفة باشا وكيل الوزارة وافضى الى بنفس المعلومات والآراء . فطلب حيدر باشا تليفونيا ففيل لى انه توجه الى القصر الملكى فانصبت تليفونيا باسمى وحبيب معادنه حيدر باشا وما طال البحث عنه في مختلف المكاتب طلب من عامل السيمون الاتصال بمعالي حافظ عفيفى باشا رئيس ابدوان المنى وقلت بمعاليه اسمى طلبت من حيدر باشا نزول الجيش الى المدينه ونحن لامع اذن من ارجاء ذلك حيب ان احبائه قد تحسنت على ان يرمى استعداد الجيش كما ننزول في أية لحظة . وان ذلك حوالى الساعة الواحدة مساء

وبعد ذلك بنحو خمس دقائق اتصل بى حيدر باشا من القصر وكان حافظ باشا قد اخبره بما قلته له وابدى حيدر باشا ارياحه لارجاء نزول الجيش فقلت له ان هذا الارجاء لا يمنع من بقاء الجيش مسنونا ننزول الى المدينه في

أية لحظة اذا ما تطورت الحالة

الساعة الواحدة والنصف

٧ - بعد ذلك بقليل أخطرني إدارة الامن العام باشمال النار في سينما ريفولى ثم في سينما مترو وان رجال البوليس لا يبدون تحميا في المقاومة فابقنت بان الامر يسير وفقا لخطة مرسومة مدبرة وان لا مفر من الاستعانة بالجيش فاتصلت بالقصر الملكى مرة اخرى وكانت الساعة الواحدة والنصف وطلبت حيدر باشا ففيل لى انه في الحاضرة الملكية مع ضباط الجيش والبوليس الذين كانوا مدعويين في ذلك اليوم للقاء على المائدة الملكية بمناسبة مود حضرة صاحب السمو الملكى ولي العهد . فقلت لعامل التليفون ان الامر خطير جدا ولا بد لى من الاتصال حالا بحيدر باشا وطلبت منه ابلاغه ذلك باية وسيلة وانى ساقى على سماعة التليفون حتى يبلغه ذلك ويتصل بى .

وحيد شوقي بك



وبعد نحو خمس دقائق وانا منتظر على السماعة حضر اللواء وحيد شوقي بك مدير عام مصلحة خفر السواحل وقال لى ان جلالة الملك امره بان يرد على فى التليفون لمعرفة سبب طلبى لحيدر باشا فشرحت لوحيد بك الحالة وتطوراتها وخطورتها وضرورة نزول

الجيش فورا الى المدينه لقمع الحركة

وطلبت منه رفع ذلك كله في الحال الى

المسامع الملكية الكريمة وافادنى بما يستقر عليه الراى

وفي نفس الوقت طلبت من مدير الامن العام الاستعانة بقوات البوا
بالجيزة واستدعاء فرق المطاى الموجودة بالمديريات القريبة كالجيزة
والقريبة احتياطا للطوارئ

حيدر باشا لا يتصل

٨ - لم يتصل بى حيدر باشا ولم تنزل قوات الجيش الى المدينه كما طلبت - والفروض انها اخذت في الاستعداد منذ الساعة الحادية عشرة والنصف صباحا بعد محادثتى التليفونية الاولى مع حيدر باشا - واخذت الاخطارات في نفس الوقت تتوالى في بعض دور السينما وبعض المحلات

التجارية الصغيرة ففادرت مكتبتي وقصودت قصر عابدين فوصلت اليه حوالي الساعة ٢٣٠ م . وكانت المائدة الملكية قد انتهت في نفس الوقت تقريبا والضباط يفادرون القصر .

في مكتب حافظ باشا



٩ - قابلت حافظ عفيفي باشا في مكتبته وسألته عن السبب في عدم نزول الجيش وقد مضى حوالي الساعة منذ حديثي مع اللواء وحيد شوقي بك واخذت اشرحه من جديد خطورة الحالة وما قد تتطور اليه من حوادث جسام وفي هذه الانباء حضر حيدر باشا وطلبت منهما رفع الامر فورا الى جلالة الملك فتوجه حافظ باشا للتشرف بمقابلة جلالاته وبعد قليل استدعى حيدر باشا ايضا للتشرف بالمقابلة الملكية ثم عاد الاثنان وابلغاني بان جلالة الملك امر بنزول الجيش .

وطلب حيدر باشا عثمان المهدي باشا رئيس اركان حرب الجيش تليفونيا من مكتب حافظ باشا عفيفي وبحضورى وكانت الساعة اذ ذاك الثالثة الا ربعا على وجه التحديد واخبره بصدر الامر الملكي الكريم بنزول الجيش وطلب منه اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ ذلك

فقال عثمان المهدي باشا ان الامر يقتضى بعض الوقت لاعداد القسوات ولاستدعاء الضباط من منازلهم وقد انصرفوا اليها بعد المائدة الملكية فطلبت من حيدر باشا ان يسأله عن المدة التي سيستغرقها كل ذلك فاجاب عثمان باشا بانها ثلاثة ارباع الساعة وستكون القوات في المدينة في الساعة الثالثة والنصف مساء على الاكثر

كل القوات

وقد رجوت حيدر باشا ان يامر بانزال كل القوات التي يمكن الاستعانة بها مع بعض السيارات المصفحة لسرعة تدارك الحالة فقال لي انه طلب من عثمان المهدي باشا انزال اكير قوة ممكنة وان عثمان باشا ذكر له انه يستطيع انزال الف جندي بسرعة على ان يعد في نفس الليلة الفا ثانيا . اما بخصوص السيارات المصفحة فمعاليله لا يرى انزالها الى الشوارع خشية اعتداء الجمهور على اطاراتها وتعطيلها بذلك عن الحركة

تجنب المرور

١٠ - ونحن بمكتب حافظ باشا بالقصر في انتظار نزول الجيش الى المدينة اخبرني معالي حيدر باشا بان عثمان المهدي باشا اصدر امره الى الضباط عند تاهيهم لمفادرة القصر عقب المائدة الملكية بتجنب المرور في ميدان الاوبرا والطرق المحيطة به والتي تقع بها الاضطرابات واختيار طرق اخرى بعيدة عن هذه المنطقة حتى لا يحتك بهم المتظاهرون . فقلت لحيدر باشا لو ان عثمان باشا على العكس من هذا امر الضباط وهم بهذا العدد الكبير بالمرور بسياراتهم في هذه المنطقة المضطربة بالذات لكفل ذلك القضاء على هذه الفتنة .

ستكون القوة في الشائنة والنصف

١١ - أخطرت مدير الامن العام ومحافظ القاهرة بالنيابة وحكمदार البوليس تليفونيا عقب صدور تعليمات معالي حيدر باشا الى عثمان المهدي باشا بما انتهى اليه الامر من نزول الجيش وبان قواته ستكون امام حديقة الازبكية في الساعة ٣.٣٠ كما قرر عثمان باشا وكلفت المحافظ بالنيابة والحكمदार بانتظار القوات في هذا المكان في الموعد المحدد واخطاري بمكتب حافظ باشا بمجرد وصول القوات الى الحديقة

الرابعة مساء ولم تصل

١٢ - وفي الساعة الرابعة مساء - وكانت قد مضت نصف ساعة على الوقت الذي حدده عثمان المهدي باشا لوصول القوات الى حديقة الازبكية - اتصل بي بمكتب حافظ باشا وبحضوره وحضور حيدر باشا كل من المحافظ بالنيابة وحكمदार البوليس واخطرائني بعدم وصول القوات اليهما فطلبت من حيدر باشا الاتصال مرة اخرى بعثمان باشا فاتصل به حيدر باشا مستفسرا عن سبب التأخر فقال عثمان باشا ان القوات تحركت فعلا ولا بد ان تكون وصلت في تلك اللحظة الى المدينة .



الرابعة والربع ولم تصل

١٣ - في الساعة ١٥؛ اتصل بي محافظ القاهرة بالنيابة مرة اخرى بمكتب حافظ باشا وبحضوره وحضور حيدر باشا منبأ بعدم وصول قوات الجيش ومستعجلا لها فاخبرته بما قرره عثمان المهدي باشا من نزول القوات فعلا

الرابعة والنصف ولم تصل

١٤ - في الساعة ٣؛ اتصل بي حكمदार القاهرة من حديقة الازبكية واخبرني بان الجيش لم يصل بعد ، وان الحالة آخذة في الاشتداد فطلبت من حيدر باشا بحضور حافظ باشا عفيغي الاتصال مرة اخرى بعثمان المهدي باشا فاتصل به تليفونيا وكان رد عثمان باشا هو نفس الرد السابق من ان قوات الجيش قد تحركت فعلا ..

الخامسة ولم يصل الا ١٥

١٥ - في الساعة ٥ اتصل بي محافظ القاهرة بالنيابة بمكتب حافظ باشا واخبرني ان نحو مائة وخمسين جنديا وصلوا الى حديقة الازبكية منذ دقائق وانهم في انتظار باقى القوات

١٦ - في الساعة السادسة اتصلت بالمحافظ بالنيابة بالمكتب المؤقت الذي اتخذ في

نادى ضباط البوليس بحديقة الازبكية وسألته عن عدد قوات الجيش التي وصلت اليه حتى تلك اللحظة فاجاب بانها حوالي المائتي وخمسين جنديا . وان القوات لم تفادر الحديقة وتوزع على المناطق الا حوالي الساعة ٣.٣٠ م فطلبت من حيدر باشا الاتصال مرة اخرى بعثمان المهدي باشا وحثه على الاسراع في انزال اكبر قوة ممكنة فاتصل به فعلا وحثه على ذلك .

لا تطلق النار

١٧ - في الساعة ٦.٣٠ اتصل بي المحافظ بالنيابة بمكتب حافظ باشا وبحضوره وحضور حيدر باشا واخبرني ان قوات الجيش التي نزلت الى المدينة تمر في الشوارع على المتظاهرين والمحتشدين امام المحلات فيصفقون لها ولا تطلق النار على مرتكبي الجوارح فعمجت لهذا النبا وذكرته لحيدر باشا وحافظ باشا . فاتصل حيدر باشا بعثمان المهدي باشا وانهى اليه ما بلغني من المحافظ فقال له عثمان باشا ان قوات الجيش لا تستطيع اطلاق النار (في المليون) الا بامر كتابي من البوليس وان هذا الامر الكتابي لم يصل بعد الى الجيش ...

لماذا لم تطالب ؟

ولما قال لى ذلك حيدر باشا ثرت ثورة عنيفة واخذت منه سماعة التليفون ووجهت الى عثمان باشا عبارات في منتهى الشدة وكان مما قلته له : « لقد قال لك القائد العام منذ الساعة الثالثة الاربع ان جلالة الملك أمر بانزال قوات الجيش الى المدينة لقمع فتنة داخلية وحركة مدبرة لحرق العاصمة واشاعة الفوضى في انحاء البلاد . وقال لك اننى موجود بالقصر وطلبت ذلك وكنا نستحقك كل ربع ساعة لسرعة انزال هذه القوات فلماذا لم تطلب منى منذ الساعة الثالثة الا ربع هذا الامر الكتابى باطلاق انار ؟ ولماذا لم يطلب قائد قسم القاهرة الموجود بحديقته الازبكية منذ الساعة الرابعة في انتظار وصول اجيس ونوريه - لماذا لم يطلب هذا الامر الكتابى من حيدر بوبيس - سره أو من المحافظ ولما بجواره منذ ذلك الوقت ؟ ولماذا لم تطلب هذا الامر الكتابى من حيدر بوبيس - لماذا لم تطالبه ؟ ولاى سبب اذن نزل الجيش الى المدينة اذا لم يكن يجمع هذه البعثة ؟ ومع ذلك فاما انهى اليك هذا الامر بحضور رئيس الديوان الملكى وفائد عام القوات المسلحة فارجو تبليغه فوراً الى قوائك . كما انى أحملك مسؤيه انتهاون في قمع هذه الفتنة يحظره » لما أحملك مسئولية المحافظة على الامن بالمدينة » فوعدى سعادته باصدار التعليمات اللازمة فوراً

مجلس الوزراء

١٨ - في الساعة السادسة والدقيقة الخمسين مساء غادرت القصر الملكى لحضور اجتماع مجلس الوزراء الذى انعقد بدار رفة النحاس باشا بمناسبة هذه الحوادث وان مقرر لعقد الساعة السابعة مساء

الحالة تشدد

١٩ - في الساعة الثامنة مساء اتصلت بمحافظ القاهرة بالنيابة بعد ١١:٠٠ اذبكية مستفسرا عن الحالة فأخبرنى انها تشدد دقيقة بعد اخرى وأن الج يطلق النار وانه اضطر في الساعة السابعة والرابع الى توجيه التبليغ الكتابى الاى نصه الى سعادة اللواء على بك نجيب قائد قوات الجيش الموجودة بحديقة الازبكية بعد ان حادثه شفويا مرارا في هذا الشأن

نص التبليغ

« الحالة خطيرة في المدينة والبلاغات تنهال علينا باحداث حرائق ونهب وسلب .. أرجو التكرم باعطاء أوامر صريحة منع استمرار هذه الحالة حيث ان الجيش أصبح هو المسئول الان عن الامن »

لا يطفى النار ايضا

٢٠ - في الساعة التاسعة مساء واثنا انعقاد مجلس الوزراء اتصلت مرة اخرى بالمحافظ بالنيابة وسأنته عن مجموع القوات التى وصلت الى الحديقة حتى تلك اللحظة فقال انها حوالى خمسمائة جندي وأن موقفها من حيث اطلاق النار في الميادين لا يزال كما هو فاتصلت فوراً بمعالى رئيس الديوان الملكى وشكوت اليه من هذه الحالة فقال لى انه قد بلغه ذلك منذ قليل وانه سيتصل فوراً بحيدر باشا الذى كان لا يزال موجوداً بالقصر الملكى . وقد علمت فيما بعد ان المصدر الذى اتصل برئيس الديوان هو المحافظ بالنيابة

- حتى الحادية عشرة مساء
- ٢١ - استمرت الحرائق تمتد من مبنى الى اخر ومن محل الى اخر حتى الساعة الحادية عشر مساء حيث هذات الحالة وتوقفت الحوادث
- الحرائق الكبيرة
- ٢٢ - من الشابت رسميا ان كل الحرائق الكبيرة كحريق فندق شبرد وحريق محل شيكوريل وغيرهما قد وقعت بعد الساعة السادسة مساء
- لم تحدث اصابات
- ٢٣ - لم تحدث اصابات قتل أو جرح نتيجة لاطلاق النار في هذا اليوم على المتظاهرين الا قتل ثلاثة اشخاص اثناء النهار اثنان منهم امام محل عمر افندي والثالث امام بنك باركليز ومن رصاص البوليس

الخلاصة

- ويستخلص من هذه الوقائع الثابتة الحقائق الآتية :-
- اولا - اننى طالبت ان يكون الجيش مستعدا في الساعة الحادية عشر ونصفا صباحا وقبل وقوع أى حادث حريق
- ثانيا - اننى طلبت نزول الجيش الى المدينة في الساعة الثانية عشرة ونصفا ظهرا بعد حريق كازينو اوبرا مباشرة
- ثالثا - اننى بعد حوالي نصف ساعة من هذا الطلب - ولم يكن الجيش قد نزل بعد - طلبت ارجاء هذا النزول مع بقاء الجيش مستعدا وذلك لما طرأ على الحالة من تحسن كما أخبرني بذلك مدير الامن العام ووكيل الوزارة المختص بشئون الامن العام
- رابعا - بعد أقل من نصف ساعة من طلب ارجاء عدت اطلب بكل قوة والحاج نزول الجيش فورا من طريق اللواء وحيد شوقي بك الذى امره جلالة الملك بالاتصال بى تليفونيا وكان ذلك في الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر واثناء المادبة الملكية وقد علمت ان وحيد بك شوقي انبا حيدر باشا على المائدة بكل ما قلته له وبما طلبته
- خامسا - من الساعة الواحدة والنصف الى الساعة الثالثة الا ربع مساء لم يكن الامر قد صدر الى الجيش بالنزول . وقد تفضل جلالة الملك باصدار هذا الامر بمجرد ان تشرف حافظ باشا ساعففى وحيدر باشا بمقابلته بعد وصولي الى القصر
- سادسا - الى الساعة الثالثة الا ربع مساء لم تكن التعليمات قد صدرت الى الجيش بالاستعداد وهذا واضح تماما من حديث معالي حيدر باشا التليفوني مع عثمان المهدي باشا وطلب الاخير مهلة للاستعداد وجمع القوات واعداد اللوريات واستدعاء الضباط من منازلهم
- سابعا - لم تنبه رئاسة الجيش على ضباط الجيش عقب المادبة الملكية بالتوجه الى وحداتهم استعدادا للطوارئ بل تركوا ينصرفون الى دورهم مع التنبيه عليهم من عثمان المهدي باشا بسلوك طرق بعيدة عن تلك التى تقع فيها الاضطرابات حتى لا يحتك بهم المتظاهرون
- ثامنا - لم يبدأ نزول قوات الجيش الى الشوارع الا بعد الساعة الخامسة والنصف مساء مع ان الامر صدر اليها في الساعة الثالثة الا ربعا
- تاسعا - كان نزول القوات تباعا وعلى دفعات قليلة العدد ولم تصدر اليها اوامر صريحة باطلاق النار رغم المحاولات الشفوية والكتابية التى بذلت في سبيل ذلك .
- عاشرا - لم تنقطع الحوادث الا حوالي الساعة الحادية عشرة مساء أى : استمرت أكثر من خمس ساعات بعد نزول الجيش الى الشوارع
- حادى عشر - وقعت كل الحرائق الكبرى بعد الساعة السادسة

حدثت الحرائق في محلين في شوارع فاروق ابلقت المطافئ عنهما في الساعة الثانية والدقيقة الاربعين بعد الظهر ولما حدثت الحرائق في ثمانية محال بجانب فندق شبرد ابلقت الى المطافئ في الساعة الثالثة والنصف ولما حدثت الحرائق في ٢٤ محلا ابلقت حوادثها الى المطافئ في الساعة الرابعة تماما .

ووقفت اخبار اليوم عند هذا الحد ولم تتحدث عن الحرائق العديدة التي وقعت بعد الساعة الرابعة مساء وهي الساعة التي ادعت كذبا ان قوات الجيش نزلت فيها الى شوارع المدينة ! في حين ان عدد المحال والاماكن التي حُرقت بلغ حوالي مائتين وستين محلا وهي لم تنشر الا الى حوالي خمسين محلا ومعنى ذلك ان اكثر من مائتي محل قد حُرقت بعد نزول الجيش في الساعة الرابعة كما تدعي !! ومن بين المائتي محل المذكورة كل المحال الكبيرة كفندق شبرد ومحال شيكورييل واريكو وغيرها !! على ان اخبار اليوم تربط بين مسؤوليتي عن حريق الخمسين محلا التي اشارت اليها في فقرتها السابقة وبير انني طلبت في الساعة الواحدة والنصف عدم نزول الجيش فما قولها وقد ثبت بديل قاطع انني طلبت نزول الجيش في هذه الساعة بالذات في رسالتي التي حملتها لوحيد شوقي بك اثناء المائدة الملكية ؟

لو نفذ الطلب في حينه الا يقضى عليها المنطق البسيط ان تعترف بانه لو نفذ هذا الطلب في حينه لما حُرقت هذه المحال الخمسين التي عددها ولما حُرقت المائتي محل التي حُرقت بعد الساعة الرابعة مساء !! لا يمكن ندادك الكثير من الخسائر قبل وقوعها !!

انني لا ألوم الجيش ولا صباطه فقد تصرفوا في حدود التعليمات التي صدرت اليهم واستحقوا تقدير البلاد ، ولكن الخطأ خطأ رئاسته وعدم تقديرها لخطورة الحالة في الوقت المناسب وعدم الاستعداد عندما طلبت ذلك قبل

مهلة ساعة

٤ - نعترف اخبار اليوم ايضا ان عثمان باشا المهدي طلب مهلة ساعة للاستعداد عند ما اتصل به حيدر باشا من القصر في الساعة الثالثة الا ربع بعد صعود الامر الملكي .

معنى طلب المهلة

ومعنى هذا الطلب انه لم يشرع في الاستعداد قبل هذه اللحظة مع اني طلبت ذلك منذ الساعة الحادية عشر والنصف صباحا واعترفت اخبار اليوم في عدد السبت الماضي بانني طلبت الجيش فعلا في الساعة ١٢:٣٠ ، بل لم يشرع في هذا الاستعداد حتى منذ الساعة الواحدة ونصف بعد الظهر بعد حديثي مع اللواء وحيد شوقي بك وقد ابلغه في الحال الى حيدر باشا وهو على المائدة الملكية لم تتجاوز نصف ساعة

واذا ادعت اخبار اليوم ان الاستعداد توقف بعد طلبي ارجاء نزول الجيش - مع اني حتى في هذه الحالة طلبت بقاء الجيش مستعدا ولم تتجاوز فترة ارجاء نصف الساعة - فيماذا تبرر عدم الشروع في الاستعداد بعد حديثي مع وحيد بك شوقي وطلبي في اصرار نزول الجيش وكان ذلك في الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر

امام حافظ باشا وحيدر باشا ٥ - نعترف اخبار اليوم ايضا ان الفريق عثمان المهدي باشا طلب مني امرا كتابيا باطلاق النار في الميادين وانني قلت له : « انني احذرك امام حافظ باشا عفيفي وحيدر باشا » وهذا يؤيد ما قلته انفا

شهود على الكذب

٦ - كاذبة اخبار اليوم اذ تدعي انني قلت لعثمان المهدي باشا ان يطلق الجيش النار في الهسواء اولا ثم لا يضرب في الميادين الا اذا طلب حكمدار لبوليس ذلك وشهودي على هذا الكذب هم حافظ عفيفي باشا وحيدر باشا وعثمان المهدي باشا نفسه !!

ماذا تم بعد الرابعة ؟

٧ - تقول اخبار اليوم حرفيا : « ولو ان فؤاد باشا لم يعمل عن طلب نزول الجيش في المرة الاولى لما حدثت الحرائق في ١٥ محلا وصلت بلاغاتها الى المطافئ في الساعة الثانية بعد الظهر ولما

تأخر عشر - رغم المفاطات المفصوحة التي ملأت بها مجلة « اخبار اليوم » صفحات عدديها الاخيرين فانها تعترف من حيث لا تدري بالحقائق الاتية

اعترافات

١ - انني اتصلت بمعالي حيدر باشا في الساعة الثانية عشرة والنصف صباحا اطلب نزول الجيش « عدد السبت ٢ فبراير » وعندما شعرت المجلة بخطورة هذا الاعتراف عادت في عدد ٩ فبراير وقالت اني اتصلت بمعاليه في الساعة الاولى بعد الظهر اطلب الاستعانة بالجيش ٢ - انني وصلت الى مكتب حافظ عفيفي باشا بالقصر في الساعة الثانية والنصف وطلبت ضرورة انزال الجيش ٣ - كما تعترف بان حافظ عفيفي باشا وحيدر باشا قابلا جلالة الملك بعد وصولي للقصر وابلغاه طلبي وعادا وابلغانني ان جلالة الملك تفصل فامر بنزول الجيش

ومعنى ذلك ان طلبي نزول الجيش لم يعرض على جلالة الملك الا في تلك اللحظة اي الساعة ٢:٤٥ ، وقد تفصل جلالته فوافق على ما طلبته ، وبقي ان تبين لنا مجلة « اخبار اليوم » المصرية الوطنية المخلصة ماذا تم في الرسالة التي حملتها لوحيد شوقي بك في الساعة الواحدة والنصف اثناء المائدة الملكية وابلغها وحيد بك الى معالي حيدر باشا على المائدة لرفعها الى الماسم الملك

.. ماذا تم بشأن هذه الرسالة التي كانت صريحة في بيان خطورة الحالة وطلب نزول الجيش فورا مع العلم بان وحيد بك قام من على المائدة الملكية ليرد على في التليفون بامر من جلالة الملك ..

استسأل

اني استسأل مرة اخرى ماذا تم بشأن هذه الرسالة وكانت في الساعة الواحدة والنصف في حين ان الامر لم يرفع الى الماسم الملكية الكريمة عن طريق حافظ باشا الا بعد الساعة الثانية والنصف مساء وبعد مقابلتي لحافظ باشا وحيدر باشا بمكتب الاول بالقصر

اليوم على شخصي بتلك الحملة التي
أثارتها الصحف الانجليزية ضدى ايضا
ولكنى وان كنت افخر بحملة الصحف
البريطانية على فلسطين اقبل افتخارا
بحملة اخبار اليوم وصاحبها فكلتا
الحملتين مبعثهما واحد وهدفهما واحد
.. وان انصف صاحبا اخبار اليوم
نفسيهما ووطنهما المنكوب بهما لسميا
صحيفتهما « اخبار الانجليز » بدلا من
« اخبار اليوم » فمن العار على مصر
ان تنسب اليها صحيفة من هذا النوع
واهمان

ان هدف صاحبي اخبار اليوم واضح
وهما يتوهمان ان الشعب المصرى غافل
عنه ولكنهما واهمان فهذا الشعب اذكى
منهما بكثير وهو يستطيع ان يقرأ ما بين
السطور في سهولة ويسر .
محمد هؤاد سراج الدين

الظهر . وعدم اصدارها أوامر
صريحة موجهة الى القوات عندما
نزلت الى المدينة .

يؤسفنى الا التزم الصمت
يؤسفنى ان تضطرنى هذه الحملة
الظالمة المرسومة لليل منى شخصيا
الى الادلاء بهذا البيان فى الوقت الذى
كنت احرص فيه لاكثر من سبب على
التزام الصمت التام مضحيا بكل اعتبار
يتصل بشخصى فى سبيل الصالح العام .
ولكنى وقد جذرت بعد ظهور عدد اخبار
اليوم السابق من استمرار هذه الحملة
الكاذبة اجدنى مضطرا لبيان هذه الحقائق
- وهى بعض من كل لا زلت احتفظ به -
وأرجو ان لا اضطر ايضا الى الافشاء به
اقتران الحملتين

ومن العجيب ان تقترن حملة اخبار



المصدر: الاهرام

التاريخ: ١٢ فيبرواير ١٩٥٢

ساعة القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ تدمير فندق شبرد وبنك باركليز وصفوة المتاجر الكبرى وسط دور السينما الحريق يمتد في ٢١٧ مؤسسة عامة مصرية وإجنبية ويبلغ بعض موقوفها وتزلازلها

لم تشهد القاهرة في تاريخها الحافل الطويل يوما أفجع من يوم السبت ٢٦ يناير الماضي ، فقد تعرضت فيه لفتنة جامحة هوجاء ، تالتت خلالها على عاصمة البلاد عناصر الشر والاجرام ، فاشعلت النار في مختلف انحاءها ، واشاعت الخراب والدمار في اجمل احيائها ، وتركتها طوال النهار وطرفا من الليل طعمة للنيران .

لقد امتدت الايدي الانيمية في ذلك اليوم المشؤوم الى امن القاهرة فاحالته الى فوضى راضطراب وامتدت الى كثير من مؤسساتها الكبرى فانزلت بها ابيضع الوان الخراب ، ولولا عناية من الله ادركتها فانقذتها حين نزل رجال الجيش لاستحالت كلها كومة من تراب

ونشر اليوم ماتيسر من وصف تلك الحوادث وصورها ، وفيه آية على ما تعرضت له البلاد من خطر ، ولحق بمصالحها ومعنوياتها من ضرر ، فقول بالسخط على الانمين ، من جميع المواطنين . وانا لنرجو أن يسفر التحقيق الذي يجري الان في شأنها عن نتيجة حاسمة يندمل بها ما حدثته في قلب هذا الوطن العزيز من جراح ، ويكون النار أوفى الثار لما ذهب ضحيتها من أموال وأرواح .

تلك الحوادث المشؤومة ، التي حولت وسط مدينة القاهرة وقلبها النابض وزهرتها اليانة الى خرائب واطلال ينق فيها اليوم والغربان .

فقد دك فندق شبرد ، وأصبح انقاضا من الطوب والحجارة ، بعد أن كان علما يرمز الى حضارة مصر ورقيا ، ويستقبل آلاف الزائرين والسائحين الاوروبيين والامريكيين وغيرهم من مختلف بلاد العالم .

واندثرت مخازن شيكوريل ومحال شملا والامريكيين . مرآة شارع فؤاد ، وأصبحت حطاما تدل على الخراب والدمار .

وكان شارع الاهرام يزدان بثلاثة كازينات كبيرة هي : الالبورج وصوفور وكوغن بناردن ، فاصبحت أنرا بعد عين .

وكانت تشرف على ميدان الاسماعيلية عمارة شاهقة تتخذ فيها شركة الخطوط الجوية البريطانية مقرا ، فامتدت اليها ايدي المجرمين فخربوها ، واتى الحريق على ما كانت تضمه من أثاث ورياش .

أما المشارب والملاهي فكانت أول هدف للمجرمين الذين اندسوا بين المتظاهرين ، فخربوها ودمروها ، ولم يبقوا على شيء فيها .

ومحال جروبي في سليمان باشا وعدلى باشا لم تنج من التخريب والتدمير والسلب والنهب ووكالات السيارات كانت هدفا للحريق فقد عمدت العناصر الخبيثة الى اخراج ما في هذه الوكالات من السيارات ، ثم اشعال النار فيها على قارعة الطريق

والتاجر الكبيرة كبنزون وداود عدس وشالون وغيرها من متاجر مختلف البضائع كانت ميدانا للسلب والنهب ، ثم طعمة للنيران .

وأما دور السينما في وسط المدينة فلم ينج منها من التخريب والتدمير الا عدد قليل . وراحت الدور الجميلة الانيقة كمثرو وريفولي .

ولقد خيم الخراب والدمار على منطقة كبيرة ، تعد ارقى مناطق المدينة ، وأكثرها روعة وجمالا ، وأكبرها ازدهارا بالتجارة ، وازدهاما بالرواد . وظلت رائحة الدخان تنبعث منها أياما ، ومنع مرور السيارات والترام في شارع فؤاد حتى يوم أمس . فمسي أن يكون هذا مقدمة يعقبها أن تدب الحياة من جديد في جميع المعال والمتاجر والمنشآت ، التي أصيبت بالتلف

اضرام النار

وفي أثناء تجمهر المتظاهرين امام باب الصالة رأوا داخلها افراد فرقة الكازينو يقومون ببروفات بعض التمثيليات فاقترحوا الصالة واعتدوا على اعضاء الفرقة بالضرب ، فركن هؤلاء الى الفرار من أحد الابواب الخلفية ، ومن بينهم الممثلات بملابس الرقص والتمثيل كما حطم المتظاهرون الصالة وبرزقوا ستائرهما

ولافتانها وأشعلوا النار في أدوات الكازينو بينما أخذ فريق آخر يقدف بالمقاعد والمناشد والشماسي المنتشرة في الشرفات العلوية الى الطريق العام ، وأعدوا من هذه الادوات ثلاثة اكوام امام مدخل الكازينو وأشعلوا فيها النار وأتلف فريق آخر (كباين) التليفونات وملابس الراقصات والتمثيل والصور المعلقة على الجدران

وانتشر فريق آخر في حانة الكازينو وحطموا الواحها الزجاجية وقذفوا بزجاجات الخمر الى الطريق العام . وهكذا أتوا على جميع محتويات الكازينو ولم يبق منه الا جدران حالكة السواد

يتلفون خراطيم المياه

ولما جاء رجال الاطفاء الى مكان الحريق لاختمده ، تصدى لهم المتظاهرون ، وحاولوا بينهم وبين أداء واجبهم ، اذ عمد بعضهم الى قطع خراطيم المياه ولم يستطع رجال المطافئ تأدية عملهم ، الا بعد أن جاءت فرقة القنابل المسيلة للدموع وألقت قنابل من هذا النوع ، وأطلق رجال البوليس مقذوفات نارية في الهواء

غلق المتاجر والمحال العامة

وما أن أذيع نبأ هذا الحادث في المدينة ، حتى خشى التجار وأصحاب المحال العامة على متاجرهم وحوالياتهم فأغلقوها . كما عمد أصحاب دور السينما في المدينة الى اخراج رواد دورهم قبل انتهاء العرض، وأغلقوا ابوابها خشية الاعتداء عليها

يطلبون الاستعانة بالجيش

ولما اتصل بوزارة الداخلية نبأ هذا الحادث يضاف اليه تراخي ضباط البوليس وجنوده في قمع المتظاهرين ، دارت مباحثات بين وزارة الداخلية وبين المختصين حول الاستعانة بقوات من الجيش في حفظ الامن والنظام في المدينة

سينما ريفولى

وكان فريق من المتظاهرين وقتئذ قد انجبه الى دار سينما ريفولى بشوارع فؤاد الاول واقتحموها وأتلفوا محتوياتها، ثم أشعلوا النار

ولما كانت حالة الطوارئ قد تقرر في القاهرة ابتداء من صباح يوم السبت ٢٦ يناير الماضي ، فقد أصدر الصاغ عبد اللطيف كرايه اركان حرب البلوكات اوامره في الصباح الى الجنود لتعزيز الحراسة حول دور السفارات والمفوضيات والمنشآت الكبيرة والمصارف وغيرها من المتاجر الكبرى والمرافق العامة .

وبعد ان أعدت السيارات لنقل الجنود الى هذه الاماكن ، أبدى بعضهم رغبته في تنفيذ ما اتفقوا عليه في الليلة السابقة، فأخذ الصاغ كرايه يسدى اليهم النصح بالتزام الهدوء والسكينة ، وأن ينصرفوا الى عملهم ويتركوا تصرف الامر لرجال الحكومة، فاقنع عدد كبير منهم وقاموا بتأدية أعمالهم

يضمون رجال البوليس اليهم

ولما وصلوا الى مخفر عابدين ، أرغم جنود البلوكات عددا من رجال البوليس المرابطين امام المخفر على الانضمام اليهم ، وحملوهم على الاعتناق ، وانجهوا الى ميدان عابدين في شكل مظاهرة .

في ميدان الاسماعيلية

وفي نحو الساعة العاشرة كان المتظاهرون ومن معهم من جنود البلوكات قد وصلوا الى ميدان الاسماعيلية

في رئاسة مجلس الوزراء

وتحركت هذه الجموع الى دار رئاسة مجلس الوزراء ، حيث تجمهرت داخل الدار وحولها ، مرددة هتافات مختلفة كان بعضها مدائيا .

يطلقون الرصاص

وأطلق بعض جنود البلوكات - في هذه الانشاء - مقذوفات نارية في الهواء تحية للمتظاهرين .

وزير يخطب في المتظاهرين

وكان مجلس الوزراء حينذاك مجتمعاً فخرج على المتظاهرين معالي عبد الفتاح حسن باشا وزير الشؤون الاجتماعية السابق، والقى فيهم كلمة بوساطة مكبر الصوت

لا يستطيعون المقاومة

وكان هياج الجماهير قد تطور في عنف وشدة تراخت امامهما هيئة الحكومة فقد كان جنود البوليس لا يستطيعون المقاومة نظرا لوجود زملائهم جنود البلوكات بين المتظاهرين واستمر المتظاهرون في سيرهم حتى وصلوا ميدان ابراهيم باشا

الخلفية ، بينما كانت النار تشتعل فيه فتتأرجح في أرجائه

وقد أغشى في هذه الاثناء على بعض النزيلات فنقلن بعض المتظاهرين في سيارات اجرة الى دار الاسعاف . وظلت النيران تضطرم في الفندق حتى دمرت جميع أخشابه وتصدعت جدرانه فتداعت وانهارت

ولما كان بعض نزلائه يعدون مفقودين فقد أعدت الجهات المختصة التدابير اللازمة لرفع الانقاض ، بحثا عن جثث المفقودين

فقد أمتعة وزير

وشاهد مندوب « الاهرام » سعادة محمد محمد الوكيل باشا وزير العدل السابق جالسا في سيارته ، في ميدان قنطرة الدكة ولما اقترب المندوب من معاليه لسؤاله عن سبب وقوفه في هذا المكان ، قال (انه كان بين نزلاء فندق شبرد وقد احترقت ملابسه وامتعته)

بنك باركليز

احترق ١٣ شخصا

وحدث بعد الظهر ان تلقى بوليس عابدين نبأ بان فريقا من المتظاهرين وصلوا الى عمارة الایموبيليا بشارع شريف باشا واخذوا يتلفون

المتاجر الكائنة بالدور الارضى من هذه العمارة وانهم اعتزموا مهاجمة البنك الاهلى . فانتهل اليهم الصاع نجيب بسيوني على رأس قوة من الجنود في سيارة ، وحال دون اعتدائهم على البنك الاهلى ، واعتقل ١٧ شخصا

فيها وتعطلت بسبب ذلك حركة المواصلات في الشارع

وكانت سيارة مدير السينما وانفة امام الدار فالتقى بها المتظاهرون وسط النيران المشتعلة في الطريق

انتشار المتظاهرين

وعقب ذلك شملت المدينة موجة من المظاهرات الصاخبة ، مرددة هتافات عدائية ، ودبت الفوضى في كثير من الاحياء ، وعمد المتظاهرون الى التخريب والتدمير واضرام النار ، وانتهب للصوص والعامه هذه الفرصة ، فاندسوا بينهم للسلب والنهب

احترق الترف كلوب

ووفاة ٩ من رواده

فقد اتجه فريق من المتظاهرين الى مبنى (الترف كلوب) ، وهو ناد انجليزى يقع في شارع عدلى باشا فاقتحموه وحطموا محتوياته واشعلوا النار فيها

واففق ان كان في النادى تسعة اشخاص من رواده وعماله ، فحاصرتهم النيران وتعذر عليهم الهرب ، فماتوا محترقين ، وكان من بينهم مستر بوير القومسيير التجارى لحكومة كندا ، ومستر كريج المستشار الجمركى السابق ، ومستر كندى المدرس باحدى الجامعات المصرية

فندق شبرد

وتجمع المتظاهرون امام مبنى فندق شبرد ، واخذوا يحطمون اثاث البهو الداخلى وصلات المائدة والبار فذعر رواده وغادروه من الابواب



المصدر: الاهرام

التاريخ: ١٣ فبراير ١٩٥٢

بيان

من سراج الدين باشا

تلقينا أمس من سعادة نواد سراج الدين
باشا البيان الاتي :

قد اطلعت على البيان الرسمي الذي اذيع
أمس من رئاسة مجلس الوزراء ونشر صباح
اليوم . وقد جاء فيه ان رئاسة الجيش نسبت
الى أننى حاولت في بياني الذي نشرته منذ
يومين القاء تبعة حوادث يوم ٢٦ يناير على
الجيش المصري . وهو امر لم يخطر لى على
بال .

والواقع أننى أكن لجيشنا ولضباطه وجنوده
جميعا كل تقدير واحترام واقدر لهم شجاعته
وطاقتهم .

المصدر: الاهرام

التاريخ : ١٥ فبراير ١٩٥٢

بعد حوادث ٢٦ يناير واحتجاج الدول:

مصر تسلم ردها على احتجاج ال ١٥ دولة وتعهد ردا خاصا على لندن لاختلاف لهجة مذكرة احتجاجها... الحكومة تبتدى اسفها وتقول ان الحوادث اثرت في الاقتصاد المصرى

ورغبة في اعادة انشاء هذه الدور المخربة ، واستئناف أعمالها العادية في أقرب فرصة ، قررت الحكومة أن تمد في الحال يد العون الى أصحاب هذه المنشآت وغيرهم ممن أصيبوا بأضرار في اثناء هذه الحوادث . وأعتمدت لهذا الغرض مبلغ خمسة ملايين جنيه لاغاثة المتكوبين ، على أن يعرض مشروع القرار على البرلمان قريبا .

الدول التي تقدمت باحتجاجات

اما الدول التي تقدمت باحتجاجات الى مصر وارسل اليها الرد امس ، فهي الولايات المتحدة وهولندا والهند وايران والبرازيل والارجنتين وفرنسا واليونان وبولندا وسويسرا والنمسا والسويد وبلجيكا وإيطاليا وتركيا

رد مصر على احتجاج بريطانيا

هذا وبلا حظ ان بريطانيا ليست من بين هذه الدول التي تسلم ممثلوها رد مصر ، وقد علم مندوب « الاهرام » ان رفعة على ماهر باشا ، رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، قرر اعداد رد خاص على مذكرة الحكومة البريطانية بشأن الحوادث التي وقعت يوم ٢٦ يناير الماضي نظرا لان هذه المذكرة اختلفت في لهجتها عن مذكرات الدول الاخرى .

وتباحث رفعتته مع سعادة الدكتور وحيد رأفت بك ، مستشار الراى لرياسة مجلس الوزراء ووزارة الخارجية ، في مشروع الرد المصرى على المذكرة البريطانية ، على أن يرسل في هذين اليومين الى السفير البريطانى لابلغه بدوره الى وزارة الخارجية البريطانية وترسل وزارة الخارجية صورة منه الى السفارة المصرية بلندن

وقد حضر الدكتور وحيد رأفت بك ظهر امس الى وزارة الخارجية ، وأمضى فيها بعض الوقت .

توقيع ماهر باشا على الرد النهائي

هذا وقد عرض الاستاذ عبد الحميد سعود مدير مكتب وزير الخارجية ، على رفعة ماهر باشا في المساء المشروع النهائى للرد فوقعه وارسله الى سعادة عبد الرحمن حقي باشا وكيل الخارجية لارساله على الفور الى السفارة البريطانية ، وقد ارسل اليها بالفعل في الساعة الثامنة مساء

وتدبىع وزارة الخارجية هذا الرد بعد ظهر اليوم

سلمت وزارة الخارجية ، صباح امس الى ممثلى خمس عشرة دولة ، ردها على المذكرات التي تلقتها الوزارة منهم احتجاجا على وقوع خسائر في ممتلكات رعاياهم يوم ٢٦ يناير الماضي . واذيع نص المذكرة في الساعة الحادية عشرة قبل الظهر .

اسف الحكومة المصرية

وقته أعلنت الحكومة في ردها أنها تأسف أشد الاسف لوقوع هذه الحوادث ، وللخسائر التي نجمت عنها ، وهي خسائر لم تصب فقط عددا كبيرا من السكان المصريين والاجانب في العاصمة وضواحيها ، بل الحققت في الوقت نفسه اضرارا بالاقتصاد المصرى كله

اغتنام فرصة المظاهرات

وجاء في الرد ان الحكومة لا تريد أن تسبق النتائج التي سيسفر عنها التحقيق القانونى والادارى الذى يجرى بالدقة التي تتطلبها اخطار الحوادث ، وهي اذ تتخذ هذا الموقف تشير الى ان المعلومات التي تلقتها حتى الان تدل على ان مرتكبى هذه الحوادث والمحرضين عليها قد ارادوا اغتنام المظاهرات العامة التي جرت في القاهرة صباح ذلك اليوم ، احتجاجا على الحوادث الدموية التي وقعت في الاسماعيلية عشية ذلك اليوم لتنفيذ اغراضهم الخبيثة التي كانت تهدف الى اشاعة الذعر وارتكاب اعمال التخريب والتدمير في العاصمة .

اعلان الاحكام العرفية

وقد أعلنت الحكومة في ذلك اليوم نفسه الاحكام العرفية في جميع انحاء البلاد ، واحتفظت بها حتى اليوم ، وهي تبرهن بهذا العمل على صدق عزمها على حفظ الامن واستتباب السكينة في جميع انحاء البلاد كما انها عقدت العزم على الضرب على أيدي المحرضين والعاملين على اثارة الاضطرابات والفلاقل ، وتهيئة الجو المشبع بالهدوء والسكينة والامن ، ذلك الامر الذى لاغنى عنه حتى يتمكن الجميع من العودة الى أعمالهم واستئناف نشاطهم الطبيعي في اطمئنان

اعانة المتكوبين

وبغض النظر عن القضايا التي تقدم بها الى المحاكم أصحاب المؤسسات المكتوبة ، لتحديد الخسائر التي منيت بها مؤسساتهم ، فان الحكومة المصرية لم تشأ الانتظار حتى تصدر المحاكم أحكامها في هذه المسائل المعروضة عليها

نص احتجاج السفارة البريطانية على حوادث ٢٦ يناير :

اتهام حكومة مصر بالتهاون وتشجيع الاجرام! والمطالبة بالتعويض عن الخسائر وتقديم المسؤولين الى المحاكمة فوراً فرق منظمة من العناصر المشاغبة دمّرت المؤسسات بتدبير سابق

كانت السفارة البريطانية بالقاهرة قد سلمت يوم ٦ فبراير الحالى الى وزارة الخارجية المصرية مذكرة احتجاج على الحوادث التى وقعت فى القاهرة يوم ٢٦ يناير الماضى . وقد ردت الوزارة أمس الاول على تلك المذكرة . وفيما يلى نص مذكرة السفارة ورد الوزارة عليها :

نص المذكرة البريطانية

الحاقاً بالخطاب الذى ارسله السفير الى رفعة مصطفى النحاس باشا يوم ٢٧ يناير الماضى وقد ارسلت صورة منه الى وزير الخارجية بالنيابة وقتئذ - تشرف السفارة بان تنقل الى الوزارة اشد عبارات التنديد بالحوادث التى وقعت فى القاهرة يوم ٢٦ يناير ، والتى ادت الى قتل بعض رعايا بريطانيا بكيفية اشد ماتكون توحشاوانلاف بعض الممتلكات البريطانية وتدميرها دون ان يفعل البوليس شيئا - وان كان قد فعل فيقدر ضئيل - لمنع هذه الحوادث التى كان مدبروها منظمين بكيفية تدل بكل قوة على موافقة رسمية عليها .

حوادث مخجلة لم يسبق لها مثيل

لا تريد السفارة من هذه المرحلة ان تعدد حوادث يوم ٢٦ يناير بالتفصيل ؛ فمقدار الدمار كبير ، بحيث لم يمكن بعد وضع بيانات وافية عنه ، ومع ذلك فالمعروف عنه كاف لبيان انه لم يسبق لهذه الحوادث مثيل فى تاريخ مصر الحديث ، وان الحوادث المخجلة القبيحة التى وقعت بوجه خاص فى نادى « الترف » لما يثير فى نفوس جميع المهذبن اعظم الشعور بالامتناع .

قتل ١٠ واصابة ٤ من البريطانيين

فقد احدث بهذا النادى البريطانى جمع من الرعايا الثانى تحت قيادة منظمة ، ثم دخلوا البنى واضرموا النيران فيه وقتلوا بوحشية من كانوا به ممن لم يتمكنوا من النجاة ، وقد قتل فى هذا الحادث عشرة بريطانيين من بينهم امرأة ، وكان مقتلهم اما فى داخل النادى واما

انما فرارهم منه ، وقد اصيب اربعة اخرون اصابات خطيرة ، ولوحظ ان من بين الجثث التسع التى وجدت بعد الحادث فى النادى او على مقربة منه ، اربعة مشوهة تشويها خطيرا بسبب اعمال العنف والنيران فلم يمكن التعرف على اصحابها

خسائر مادية عظيمة يتعذر تقديرها

وفى اماكن اخرى قامت عصابات من مغرمى النيران عمدا ، وهاجمت عابئة المؤسسات التجارية البريطانية ودور السينما والحوادث (والجاراجات) والمكاتب وما اليها ، واذا كانت لم تقع خسائر فى الارواح فى هذه الحوادث ، فذلك راجع الى ان الوقت كان بعد ظهر يوم

السبت ومعظم هذه المؤسسات خالية من موظفيها فى مثل هذا الوقت بيد ان الخسائر المادية كانت عظيمة الى حد انه لم يمكن تقديرها بعد

الحكومة لا تريد صيانة الامن !

وقد تاكدت مسئولية الحكومة المصرية فى حديث تليفونى ، دار بين وزير الخارجية بالنيابة السابق والسفير ، عند ما بلغت الحوادث ذروتها ، وزادت هذه المسئولية لان السلطات لم تفعل الا قليلا ، بل لم تحاول قمع المتظاهرين ، حتى بعد الاستعانة بالجيش المصرى ، ولوحظ فى بعض الحالات ان البوليس كان يساعد المتظاهرين . فهذا الاغفال والاهمال لما يدعو الى الاعتقاد بان الحكومة المصرية القائمة وقتئذ لم تكن ترغب فى المحافظة على القانون والنظام ، وفى الحيلولة دون تعرض ارواح القيميين الاجانب وممتلكاتهم الى الخطر بل لعلها شجعت منظمى هذه الاعمال الاجرامية وتستر على مؤامراتهم . ان السفارة البريطانية لى حيرة عند ما تحاول ان تجد تفسيراً لتصرفات الحكومة المصرية ازاء كثير من الحوادث مثل خفضها الفجائى عدد حراس نادى « الترف » من حوالى ٤ حارس الى ٤ حراس فقط ، فى وقت بلغ فيه التوتر فى المدينة اشدّه ، مما يدل على ان ذلك الخفض كان عن عمد

الرعايا البريطانيين، وتشجيعها الفعلى للهجمات على القوات البريطانية ، واهمالها في المحافظة على القانون الدولي ، كل هذا جعل ما حدث يوم ٢٦ يناير نتيجة منطقية لسياساتها **محاكمة المسؤولين وطلب التعويض اللازم** فلماذا ترى السفارة البريطانية لزاما عليها ان تحتج بشدة على سلسلة الحوادث سالفة الذكر ، وتطلب الى الحكومة الملكية المصرية ان تقدم ضمانات خاصة بان المسؤولين عن هذه الحوادث ، ومن بينهم المحرضون على اعمال العنف والذين ادى اهمالهم الى ارتكابها ، سيلقون اصرم عقاب مع اولئك الذين ارتكبوا الحوادث ذاتها، كذلك تطلب السفارة ضمانات بان الحكومة الملكية المصرية ستحافظ على سلامة وبكفاية على الارواح الاجنبية والممتلكات في المستقبل ، بحيث لا يتكرر وقوع مثل هذه الحوادث ، وتعد الحكومة البريطانية الحكومة المصرية مسؤولة كل المسؤولية عن الاضرار والخسائر في الارواح التي وقعت نتيجة لتلك الحوادث ، وتحفظ لنفسها بكل الحقوق فيما يتعلق بدفع التعويضات وما اليها

فرق التدمير مزودة بأحدث الآلات انه من التراخي الزعم بان هذه الحوادث كانت اظهارا للشعور الشعبى ، وانها وقعت بدون تدبير سابق ، فالنظام الذى كانت تسير عليه الفرق المختلفة ، والاعمال التى قامت بها بكل دقة ، ليست الا نتيجة لخطط موضوعة من قبل . فمثلا الفرقة التى دمرت مقر شركة « كابرو موتور » احتاطت للتدابير التى كانت اتخذتها هذه الشركة للمحافظة على كيانها ،

ومن بينها تركيب ابواب حديدية متينة، فقدمت هذه الفرقة مزودة بالعدد والآلات اللازمة لفتح تلك الابواب ، وكان من بين تلك الآلات جهاز لصهر المعادن بالاكسيجين .

اتهام الحكومة السابقة بالتهاون لقد كان من الواضح قبل وقوع هذه الحوادث ان الحكومة الملكية المصرية التى كانت فى الحكم وقتئذ ، كانت غير مكترثة بالمحافظة على النظام والامن فى البلاد ، فتشجيعها العلنى والخفى للمعاصر الاجرامية ، والخطب المثيرة التى كان يلقيها الوزراء المسؤولون وغيرهم ، وعدم اهتمامها بالتهديدات العلنية والشخصية لارواح

المصدر: الاهرام

التاريخ: ١٦ فبراير ١٩٥٢

رد مصر على احتجاج السفارة قتل المصريين في الاسماعيلية سبب الحوادث الحكومة تعيد النظام وتعوض المنكوبين

بالفعل على أن تلقى نورا على حقيقة تلك الحوادث

اعادة النظام والهدوء ومطاردة المحرضين

وأن الحكومة الملكية المصرية ، بإعلانها الأحكام العرفية في اليوم ذاته ، وبإبقائها تلك الأحكام حتى اليوم ، أبدت عزمها الأكيد على إعادة النظام والهدوء في بن مكان ، كما أبدت عزمها على مطاردة مرتكبي تلك الحوادث والمحرضين عليها مهما كانوا ، لتبيء جو الهدوء والأمن اللازمين لكي يباشر كل أنسان نشاطه العادي في بسلام

مساعدة سريعة لأصحاب المحال المنكوبة

وأن مصر ، وقد أصيبت في عاصمتها ، لا يمكنها أن تتفائل عن مصير الضحايا الآخرين الذين راحوا في ذلك اليوم المشؤم يوم ٢٦ يناير الماضي ، ففي الوقت الذي رفع فيه كثير من أصحاب المحال المنكوبة قضايا مستعجلة أمام المحاكم ، قامت الحكومة ، دون أن تنتظر ما تقرره المحاكم في هذا الصدد ، ووعية منها في تيسير إعادة انشاء تلك المحال وعودتها الى ممارسة نشاطها ، فقررت فوراً مساعدة أصحابها ، وعرضت على مجلسي الشيوخ والنواب الموافقة على اعتماد مبلغ خمسة ملايين من الجنيهاً لهذا الغرض

تقدير قيمة الخسائر بقدر الامكان

وأن الوزارة المصرية ، رغبة منها في مساعدة السلطات المختصة على تكوين فكرة صادقة على قدر الامكان عن قيمة الخسائر ، قد بعثت ، وستبعث للعالم والتصرف ، كل ما تملكه وستتلقاه من بيانات في هذا الشأن من سفارة بريطانيا العظمى ، وكذا من البعثات الدبلوماسية الأجنبية الأخرى ، نيابة عن رعاياها المقيمين في مصر .

تلقت وزارة الخارجية الملكية مذكرة السفارة البريطانية رقم ٤٢ (١٠١١ - ٥٢/١٢٢) المؤرخة ٧ فبراير سنة ١٩٥٢ بشأن الحوادث المفجعة التي وقعت بالعاصمة وبعض ضواحيها يوم ٢٦ يناير الماضي ، وأن الحكومة الملكية المصرية لتأسف لمن ماتوا ، وللخسائر التي وقعت خلال ذلك اليوم الاليم ، ألا أنها ترد كل اتهام بأن ثمة موافقة رسمية على تلك الحوادث

نشر الفزع والدمار في العاصمة

وأن ما جمع من عناصر التحقيق الجنائي والإداري الجارى بكل دقة ، نظراً لخطورة الكارثة التي ذهب ضحيتها عدد من السكان المصريين والأجانب ، يدل ، بدون سبق لنتائج هذا التحقيق ، على أن مدبري تلك الحوادث كانوا يريدون أن ينشروا الفزع والدمار في عاصمة المملكة ، فافتنموا الفرصة الملائمة لتنفيذ خطتهم المشؤمة

حوادث الاسماعيلية سبب وقوع الفاجعة

ولقد كانت الحوادث التي وقعت يوم ٢٥ يناير في الاسماعيلية ، وأدت الى قتل ٦٤ صباح يوم ٢٦ يناير للاعراب عن عدم الرضاء عما قامت به القوات البريطانية من أعمال في منطقة قناة السويس في اليوم السابق ، فكان ذلك مما أضعف القدرة على المحافظة على النظام والأمن في العاصمة

مصر ستلقى نورا على حقيقة الحوادث

وهكذا تهيأ « الجو » لمرتكبي هذه الحوادث لكي يشعلوا فورا النيران ، وينهبوا ويسلبوا ويتلفوا ويدمروا كل ما أمكنهم الوصول اليه من الممتلكات المصرية والأجنبية . وأن من مصلحة الحكومة الملكية المصرية أن تنجلي حقيقة الحوادث الوحشية التي وقعت يوم ٢٦ يناير والتي كانت مصر باجمعتها الضحية الرئيسية لها . والحكومة المصرية مصممة

المصدر: الاهرام

التاريخ : ٢٠ فبراير ١٩٥٢

اقرار مشروع قانون مساعدة منكوبي ٢٦ يناير بعد تعديل في الصياغة واطافة شرطين الى شروط المساعدة

٢ - الا يتم « الترافى » المنصوص عليه في الفقرة (٥) من قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ فبراير ، الا بناء على فتوى من هيئة الرأى بمجلس الدولة مجتمعة ، صادرة بناء على حكم قضائى نهائى مماثل وقد وافق ممثلو الحكومة على مراعاة هذين الشرطين .

وطبع تقرير اللجنة ، ووزع على النواب ، قبل اجتماع المجلس
كلمة المقرر

وما كاد المجلس يجتمع ، حتى استوتق سعادة الرئيس من ان التقرير وصل الى النواب جميعا ، ثم دعا مقرر اللجنة ، الاستاذ محمد الشافعى اللبان بك ، لشرح التقرير ، فانتقل الى المنبر ، وقال ان المجلس والحكومة متفقان فى الرأى ، من البداية ، وان المناقشات التى دارت فى جلسة امس الاول ، كانت حول الصياغة ، الصياغة الفقهية والصياغة اللغوية ومضى قائلا ان الحكومة كان عندها من الاسباب ما يدعوها للحرص على ما تضمنته مذكرتها التفسيرية ، كما ان مجلس النواب كان حريصا على بحث المسألة بحثا كاملا ، وايداء الآراء التى تعزز فكرة الحكومة ، ثم قال ان اللجنة استطاعت فى اجتماعها ان توافق بين الآراء ، فأبقت مشروع القانون كما ورد من الحكومة ، مع تعديل فى الصياغة يحقق الضمانات التى تجعل المبالغ التى ستدفع ، مساعدات واجبة الرد للخزانة العامة ، والتى تحول دون التسليم بان الحكومة مسئولة عن تعويض الاضرار التى نجمت عن حوادث ٢٦ يناير

« السلفة » و « المساعدة »

ثم تلا مشروع القانون ، بعد التعديل ، وقال انه لم يبق ، بعد هذا التعديل ، ضرورة لاجلال لفظ « سلف » محل لفظ « مساعدة » اكتفاء بالقيود التى تضمنها قرار مجلس الوزراء ، وهو القرار الذى صار بالصياغة الجديدة ، جزءا من القانون متمما له

اقرار مشروع القانون

وبعد ان ذكر الشرطين الجديدين اللذين اضافتهما اللجنة الى الانظمة والشروط التى تضمنها قرار مجلس الوزراء ، قال سعادة رئيس المجلس ان النواب وافقوا فى الجلسة الماضية على مشروع القانون من ناحية المبدأ .. ثم تلا المقرر مشروع القانون ، ووافق النواب عليه نداء بالاسم

ورفعت الجلسة ، على ان يجتمع المجلس يوم الاثنين المقبل ، فى الساعة الخامسة والنصف مساء

لم يستغرق اجتماع مجلس النواب امس اكثر من خمس دقائق .. وكانت دقائق مباركة فقد وافق المجلس فيها ، نداء بالاسم ، على مشروع القانون الخاص « بتخصيص خمسة ملايين من الجنيهات ، من الاحتياطى العام ، لمساعدة منكوبى حوادث مدينة القاهرة » .. وكانت الموافقة بالاجماع

وكانت الظواهر والادلة معا تؤكد انها جلسة خطيرة .. صاخبة ، مفعمة بالمناقشات .. اما الظواهر ، فهى مجيء سعادة الاستاذ عبد السلام فهمى جمعه باشا من طنطا ، ليرأس الجلسة ، وحضور ثمانية من اصحاب المعالي الوزراء ، واما الادلة فهى ما كان من مناقشات فى المسألة نفسها ، فى جلسة امس الاول .. لكن العارفين كانوا موثقين انها ستكون جلسة قصيرة هادئة ، وانها ستنتهى باقرار مشروع القانون

ذلك ان لجنة الشؤون المالية اجتمعت فى ههر امس ، برئاسة النائب المحترم الاستاذ محمد الشافعى اللبان بك ، واعادت بحث مشروع القانون على ضوء مناقشات جلسة امس الاول ، وحضر اجتماعها صاحب المعالي محمد على رشدى بك وزير الشؤون البلدية و ابراهيم عبد الوهاب بك الوزير المنتدب برئاسة مجلس الوزراء وسعادة الدكتور عبد الحكيم الرفاعى بك ، وكيل وزارة المالية ، كما حضره سعادة جميل سراج الدين بك وكيل مجلس النواب . ولم يستغرق اجتماعها اكثر من ساعة ، ثم خرج الجميع متفقين على رأى واحد ، هو اقرار مشروع القانون ، كما قدمه مجلس الوزراء الى البرلمان ، مع زيادة بسيطة ، فصار نصه :

« يؤذن للحكومة فى ان تأخذ من المال الاحتياطى العام مبلغ خمسة ملايين من الجنيهات ، للصرف منها على تقديم مساعدات لمنكوبى حوادث يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ فى مدينة القاهرة ، وذلك وفقا للمبادئ التى صدر بها قرار مجلس الوزراء فى هذا الشأن »

والمكتوب بالخط الاسود هو الزيادة التى اضافتها اللجنة ، ووافق عليها ممثلا الحكومة

الشرطان الجديدان

اما قرار مجلس الوزراء المشار اليه فى مشروع القانون ، فقد نشرته « الاهرام » يوم الاحد الماضى ، وقد رأت اللجنة ان تضيف الى الشروط التى تضمنتها هذا القرار شرطين جديدين هما :
١ - الا تصرف السلف الا بعد ان يقدم صاحب المنشأة ضمانا شخصيا او عينيا ترى فيه اللجنة تأمينا كافيا لرد مبلغ السلفة .

١٢ مليون جنيه خسارة المحال المنكوبة

مليون جنيه لفندق شبرد وحده و٨٠٠ ألف ج محلات شيكوريل
قواعد الاعانة لـ ٦٠٠ محل - تقسيطها على أقساط سنوية بدون فائدة

الى اللجنة وأنها آخر ميزانية معتمدة قدمت
لمصلحة الضرائب ، عن رأس مالهم المستثمر
والبضائع والآلات والموجودات التي كانت هذه
الحال تضيها يوم الحادث

مليون جنيه خسارة فندق شبرد
وقد قدرت شركة الفساد الخسارة التي
لحقته بفندق شبرد وحده ، طبقا للتقديرات
والمستندات الرسمية ، بنحو مليون جنيه ،
وذلك عدا الخسارة التي منيت بها البلاد من
فقد ذلك الفندق ذى الشهرة العالمية

٨٠٠ ألف جنيه خسارة شيكوريل
وقد قدر صاحب محل شيكوريل «خسارة»
محله في ذلك اليوم بنحو ٨٠٠ ألف جنيه ،
وتشمل ثمن جميع البضائع التي كانت موجودة
في المحل والموجودات الأخرى

بحث ٤. طلبا لتفادي الامتعة
وقامت اللجنة أمس ببحث ٤٠ من الطلبات
التي تلقتها ، وهي من بعض الأفراد الذين فقدوا
امتعتهم الشخصية من النازلين في الفنادق
المنكوبة يوم الحادث

فتح الباب أمام الطلبات المتأخرة
ولمناسبة ورود بعض الطلبات الى اللجنة بعد
الموعد المحدد لتتدبرها رات اللجنة الموافقة على
قبولها وضمتها الى الكشوف التي وضعت ورات
استدعاء بعض اصحاب هذه المحال لاستيفاء بعض
المستندات وتفسير ما احاط طلباتهم من غموض

عقد وتعهد لصرف الاعانة
وقد وضت اللجنة في هذا الاجتماع الصيغة
النهائية للفقد الذي سيبرم مع اصحاب طلبات
المساعدة عند تسليمهم المبلغ الذي سترقر اللجنة

اجتمعت أمس اللجنة المؤلفة برئاسة سعادة
عبد العزيز كامل بك وكيل محكمة استئناف مصر
وعضوية كل من حضرات : مراد فهمى بك وكيل
وزارة الشؤون الاجتماعية ، وظاهر الخولى بك
وكيل وزارة التجارة والصناعة المساعد ،
وأحمد منصور بك مستشار الرأى لوزارة المالية ،
والاستاذ يوسف محمد بك وكيل مصلحة
البناء ، لبحث القواعد التي ستجرى عليها
العمل لتوزيع مبلغ الخمسة ملايين من الجنيها
على اصحاب المحال المنكوبة في حوادث ٢٦ يناير
الماضى .

وقد قامت اللجنة ببحث الكشوف التي أعدها
موظفو محكمة الاستئناف عن الطلبات التي
قدمت للجنة من اصحاب هذه المحال ، والتي
وضعت المحال المتشابهة في التجارة والامبابية
في كشوف واحدة لكل نوع منها

٦٠٠ طلب تعويض ...

وقد تبين من مراجعة هذه الكشوف ان عدد
الطلبات التي تلقتها اللجنة من اصحاب المحال
المنكوبة بلغ حتى يوم ٢١ مارس ، وهو آخر
موعد حددته اللجنة لتقديم هذه الطلبات ،
حوالى ستمائة طلب

١٢ مليون خسارة يوم ٢٦ يناير
وتبين للجنة من مراجعة هذه الطلبات ان
الخسارة التي قدوها اصحاب المحال المنكوبة
في يوم ٢٦ يناير الماضى ، بلغ مجموعها ١٢ مليون
من الجنيها ، وذلك للأضرار والخسارة التي
لحقت بالمحال التجارية والفنادق والأفراد الذين
كانوا ينزلون فيها يوم الحادث المشؤم وبعض
النازل والمكاتب طبقا للمستندات التي قدموها

هذه الحال بالمبالغ التي تساعدهم على سرعة التجديد والتعمير لا يزيد على خمسة ملايين من الجنيهات ، وكانت الخسارة التي قدرت لعلا تبلغ اثني عشر مليوناً من الجنيهات فان امكانيات الاعتماد لا تسمح بالصرف الا في حدود نسبة تبلغ نحو ٤٠٪ من الخسارة الفعلية

غير ان المندوب علم ان اللجنة عند تقديرها الاعانة لن تلتزم حدود هذه النسبة فانها ستقدر الاعانة حسب ظروف كل محل ونوع تجارته والخسارة التي لحقت به وذلك سواء في زيادة هذه النسبة او خفضها لكل محل

معاينة الحال ورسمها

وقد طلبت اللجنة الى مصلحة المباني اجراء معاينات لجميع الحال المنكوبة ، وموافاة اللجنة برسم « كروكي » للمحل حتى تستطيع اللجنة تكوين فكرة عن حقيقة المحل عند تقديرها للاعانة الواجب صرفها

ثلاثة اشهر للفراغ من توزيع الاعتماد

وقد بدأت مصلحة المباني بمعاينة هذه الحال ، وتقدر المدة التي ستنتهي اللجنة من صرف الاعتماد فيها لاصحاب هذه الحال بنحو ثلاثة اشهر

وانتدب سعادة رئيس اللجنة اربعة من موظفي محكمة الاستئناف الاكفاء اسندت اليهم مهمة « تفريغ » الطلبات في الكشف ، وفتح ملفات توضع فيها مستندات كل محل على حدة ليتمكن اللجنة الرجوع اليها عند تقديرها للاعانة

منحه لهم واهم ماتضمنه هذا العقد ان تصرف المساعدة على اقساط على حسب مراحل التعمير في المجل المنكوب والا يكون في صرف هذه السلفة اي اعتراف من الحكومة في تعويض اصحاب هذه الحال عن خسارتهم

وان تتعهد المنشأة بتخصيص المبلغ الذي يصرف لها في الفرض الذي قرر مجلس الوزراء تخصيص الاعتماد له وهو مساعدة هذه الحال المنكوبة

سلفة ترد للحكومة خلال ٥ سنوات

وقد نص هذا العقد على ان المبلغ الذي يصرف لهذه الحال هو « سلفة » ترد للحكومة خلال خمس سنوات على اقساط سنوية بدون فائدة ، تبدأ من تاريخ تسليم المبلغ المنصرف لها . الا اذا حكم لهذه الحال بتمويض والزام الحكومة بدفع هذا التعويض ، وفي تلك الحالة تخصم المساعدة التي تصرف من جملة التعويض الذي يحكم به لاصحاب المحل واذا زاد المبلغ المنصرف لاصحاب المحل على قيمة التعويض الذي يحكم به فان صاحب المحل يتعهد برد الفرق

وفي حالة زيادة التعويض على المبلغ المنصرف للمحل فان هذا المبلغ يخصم من جملة التعويض المحكوم به

نسبة المبالغ المنصرفة للخسارة

وقد علم مندوب « الاهرام » انه لما كان الاعتماد الذي تقرر تخصيصه لاصحاب



المصدر: الاهرام

التاريخ: ١٣ مايو ١٩٥٢

إحالة المتهمين بالتحريض على جرائم ٢٦ يناير إلى المحاكمة النيابة تطالب بإعدام المشتريين في حادث بنك باركليز

اتهام رئيس الحزب الاشتراكي و ٣ من أعضائه وشابيين من الأترياء
أمر صين كانت بطون بالمعمرين في سيارة تحمل عملا أثناء حرق المحال ونهبها

أصدر سعادة عبد الرحيم غنيم بك النائب العام في مساء امس تقرير الاتهام
في حوادث التحريض على ارتكاب جرائم ٢٦ يناير الماضي
وقد أعلن المتهمون الستة بهذا التقرير ، وبأحالتهم إلى المحاكمة
وسيحاكمون أمام المحكمة العسكرية العليا برئاسة سعادة حسين طنطاوي
بك يوم الاحد ١٨ مايو الحالي
والستة المتهمون هم : رئيس الحزب الاشتراكي وثلاثة من أعضائه واثنان
من الأترياء

وقد أصدرت النيابة أمرا بالافراج عن ٣٠ شابا من أعضاء الحزب
الاشتراكي كان مقبوضا عليهم على ذمة التحقيق ، فنفقوا من السجن إلى
معسكر هاكستب .

ولقد بدأ رئيس النيابة العسكرية الاستاذ عبد الحميد ابوشنيف التحقيق
في وقائع التحريض يوم ٤ فبراير الماضي ، وانتهى منه يوم ١٠ مايو ، وبذلك
استغرق ٩٦ يوما .

وعاونه حضرات الاساتذة علي نور الدين وجمال الدين العطيفي وتوفيق
الجمال وبهجت لطفى ، كما عاونه الاستاذ عبد الحليم البيطاش رئيس نيابة
الاسكندرية وبعض محققها

وقد ظل الاستاذ احمد حسين ، وهو المتهم الاول ، مختفيا بضعة ايام ،
ثم سلم نفسه يوم ٢ فبراير ، واختفى الاستاذ سليمان زخارى ايضا ، وهو
المتهم الرابع ، ثم سلم نفسه يوم ٨ مايو

وبين المواد التي طلبت النيابة تطبيقها على المتهمين السادة ٢٥٧ من قانون
العقوبات ، وهي تقضى بأن من يرتكب جريمة الحرق عمدا يعاقب بالاعدام
إذا ترتب عليها وفاة شخص او أكثر

وبينها ايضا المادة ٢٥٢ من قانون العقوبات ، وهي تقضى بمعاقة من يضع
النار عمدا في مكان ما بالاشغال الشاقة المؤبدة او المؤقتة

ونشر فيما يلي نص تقرير الاتهام وقائمة شهود الاثبات

قرار الاتهام

الاستاذ احمد حسين

اولا - المتهم الاول الاستاذ احمد حسين ، اشتراك بطريق التحريض والاتفاق في ارتكاب الجنايات الاتية التي وقعت في يوم ٢٦ يناير المذكور :

١ - وضع النار عمدا في محل الدوايز الملوك لعلى احمد الدلة ، والمحال الاخرى المسكونة التي تناولتها قضية الجناية رقم ٤ سنة ١٩٥٢ عسكرية عليا ، واتلاف ونهب الامتعة من تلك المحال بالقوة الاجبارية

٢ - وضع النار عمدا في مبنى يشتمل على محل الامريكين بشارع سليمان باشا لسيو سيزار جروبي والامان المسكونة المجاورة لها، واتلاف ونهب امتعة ذلك المحل بالقوة الاجبارية والتي تناولها تحقيق الجناية رقم ٥ سنة ١٩٥٢ عسكرية عليا .

٣ - وضع النار عمدا في المبنى الذي يشتمل على محل الانجلو اجيشيان بار لصاحبه لودري كرامتيوس والامان المسكونة المجاورة لها واتلاف امتعة ذلك المحل بالقوة الاجبارية والتي تناولها تحقيق الجناية رقم ١٣٠ سنة ١٩٥٢ عسكرية عليا

٤ - وضع النار عمدا في مبنى يشتمل على سينما ريفولى والمحال المسكونة المجاورة لها واتلاف ونهب امتعة دار السينما بالقوة الاجبارية والتي تناولها التحقيق في الجناية رقم ٩١ سنة ١٩٥٢ عسكرية عليا

٥ - وضع النار عمدا في مبنى يشتمل على بار ومطعم الباريزيانا والمساكن المجاورة لها بشارع ألفى بك واتلاف امتعة ذلك المحل بالقوة الاجبارية والتي تناولها التحقيق في القضية رقم ١٢٩ سنة ١٩٥٢ عسكرية عل

٦ - وضع النار عمدا في محل شركة الصناعات الكيماوية الامبراطورية بشارع الانتكخانه رقم ٣٦ واتلاف امتعة ذلك المحل بالقوة الاجبارية والتي تناولها التحقيق في القضية رقم ١٢٣ سنة ١٩٥٢ عسكرية عليا

٧ - وضع النار عمدا بمحل شركة كوهينكا للكهرباء بشارع ابراهيم باشا رقم ٦٦ واتلاف امتعة ذلك المحل بالقوة الاجبارية والتي تناولها التحقيق في القضية رقم ١٣٤ عسكرية عليا سنة ١٩٥٢

٨ - وضع النار عمدا في محل مكتبة

مقدم من النيابة العسكرية العليا الى المحكمة العسكرية العليا ، في قضية الجناية العسكرية رقم سنة ١٩٥٢ المقيدة برقم ١٤٣ عسكرية عليا سنة ١٩٥٢
تتهم النيابة العسكرية .لعليا



الاستاذ سليمان زخارى

١ - الاستاذ احمد حسين . محام رئيس الحزب الاشتراكي، ومسجون بسجن الاستئناف
٢ - محمد جبر حسن : مقيم بدار الحزب

الاشتراكي ١٦ شارع ضريح سعد ، ومسجون بسجن مصر

٢ - مهدي عبد القصور : مقيم بشارع الاحمدين ٢١ بولاق ، ومسجون بسجن مصر

٤ - الاستاذ سليمان زخارى : محام ورئيس تحرير جريدتى مصر الفتاة ٥ و الشعب الجديد ٥ ، ومعتقل بسجن الاجانب

٥ - على عبد الحليم هاشم : مزارع ومقيم بشارع العباسيين ١٨ مصر الجديدة ، ومسجون بسجن مصر

٦ - على محمد عبد الرحمن جاد الله : مقيم بمشقة البكرى شارع أبو السعود البكرى ٢٢ ، ومسجون بسجن مصر

بأنه في يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ الموافق ٢٨ ربيع الثانى سنة ١٣٧١ بدائرة مديشة القاهرة :

فأخذ يدفع الجمهور باستمرار ويهتف في هذا الطريق بالدعاية المثيرة التي دأبت الجريدتان مصر الفتاة والشعب الجديد (لسان حال الاشتراكية) وهما المعيرتان عن سياسته ، الخاضعتان لنفوذه ، تارة على دعوة البوليس الى العصيان وتحريض رجال الجيش على عدم الطاعة ، وتارة على العيب في حق الذات الملكية المصونة ، وتحريض الفلاحين والعمال والجمهور على الثورة

استغلال الغاء المعاهدة

وانتهز فرصة الغاء المعاهدة المصرية الانجليزية ، فاستغل حساسية الجمهور وحماسه في استهواء الكثيرين من العمال والصناع والطلاب وارباب الحرف المتعطلين باسم حركة التحرير ، ليصل الى انشاء فرق خاصة لخدمة اغراضه ، ودفع الجمهور نحو الغنمة التي بيثها ، فأغراه على الاعتداء على المحال سالفة الذكر وأمنائها مما ساء محال اللهو والمؤسسات الاستعمارية والراسمالية ، وفي سبيل ذلك نشرت جريدتا المتهم المقالات الآتية :

١ - مقالات تحت عنوان «الثورة الثورة الثورية» من تأليف المتهم الاول في العدد رقم ٢٧٥ من جريدة مصر الفتاة الصادر بتاريخ ١٩٥١/٥/٢٢ جاء به «ثورة طاغية عارية جارفة هي التي تعمل لها الحكومة بالليل والنهار وبهمة لاتعرف الكلال ونحن الذين اخذنا على عاتقنا ان نبصرها بالخطر المحدث وان ننصحها وننذرنا لتشعر من يوم لآخر ومن ساعة لآخرى ، بان الامل في تفادي هذه الثورة اصبح ضعيفا ويوشك ان يتلاشى نهائيا ، وانها مستتعة حتما بحيث يمكن ان تحدد لها موعدا على وجه التقريب وهو نوفمبر وديسمبر من هذا العام .. الى ان قال « ولقد سئنا نحن من ناحيتنا ان نلعب هذا الدور فان هذا الشعب لا يجب ان يجد متنفسا من اي نوع كان حتى يستفرغ غضبه بالطريق الطبيعي ، حتى يحدث الانفجار الذي لامعدى عنه ولا محيص مادامت هذه خطط الحاكمين وهذا عنادهم وهذا استهتارهم بهذا الشعب وغير ذلك من عبارات الحفص على الثورة التي تضمنها هذا المقال

٢ - مقالا منشورا بجريدة الشعب الجديد بالعدد ٢٤ الصادر بتاريخ ١٩٥١/٩/٢٧ من تأليف المتهم الاول تحت عنوان : « خلاص ايها المصريون اتعدلت » جاء به تعليقا على تعديل في هيئة الوزارة ثم في تاريخ مقارب لصدر هذا العدد « عاين اقول انها لم تعدل بعد ولن تعدل الا اذا ادركتم انكم في واد وان الشعب والامة في واد ، وان الثورة التي نحدركم منها تقترب وتقترب واصبح دويها يظم الاذان » وغير ذلك من عبارات التحريض على الثورة التي تضمنها هذا المقال

٣ - مقالا في العدد رقم ٢٨٢ من جريدة مصر

استندرد استثنى لجورج سعيد وآخرين والمباني المسكونة المجاورة لها واثلاف امتعة ذلك المحل بالقوة الاجبارية والتي تناولها التحقيق في القضية رقم ١٢٣ سنة ١٩٥٢ عسكرية عليا

٩ - وضع النار عمدا في محل الشركة البريطانية لسيارات (هلمان موتور) بشارع سليمان باشا واثلاف امتعة ذلك المحل بالقوة الاجبارية والتي تناولها التحقيق القضية

لندن في ١٢ - لمراسل الاهرام الخاص - من التوقع ان تلقى لندن بين لحظة واخرى رد الحكومة المصرية على المقترحات البريطانية الجديدة . والشعور السائد في العاصمة الانجليزية ان هذا الرد سيتضمن رفض مصر تلك المقترحات ، ولكنه لن يتضمن ما يبدل على ان في نية مصر عدم الاستمرار في التباحث مع انجلترا .



ار النيابة والى جانبه اللواء امام ابراهيم بك

رقم ١٣١ سنة ١٩٥٢ عسكرية عليا

١٠ - وضع النار عمدا في مبنى بنك باركليز المسكون مما نشأ عنه موت محمد جاد الرز سليمان وآخرين مما تتناول التحقيق القضية رقم ١٤٣ عسكرية عليا سنة ١٩٥٢ ، مما تجتريء النيابة العامة بها عن سواها من الجرائم الكثيرة المماثلة الاخرى التي وقعت بمدينة القاهرة في ذلك اليوم

وقائع التحريض

وقد وقعت هذه الجنائيات بناء على هذا التحريض وهذا الاتفاق

وذلك بأنه بدافع العداوة للنظام السياسي والاجتماعي القائم ، عقد النية على احدث فتنة ترتكب فيها الجنائيات والجنح ، ويختل فيها الامن على نطاق واسع يشعر السلطات بضعفها وقوته ، ويحملها على الرضوخ لشيئته

نواة جيوش التحرير بقيادة مصطفى كمال «
وغير ذلك مما تضمنه هذا المقال من عبارات
التحريض والاثارة

٦ - مقالا في العدد رقم ٢٦٩ من جريدة
مصر الفتاة الصادر في ١٢/٨/١٩٥١ من تأليف
المتهم الاول تحت عنوان «انصبوا المشاق ولكن
الشعب سينتصر» جاء به « انتهى المهمل الذي
يظن فيه الحكام انهم قادرون على البطش
بالشعب عن طريق البوليس والجيش والنيابة
واصبح الجيش يحس انه من الشعب ، والبوليس
يحيى انه من الشعب ، والنيابة تحس انها
من الشعب ، وستأتي ساعة تتكلم فيها هذه
القوى الثلاث ضد الحاكم نفسه ، ففي يوم من
الايام بينما تدعو النيابة الى قطع رقبة انسان
اذا بالنيابة تتحول نحو الحاكم نفسه ، لتقول
له بل رأسك انت التي سوف تقطع ، تماما
كما حدث ايام روبسبير ، فقد وقف يطالب
القضاة بقطع رقبة بعض الخونة فاذا بالقضاة
يصدرون حكما بقطع رقبته هو ، لانه الخائن
الاعظم فلا شك عندنا في نتيجة هذه المعركة
التي تدور بيننا وبين الحكام ، والنتيجة المحتومة
هي الهزيمة والوبال لعشر الحكام « وغير ذلك
من عبارات التحريض التي تضمنها هذا المقال

الفتاة الصادر في ١٨/١١/١٩٥١ في هيئة خطاب
من تأليفه تحت عنوان « الحزب الاشتراكي يحتفل
بذكرى الشهداء » جاء به « لم تحتشد هذه
الجموع وتقضي الساعات في الزحام الشديد
لتسمع خطبا او كلمة وانما لتعرف الاتجاهات
والخطط لكشف المعركة بين الشعب واعداء
الشعب - وعلى هذه الصفحات يطالع الشعب
الخطوط الرئيسية لهذه الخطط وهذه السياسة
ايها الشعب لقد حطمت بالامس قيودك فلا احشاء
تستحيى بقرارائك ولا تتخذى قوانينك من هنا
ولا من هناك ، ولكن اتخذها من هناك ، من
الشارع ، من الشعب ان الذي ينظم كفاح
الشعب هم عمال القتال ، هؤلاء الحدادون ،
هؤلاء التجارون ، هؤلاء الذين يحاربون اليوم
الانجليز لا ليعودوا عبيدا لهؤلاء الباشوات ،
ولا ليعودوا تحت هذه القيود ، انما نطلب منك
ان تضحي ايها الشعب من اجل نفسك ، ولقد
اتيت لكم الفرصة لتسلحوا وتنظموا صغوركم
فلا تسمحوا للتفكك والخيانة والغدر ان تندس
بين صفوفكم ، وغير ذلك من عبارات التحريض
التي تضمنها هذا المقال

تحريض الجنود

٤ - مقالا في جريدة مصر الفتاة ، العدد رقم
٢٦٧ الصادر في ٢٢/٧/١٩٥١ وقبل الغاء
المعاهدة بمدة طويلة تحت عنوان « صيحة
التحرير » جاء به بصدد الدعوة الى تأليف
كتائب خاصة بمحاربة الانجليز وحين تتألف
هذه الكتائب جهرا او سرا ، لن يكون هناك
خطر حقيقى من وقوف الطابور الخامس في
صفوفها والحيلولة بينها وبين لقاء الانجليز
وجها لوجه ، ان الجيش المصرى لن يقف في
طريق الكتائب المصرية ، لان الضباط والجنود
الشرفاء يومئذ لن يقتلوا اخوانهم واولادهم في
سبيل الانجليز ، وان البوليس المصرى لن يقف
في وجه الكتائب الزاحفة ، ذلك ان الضباط
والعساكر الشرفاء يومئذ لن يقتلوا ابناءهم
واخوانهم في سبيل الانجليز

٥ - مقالا بالعدد رقم ١٦ من جريدة الشعب
الجديد الصادر في ٢/٨/١٩٥١ تحت عنوان
« في ساحة الشرف » جاء به « لقد جردت
التيصرية الروسية جيوشها لتقاتل جموع
الشعب ، ولكن هذه الجيوش ذاتها انضمت

الى معسكر الشعب عند ما جد الجد ، ولقد
ذهب نابليون بجنوده لاجساد الثورة ، ولكنه
انضم بجنوده الى الثورة ، وكذلك ذهب قره بكير
ليقبض على مصطفى كمال والناترين معه في
الاناضول ، فكانت هذه القوة التي كانت معهم



المتهم محمد جبر حسن

٧ - مقالا تحت عنوان « انها ارادة الله » في
العدد رقم ٢٨١ من جريدة الشعب الجديد
انصار في ٢٢/١١/١٩٥٢ جاء به « والكلمة لان
لهذا الشعب ، للشعب كله ، شعب القاهرة
والاسكندرية والدلتا والصعيد ، ان القاهرة

حملات على سينما

١٠ - مقالا في العدد رقم ٢٦ من جريدة « الشعب الجديد » الصادر في ١٨-١٠-١٩٥١ تحت عنوان « قاطعوا سينما ريفولي الانجليزية الاستعمارية » - ومقالا آخر في العدد رقم ٢٨٠ من جريدة مصر الفتاة الصادر في ١٤-١١-١٩٥١ تحت عنوان « سينما ريفولي نعترف بانها انجليزية وكل مصري يدخلها يعد خائنا للوطن » . ومقالا ثالثا في العدد رقم ٢٨١ من جريدة مصر الفتاة الصادر في ١١-١١-١٩٥١ تحت عنوان « سينما ريفولي لا تزال تعمل لحساب الانجليز » ومقالا رابعا في العدد رقم ٣٠ من جريدة الشعب الصادر في ١٥-١١-١٩٥١ تحت عنوان « سينما ريفولي يجب ان تغلق وكفى تخديرا للشعب » ومقالا خامسا في العدد رقم ٣١ من جريدة الشعب الجديد الصادر في ٢٢-١١-١٩٥١ تحت عنوان « خائن حقير كل من يدخل سينما ريفولي . سينما انجليزية . لا تدفع قرشا لآخوان جعفر معلومات وحقائق » ومقالا سادسا في العدد الانف الذكر تحت عنوان (ومأمور قسم الاذنية لا يزال يظن انه في عهد الجاهلية) . ومقالا سابعا في العدد رقم ٣٢ من جريدة الشعب الجديد الصادر في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥١ تحت عنوان (حول سينما ريفولي . نحن ننتهم بعض رجال البوليس بانهم لا يعملون لحساب مصر ولا يصعدون لآوامر الحكومة) ومقالا ثامنا في العدد رقم ٢٨٦ من جريدة مصر الفتاة الصادر في ١١-١٢-١٩٥١ تحت عنوان (مجرم وعدو للشعب كل من يدخل سينما ريفولي . وعلى السبب ان يقوم بواجبه) ومقالا تاسعا في العدد رقم ٢٨٨ من جريدة مصر الفتاة الصادر في ١٨-١٢-١٩٥١ تحت عنوان (انذار لسينما ريفولي ورواد سينما ريفولي) ومقالا عاشرا في العدد ٢٨٩ من جريدة مصر الفتاة الصادر في ٢٣-١٢-١٩٥١ تحت عنوان (حول حادث سينما ريفولي هذا ما خشينا وقوعه) - وقد جاء في هذه المقالات من عبارات التحريض على تلك الدار انه لا تكفى ان تغف الغالبية مؤذنا سلبيا اذا كانت هناك اقلية مستهتره عابثة . ولسنا نطالب باغلاقها او تدميرها ، ولكننا نطالب ابناء الشعب المخلصين ان يقفوا على ابوابها صفا واحدا ، وان يحولوا بتكتلهم في كردونات منظمة دون الدخول اليها .

و « ان اخوف ما نخاف اذا استمر البوليس يتعرض لهذا الاسلوب السلبى الذى يليق اليه الشبان الذين يتفدون تعليمات محددة ان

مازالت عامرة ودور السينما ما زالت عامرة ، وهذا ينبىء عن ان اعصاب هذا الشعب لم تنهت بعد ، وهذا ما يجب على الطبقة الراحية من الشعب ان تنهض به ، ان داوريات من الشعب الرامى المنظم يجب ان تتولى ايقاظ اللطوعين على المقاهى والسكارى والبارات والكابريهات والغارفين في دور السينما ، اما السادة الذين لا يريدون ان تسيل اموالهم تبرعات فلهم حساب غير هذا الحساب » وغير ذلك من العبارات التى تضمنتها المقال

٨ - مقالا بالعدد رقم ٢٨٢ من جريدة مصر الفتاة الصادر في ٢٥/١١/١٩٥١ تحت عنوان « لماذا تبقى الكابريهات والسينمات والمقاهى مفتوحة الى منتصف الليل » جاء به « على اى اساس تظل الكابريهات عامرة بروادها حتى ساعات مبكرة من الصباح ، على اى اساس تظل السينمات تستقبل عشرات ومئات الالوف من رواد اللهو وقطع الوقت ، كان ليس هناك حرب في منطقة القنال » ثم طلب من الحكومة صدور امر منها بمنع اطالة السهر ، وعلى ذلك بالقول ، فان لم تفعل الحكومة ذلك فانها ستكون مقصرة ، سترتكب نفس الجريمة التى ارتكبتها حكومة مصر ابان حرب فلسطين ، كان فريق يقود بدمائه من اجل فلسطين والوطن ، وباقى الشعب هنا في الكابريهات والحفلات ، وباقى الشعب هنا في الضباط والجنود روحهم المعنوية فحدث ما حدث مما يكفى ان تشير اليه ومالا تريد ان يكرر » .

٩ - مقالا في العدد رقم ٢٨٥ من جريدة مصر الفتاة الصادر في ٩-١٢-١٩٥١ تحت عنوان « وامرنا المحافظ ان يقاوم اى اعتداء » من تأليف المتهم الاول جاء به (هل ستظل ايها السادة الوزراء . . هل ستظل يامصطفى النحاس تعيش في الهالك والرائك والافراح والزينات ، وهل ستظل دور ملاهينا مفتوحة وكابريهاتنا مفتوحة ، وهل ستظل حفلات الغناء والهناء تشنف الاذان ، ونوادى القمار تجرى لستقرها ، ان شعور الغضب الذى تملك الشعب الان لا اول له ، ولا اخر ، وهو يبحث له الان من منفذ لينطلق منه ، والابجزة والحجم المتفجرات تبحث دائما عن اضعف نقطة لتنفجر منها ، ولو استمرت الحكومة اسبوعا واحدا على اساوياها الذى سارت عليه حتى الان ، فان الانفجار سيتم ضد الحكومة نفسها وينسفها نفسها ، هل تسمعن الحكومة ، انى اقول اسبوعا واحدا . لا اقول الان شهرا او شهرين ولكنى اقول اسبوعا واحدا اى سبعة ايام)

نوفمبر سنة ١٩٥١ تحت عنوان « الى عملاء بنك باركليز من المصريين » وفي العدد رقم ٣٤ الصادر في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٥١ تحت عنوان « بنك باركليز - جمدوا امواله وضعوه تحت الحراسة » ونشرت جريدة مصر الفتاة في العدد رقم ٢٨٢ الصادر في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥١ تحت عنوان « بنك باركليز يبدأ في طرد موظفيه المصريين » مقالات تضمنت التحريض على هذا البنك

حادث الاسماعيلية

وقد ازداد المتهم الاول تمجلا للنهاية حينما لاح له ان الفرصة أصبحت مواتية ، فاعلن في مساء يوم ٢٤ يناير سنة ١٩٥٢ في مؤتمر صحفي تم في اجتماع عام ضمن خطاب اذاعه على الجمهور ، انه سيقطع الجماهير على الحكومة لاسقاطها ، وان جرائم ستقع مما يشيب لهولها الولدان ، ولم يلبث الطرف ان اسعفه ، اذ وقع حادث الاسماعيلية بعد ذلك بساعات ، واثمر في جوه تحريضه المتكرر ، فتمردت بعض قوات البوليس ، وتعللت مناعة الجمهور ، فوجد المتهم في ذلك التفكك الفرصة التي كان يتحينها ، فبث عددا من اعدائه ومشايخه ، كان بعضهم يرتدى زي الكتائب التابعة له ، ولم يصل التحقيق لمعرفة اشخاصهم ، وذلك لقيادة وتوجيه الجمهور الذي كان قد عباه التحريض والتشجيع المستمر الى تحريض وحرث ونهب محال اختبرت بالذات مما سبق لصحافة المتهم ان عينها بنوعها او بذاتها في المقالات الانفة الذكر . واعلنت انها موضع نقيمتها ، وبان قام هذا المتهم الاول للطواف في ميدان الحوادث للاشراف على تطورها وتسجيع مرتكبيها على المضي فيها ، اذ ثبت انه هو والمتهمان الثاني والثالث مروا في غضون الساعة الخامسة من مساء ذلك اليوم في شارع شريف باشا بسيارة كان يجلس فوقها المتهم الثالث حاملا علما ظاهرا ، وما ان بلغت بهم السيارة قرب محل الانجلو اجبسيان بار ، وقت ان كان الجناة يجرؤن آنلافة وحرقة وقد اعدوا لذلك كومة مشتعلة من الامتعة في وسط الشارع ، حتى اوقف المتهمون السيارة تنفيذا لخطة متفق عليها بينهم ، ونزل منها المتهم الثاني محمد جبر حسن الحارس الخاص للمتهم الاول ومعه ايضا علم آخر رشقه في سارية كانت معه ايضا اعداها لهذا الغرض ، وركز السارية على هذا النحو بجوار الكومة المشتعلة وأمالها اليها ، وظل على ذلك برهة امام الجناة وغيرهم اعلنا لانتصار المتهم الاول وجماعته في المعركة التي دبرها وادارها . كما ثبت ان المتهم الاول من

يقلت الزمام ويتقلب الغضب ، فاذا ببعض الشبان ممن لا ينتمون الى احزاب أو هيئات منظمة يعمد الى أعمال مخالفة للقانون . هذه اخر مرة سنتحدث فيها عن هذا الموضوع ، وبعدها سنترفع يدنا عن الاشتراك في هذه المهزلة ، تاركين سينما ريفولى لغضب الشعب وغضب المتطرفين من الشبان « و نحن ننذ ادارة سينما ريفولى وننذر البوليس ، انهم اذا لم يسمحوا للمتطوعين النظاميين أن يقوموا بالمقاطعة القانونية ، فسوف يسحبهم الحزب الاشتراكي ويخلي بين السينما والجمهور وبين الشعب ، ليعبر عن سخطه على السينما وعلى روادها الاندال بما يعن له من تعبير « ولفتت الاشتراكية الانظار الى أن بقاء هذه السينما مفتوحة سيؤدي الى اoxم العواقب » وغير ذلك من عبارات التحريض التي وردت في تلك المقالات

١١ - مقالا في العدد رقم ٢٧ من جريدة الشعب الجديد الصادر في ١٠/١٠/١٩٥١ تحت عنوان « شركة كوهنكا اليهودية تستقل العمال » جاء فيه « أما أن لمصر أن تتخلص من هؤلاء اليهود اصدقاء البريطانيين القراصنة » وغير ذلك من العبارات التي تحرض على مؤسسات الراسمالين .

بيانات

عن شركات ومؤسسات

١٢ - بيانا في العدد رقم ٢٨١ من جريدة مصر الفتاة الصادر في ١١/١١/١٩٥١ تحت عنوان « مخبرات الكتائب الاشتراكية تعمل معلومات عن الشركات والمؤسسات التي تتعاون مع الاعداء » - وبيانا في العدد رقم ٢٨٣ من جريدة مصر الفتاة الصادر في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ تحت عنوان « مخبرات الاشتراكية تزيج السمات عن خونة جدد » وقد تضمنت هذه البيانات قوائم بأسماء بعض الشركات والتجار الذين قيل انهم يتعاملون مع الانجليز ودعت الى تحذيرهم وأمهلتهم اسبوعا واحدا لكي يشتتوا انهم قطعوا كل علاقة بينهم وبين اعداء البلاد ، والا طبق عليهم قانون الشعب وهو اعدام كل خائن

١٣ - ونشرت جريدة الشعب الجديد العدد رقم ٢٧ الصادر في ٢٥ اكتوبر سنة ١٩٥١ تحت عنوان « بنك باركليز الانجليز اسحبوا اموالكم منه » وفي العدد ٢٨ الصادر في اول نوفمبر سنة ١٩٥١ تحت عنوان « بنك باركليز الانجليز سيصفى شئونه ويستعد للاغلاق » وفي العدد رقم ٣١ الصادر في ٢٢

رابعاً - والمتهمان الخامس والسادس على عبد الحلیم هاشم وعلى محمد عبد الرحمن جاد الله اشتركا بطريق التحريض والاتفاق في ارتكاب الجرائم التي وقعت على محال سينما ريفولى والأمريكين بشارع سليمان باشا ، مما تجتزى النيابة العامة عن أمثالهما من المحال الكثيرة التي وقع عليها الاعتداء في ذلك اليوم فوُعت الجريمة بناء على هذا التحريض وذلك بأن طافا بميدان الحوادث بسيارة عدة مرات ولمدة بضع ساعات مع آخرين يركب احدهما فوق السيارة حاملا علما وينفخ في صفارة لقصص تشجيع مرتكبي الحوادث وإثارة حواسهم على المضى فيها

وبذلك ..

يكون المتهمون قد ارتكبوا الجناية المنصوص عليها في المواد ٤١٤٠ و ٤٣ و ٤٨ و ١٧١ و ٢٥٢ و ٢٥٧ و ٣٦٦ من قانون العقوبات والمادتين ٣٠٢ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ والمرسوم الصادر في ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ بإعلان الأحكام العرفية والمرسوم الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٩٥٢ باستمرار الأحكام العرفية والقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ بدوام الأحكام العرفية والقوانين رقم ٢٣ لسنة ١٩٤٠ و ٢١ لسنة ١٩٤١ و ٨١ لسنة ١٩٤٤ المعدلة والأمر العسكري رقم ١٠ لسنة ١٩٥٢ بتعيين الجرائم التي تحال الى المحاكم العسكرية وقرار وزير الداخلية الصادر في ٢ فبراير سنة ١٩٥٢ بشأن القواعد الخاصة بنظام التحقيق والمحاكمة في القضايا العسكرية

تطلب النيابة العسكرية العليا من المحكمة العسكرية العليا معاقبة المتهمين طبقا للمواد سالفه الذكر

بعد ذلك في سيارة أوقفها قرب محل الشركة البريطانية المصرية للسيارات هولان موتور بشارع سليمان باشا حينما كان الجناة يجرون تخريبه حرقا ، فما أن راه بعض التجمهين حتى صاحوا « الزعيم الزعيم » ووقف بعضهم معه . كما ثبت ان المتهم الاول ايضا مر في سيارة بشارع الملكة يركب فوقها شخص يحمل سارية طولها نحو ثلاثة او اربعة أمتار عليها العلم المصري ، وذلك وقت اشتعال النيران في عمارة الشواربي رقم ٧٧ وكان الجمهور يهتف « يحيا الاستاذ احمد حسين تحيا الاشتراكية » وترددت هذه العبارة في فترة قصيرة في هذا المكان عدة مرات

المتهمان الثاني والثالث

ثانيا - والمتهمان الثاني والثالث محمد جبر حسن ، وممدوح عبد القصد اشتركا بطريق التحريض والاتفاق مع المتهم الاول في الحوادث المذكورة في التهمة السابقة ، بان صاحبا في طوافه في ميدان الحوادث على الوجه الذي تقدم بيانه

ثالثا - ولان المتهم الرابع الاستاذ سليمان زخاري اشترك بطريق التحريض في ارتكاب الجرائم التي وقعت على محال سينما ريفولى وبار الباريزيانه وشركة الصناعات الكيماوية والامبراطورية ومكتبة استاندر المشار اليها في « اولاً » وذلك بان اذن بصفته رئيسا لتحرير جريدتى الشعب الجديد ومصر الفتاة ، بنشر المقالات والايخبار التي ورد ذكرها في « اولاً » متعلقة بهذه المحال ، فوُعت تلك الجرائم بناء على هذا التحريض

الخامس والسادس

المصدر: الاهرام

التاريخ: ١ يونيو ١٩٥٢

قضية التحريض على ارتكاب حوادث ٢٦ يناير:

الحكم برفض الدفوع والنظر في طلب الرد المحامون يدفعون بعدم جواز محاكمة المتهم الغائب المحاكمة تتألف اليوم لنظر الدفوع الجديدة مرة واحدة

كان المنتظر ان تبدأ المحكمة العسكرية العليا في جلسة امس بالنظر في اسباب ردها عن نظر قضية التحريض على ارتكاب حوادث يوم ٢٦ يناير الماضي ، ولكن ما كادت المحكمة تفتتح الجلسة في الساعة الحادية عشرة صباحا ، وتصدر قرارها برفض الدفوع الاربعة بطلان تأليفها ، حتى قدم المحامون دفعين جديدين يتعلق اخدهما بتأليف المحكمة ، والاخر بعدم جواز محاكمة الاستاذ احمد حسين غيايبا

وقد اثبت مناقشة قصيرة حول الدفع الاول اسفرت عن سحبه ، وطلب الدفاع تقديم مذكرة في شأن الدفع الاخر ، فحددت له المحكمة ساعة لاعدادها وتقديمها واشتد الجدل عند ما حاول الدفاع الرجوع الى اثاره الكلام عن حالة الاستاذ احمد حسين الصحية ، وهل يستطيع حضور الجلسة . فكان من رأى المحامين انه مادام مسجوناً فهو في قبضة النيابة

وتكهرب الجو عند ما احتدم الجدل ، واشتد النقاش حول هذه المسألة ، وانحنى سعادة رئيس الجلسة الى منصة القضاء ، ودق عليها ثلاث مرات ، وهو يقول : يجب ان تعلموا ان حسين طنطاوى ، الذى تتكلمون عنه سيق انقضى براءة متهم كان محكوما عليه بالاعدام ..

الحاكم العسكري على الحكم ، فاللحكمة من حقها الا ترسل الحكم الا بعد الفصل في الموضوع الاستاذ احمد كامل قطب - اطلب احالة الاستاذ احمد حسين الى المستشفى لان حالته سيئة

عضو اليسار - ليس في اوراق القضية ما يدل على ان الاستاذ احمد حسين مقبوض عليه على ذمة او ذمة المحكمة او ذمة الحاكم العسكري ، بل انه مقبوض عليه ، تنفيذ الاحكام صدرت عليه ، ولأنه السجون تنص على ان مأمور السجن هو المختص بالنظر في مثل هذا الطلب، وليس للمحكمة رقابة عليه مادام ليس مسجوناً على ذمتها

الرئيس - تلقيت في مساء امس برقية من السجدة جيم الاستاذ احمد حسين تطلب فيها نقله الى المستشفى ، وقد اشرت على البرقية في الحال باحالتها الى سعادة مدير عام مصلحة السجون لاتخاذ الاجراءات اللازمة لان الاستاذ احمد حسين ليس معتقلاً على ذمة المحكمة وانما هو معتقل تنفيذاً لاحكام صدرت عليه الاستاذ عصفور - نريد تحديد القواعد التى يسير عليها الدفاع ، وهل نفهم ان المحكمة

وعلى اثر افتتاح الجلسة ، وقف محمد جبر حسن المتهم الثانى وقال انه ارسل برقية طلب فيها نذب الاستاذ عبدالقادر موده المحامى للدفاع عنه

الرئيس - ان المحكمة وافقت على هذا الطلب وارسلت خطاب الانتداب للاستاذ عوده ثم نطق رئيس الجلسة بالحكم في الدفوع الفرعية المقدمة من الدفاع، وهو يقضى برفضها وقال الرئيس « احنا ماشيين طبقاً للاحكام العسكرية »

الاستاذ احمد كامل قطب - لى دفع جديد الاستاذ محمد عصفور - ان المحكمة وضعت قاعدة في الحكم ، الذى أصدرته باختصاصها بنظر طلب الرد . ويجب بمقتضى هذه القاعدة ان يصدق دولة الحاكم العسكري على جميع الاحكام الفرعية التى تصدرها المحكمة . ويرى الدفاع انه يجب تصديق دولته على هذا الحكم القاضى برفض الدفع بطلان تأليف المحكمة ، وذلك قبل الاستمرار في نظر الموضوع عضو اليسار ان النص صريح في انه ليس ما يمنع من السير في الدعوى قبل تصديق

الخاص بالمحاكمة الغيابية هو الاحالة في ذلك على قانون الاحكام العسكرية ، وهذا القانون صريح في عدم الاعتراف بمحاكمة المتهم غيابيا فاذا تخلف المتهم عن الحضور ، لاي سبب تقف المحاكمة ..

عضو اليسار - ان في اغفال الفصل الثالث الثالث الخاص بالادعاء المدني هي عدم تعطيل السير في الدعوى . وان تكون المحاكمة سريعة الاستاذ قطب - انه فضلا عن هذه الحكمة فان الحكمة ملزمة باتباع القواعد العسكرية التي لا تعترف بالمحاكمة الغيابية

وتلا رئيس المحكمة السلدتين « ٢٣٨ » و « ٢٣٩ » من قانون الاجراءات الجنائية وهما المادة « ٢٣٨ » - اذا كان المتهم قد اعلن في شخصه بالجلسة جاز للمحكمة عند عدم حضوره ان تقرر اعتبار الحكم حضوريا .

ونص المادة « ٢٣٩ » يعتبر الحكم حضوريا بالنسبة لكل منهم حضر الجلسة ولو غادرها بعد ذلك او تخلف عن الحضور في الجلسات المقبلة اذا لم يقدم عدرا مقبولا .

الاستاذ قطب - ان هذا النص خاص بقضايا الجنج لا الجنابات

عضو اليسار - ان الاجراءات واحدة في الجنج والجنابات

الاستاذ عبد القادر عوده المحامي - ان الاجراءات الخاصة بالجنج تطبق امام محاكم الجنج العسكرية ولا يمكن تطبيق هذه القواعد والاجراءات نفسها امام المحكمة العسكرية العليا ، لان القاعدة هي تطبيق قواعد قانون الاحكام العسكرية والاستثناء تطبيق قرار وزير الداخلية وقد نص هذا القرار على الاجراءات التي تتبع امام محاكم الجنج في حالة الغياب . وتعتمد القرار اسقاط الفصل الخاص باجراءات الغياب امام محاكم الجنابات ولدينا نوعان من المحاكم . محكمة جنج ، ومحكمة عليا . فيجب ان تطبيق قرار وزير الداخلية في قضايا الجنج وتطبيق الاحكام العسكرية في قضايا الجنابات لان عدم النص عليها في قرار وزير الداخلية معناه التمسك بقواعد قانون الاحكام العسكرية

الاستاذ عصفور - اذا وجدتم اي نص في قانون الاحكام العسكرية يشير الى الاجراءات التي تتخذ في غياب المتهم تطبقوها علينا ، لا هذا القانون الذي تسويز بمقتضاه يشترط وجود المتهم في اثناء محاكمته

الاستاذ عبد القادر عوده - انكم اذا كنتم لرون ان احمد حسين يتمارض ، فهذا شيء ، اما محاكمته غيابيا فهذا شيء آخر فانا ارى في

العسكرية ليس لها رقابة على المتهم الرأى - ان المتهم غير محبوس على ذمة المحكمة

دفع جديد

الاستاذ قطب - قدم دفعا جديدا ببطلان تأليف المحكمة العسكرية ، وقال انه حين يتقدم بهذه الدفوع قد تظن المحكمة ان الدفاع انما يرمى بهذه الدفوع الى عرقلة المحاكمة ، كلا يا حضرات المستشارين ، اننا نريد ان نطعن الى ان قوانين الدولة تنفذ بدقة وتحترم احتراماما تاما ، وتسير المحاكم وفق هذه القوانين ، فنحن

تقدمنا اليكم بدفع يتلوه دفع ثم يتلوه دفع

لجنة عابئين

عضو اليسار - ان هذه مسألة تخص القاضي وحده فاذا استشعر الخرج فهو يتقدم الى جهة اخرى بطلب التنحي

الاستاذ قطب - ان هذا مفهوم ، ولكننا نشير اليه ، ونحن لا نريد ان نناقش حكم المحكمة الذي اصدرته فانا احترم الاحكام التي تصدر .

واستطرد فقال - ان قرار تأليف المحكمة باطل ويخالف قانون الاحكام العرفية والاوامر الصادرة بتنفيذ هذا القانون

ثم تلا نص المادة (٦) من قانون الاحكام العرفية ، وهي تنص على تشكيل المحاكم العسكرية من ثلاثة قضاة وضابطين

عضو اليسار - ان المادة ٦ مكررة تنص على ان يكون تشكيل المحاكم العسكرية من ثلاثة مستشاريين وضابطين عظيمين .

ودارت مناقشة قصيرة حول هذه النقطة وقال عضو اليسار - انه لا يمكن ان تسير الامور على هذا النحو ، ويجب ان يكون مفهومنا اننا نسير طبقا لقانون الاحكام العسكرية

عدم جواز السير في الدعوى

وفي النهاية قال الاستاذ قطب المحامي انه غير متبمسك بهذا الدرع ، وانه يقدم دفعا جديدا هو عدم جواز السير في الدعوى في غياب المتهم وذلك تطبيقا لقانون الاحكام العسكرية . وهو القانون الذي قضت المحكمة في حكمها باختصاصها بنظر طلب الرذ، بموجب تطبيقه .

وشرح هذا الدفع فقال انه يستند فيه الى ان قرار وزير الداخلية الصادر في ٢ فبراير سنة ١٩٥٢ اغفل الاشارة الى تطبيق الفصل الخامس في الباب الثاني من قانون الاجراءات الجنائية . كذلك اغفل الفصل الثالث من الباب الثالث وهذا الفصل اولهما خاص بالادعاء المدني ، والثاني خاص بالاجراءات الخاصة بغياب المتهم . ومعنى اسقاط الفصل الثالث

القانون بين ما اذا كانت عليه المحكمة العسكرية خاصة بالجنايات ام بالجرح . فالتحقيق فريخ ويسرى على الجميع يؤيدنا في ذلك قانون الاحكام العرفية الذي نص في المادة السادسة على تشكيل المحاكم العسكرية ولم يفرق بين محكمة عليا ومحكمة دنيا ، وهذا نص مريب لا

نحل للاجتهد فيه
الاستاذ عبد القادر عوده - ان النيابة برعت في مرافعتها

ومضى فشرح النص ورد على وجهة نظر النيابة فيما يخص بقولها ان قصد المشرع هو السرعة في المحاكمة العسكرية بخلاف الاجراءات البطيئة التي تتبع في المحاكم العادية وهذا كلام عجيب . ولا يمكن التسليم به اذ لا يصح ان يفر قصد الشارع من نصه على ان هذه الاحكام التي تصدرها المحاكم نهائية معناه انه يجوز محاكمة المتهم غيابيا . اذ الحقيقة ان منعاها انه لا يجوز الطعن فيها بطريق الاستئناف او النقض

يطلب مهلة اسبوعا

ثم طلب الاستاذ قطب اعطاء الدفاع مهلة اسبوع فلعله حين يقابل الاستاذ احمد حسين في السجن للتفاهم معه على الحضور فقد تسمح له حالته بالحضور فمن يدري ، وتسير الامور بعد ذلك في مجراها الطبيعي ، حيث اننا سبق ان قررنا انه غير ممتنع عن تناول الطعام بل هو مريض . وان الاطباء حددوا اسبوعا يستعيد بعده قواه

وطلب الاستاذ عصفور ان يسمح له بتقديم مذكرة في هذا الموضوع ، والتمس اعطاءه فرصة ولو ساعة واحدة لان المسألة قانونية هامة تحتاج لبحث طويل

فسمحت له المحكمة بذلك ورفعت الجلسة على ان يقدم لها المذكرة خلال ساعة

ثم انتقضت ساعة ونصف ساعة ولم يتمكن الاستاذ عصفور من كتابة المذكرة ، فتمسك الاستاذ عصفور بالمرافعة الى اليوم . ان يقدم الدفاع كل ما لديه من دواع لتفصيل فيها المحكمة مرة واحدة مع الدفع الذي قدمه الاستاذ احمد كامل قطب الخاص بعدم جواز محاكمة المتهم غيابيا .

نصوص القانون مايجب معه حضور المتهم عضو اليسار - انه اذا كان الاستاذ احمد حسين ممتنعا عن الطعام فيبقى العمل ايه ؟ الاستاذ عوده - ما الدليل على ان الاستاذ احمد حسين ممتنع عن الطعام . عضو اليسار - الدليل في الحكم والمناقشة على هذه الصورة تدخل في روع الجمهور ان المحكمة تحاكم احمد حسين غيابيا وهذا غير لائق الاستاذ عوده - مع الاسف مايشترش الكلام ده

النيابة - ان هذا الموضوع سبق ان فصلت فيه المحكمة

الاستاذ عوده - المسألة ليست مسألة حكم بل مسألة عدالة .. فهل تريدون محاكمة احمد حسين غيابيا ؟

وبعد مناقشة قصيرة ، طلب عضو اليسار الى الاستاذ قطب ان يتكلم عن الدفع الجديد الاستاذ قطب - عدم جواز السير في محاكمة الاستاذ احمد حسين في غيابه

رئيس النيابة - وتلا نص المادة « ٨ » من قانون الاحكام العرفية وهي التي تنص على عدم جواز الطعن في الاحكام العسكرية

اعتراض الدفاع

وهنا اعترض الدفاع على تفسير النيابة لنص هذه المادة وقال الاستاذ محمد حبيب ان النيابة تفسر النصوص تفسيراً يتفق مع هواها انشأ نريد نصوصاً خاصة بجواز محاكمة المتهم غيابيا وشرح عضو اليسار - لرئيس النيابة وجهة نظر الدفاع الخاصة باسقاط وزير الداخلية الباب الثالث من الكتاب الثاني من قانون الاجراءات الجنائية ، وهو ان اسقاط هذا الباب معناه الرجوع الى قانون الاحكام العسكرية وقال رئيس النيابة - ان اسقاط هذا الباب قصد به الاسراع في المحاكمة

وقال زميله وكيل النيابة الاستاذ محمد صادق المهدي ان القانون لم يحدد في النص محكمة عسكرية عليا او غير عليا ، وانما احال الجرائم على محكمة عسكرية واحدة ، ويختلف الامر في نوع الجريمة التي تقدم للمحاكمة فقط

ثم قال ان قرار وزير الداخلية عند ما تكلم عن الاجراءات التي تتبع قال انها اجراءات المحاكمة امام المحاكم العسكرية - ولم يفرق

قضية التجريض على حوادث ٢٦ يناير

انسحاب هيئة الدفاع عن الأستاذ أحمد حسين النيابة تعتبر انسحابهم مخالفة قانونية وتطلب تطبيق القانون المحكمة تفرض عليهم غرامات وتبدأ بسماع الشهود

كانت جلسة صاخبة عاصفة ، تلك التي عقدتها امس المحكمة العسكرية العليا ، لمواصلة النظر في قضية التجريض على حوادث يوم ٢٦ يناير الماضي ، فقد انسحبت فيها هيئة الدفاع عن الأستاذ أحمد حسين ، وادى انسحابها الى تقديم اعضائها جميعا ، وفي مقدمتهم سعادة محمد عزمى بك النائب العام السابق ولم يكن قرار الانسحاب مفاجئا ، بل كان قرارا متوقعا ، فقد توافرت الادلة على وقوعه ، عقب ارفض جلسة امس الاول ، حيث عقد اعضاء الهيئة اجتماعا دام ساعات ، ودار بحثهم فيه حول موقفهم من التطورات الاخيرة ، واسفر عن اتخاذ هذا القرار ، وقد اشرفنا اليه ، من بعيد ، في العدد الماضي وعقب الانسحاب ، اجتمع المنسحبون بزملائهم المحامين في قاعة المحاماة بدار القضاء ، وظلوا يتدارسون الموقف حتى الساعة الثانية بعد الظهر

الشاهد عبد الله اياظه بك وبعد صدور قرار المحكمة بتفريم المحامين المنسحبين ، سمعت شهادة سعادة عبد الله فكرى اياظه بك وكيل وزارة التجارة والصناعة ، وقد حرص على ان يبين دقته فيما يروى فقال انه ليس شاهد انبات ولا شاهد نفى ... بل انه يشهد على وقائع ... وعبد الفتاح حسن باشا ثم نودى سعادة عبد الفتاح حسن باشا ليؤدى الشهادة ، فتبين انه كان في دار المحكمة وانصرف بسبب اضطراره للسفر الى الاسكندرية على قطار الظهر . والمتنظر ان يدلى سعادته بشهادته يوم السبت القادم في قاعة الجلسة وكانت قاعة الجلسة مزدحمة بالحاضرين ، ومن بينهم عدد من السيدات ، وجاء البوليس بالمتهمين بعد ان فتحت القاعة بقليل ، وجلسوا في القفص اعتذار

وقد تخلف الأستاذ أحمد حسين عن الحضور ، وارسل كتاب اعتذار من عدم حضوره بسبب حالته الصحية ، وأشار في الكتاب الى مطالبه .

الجلسة

عقدت جلسة المحكمة العسكرية العليا في الساعة العاشرة والنصف صباحا برئاسة صاحب العزة حسن عبد الوهاب يس بك . وعلى أثر افتتاحها بلا الاستاذ مصطفى شلى سكرتير الجلسة المساعد اسماء شهود الانبات مفاجأة ...

ثم وقف الاستاذ عبد المجيد نافع المحامي عن ثمانية محامين ينسحبون وعلى أثر ذلك انسحب من قاعة الجلسة الاستاذة محمد عزمى بك ، وعبد المجيد نافع ،



سعادة عبد الله فكرى اباطه بك وكيل وزارة التجارة والصناعة والشاهد الاول في القضية عند خروجه من قاعة الجلسة بعد ان ادى شهادته

تسروا في هذه الدعوى ، والا تسمعوا الا الى صوت ضمائرکم والا تلقوا بالا لهذه السافس والله نصیرکم .

يلتزم ... ويعتب'

وهنا وقف الاستاذ كمال توفيق المحامى عن المتهم الرابع الاستاذ سليمان زخارى وقال : اننى بصفتى محاميا منتدبا من قبل هيئة المحكمة المؤقتة ارى ، وقد اجابتنا المحكمة الى طلباتنا اننا على حق اذا التزمنا موقفنا بجوار المتهم

ندافع عنه بالقدر المستطاع غير اننى آخذ على النيابة اذا كان بعض أعضاء هيئة الدفاع قد سلك مسلكا معينا ارتآه في صالحه ، أرجو الا توجه النيابة اليهم الفاظا يجب الا تتردد في تلك الساحة المؤقتة . انهم زملاء ولهم علينا حق الزمالة ، فاذا كانت النيابة ترى ان طلبات الدفاع غير مشروعة ، فلنسحب هذه العبارات

الحكمة

رئيس المحكمة - اذا كان الدفاع قد طلب طلبات واجابته المحكمة اليها ، فكيف يطلب بعد ذلك طلبات أخرى والاستاذ أحمد حسين متهم بتهمة النشر والاحراق ، ومع ذلك اجابته المحكمة الى كل ما استطاع ومن اداب المحكمة الا ترد على موقف المتهمين فلا يمكننا منازلة الدفاع في هذا الموقف

ومحمد عصفور ، ومحمود الحناوى ، واحمد كامل قطب، ومحمد طاهر الخشاب، وابراهيم عبد الغنى ، وابراهيم الشواربى

النيابة تطلب تغريم المنسحين

ووقف الاستاذ عبد الحميد أبو شنيف رئيس النيابة وقال ان النيابة تأسف اذ تطلب الى هيئتك المؤقتة تطبيق المادة ٣٧٥ من قانون الاجراءات الجنائية على حضرات المحامين المنسحين جميعا ، والحكم بتغريمهم تطبيقا للقانون . لقد انفتحت المحكمة صدرها لدفاع المتهمين جميعا ، وكرست جهودها العظيمة لتحقيق اوجه الدفاع والدفع المختلفة ، التى نازها الدفاع في هذه القضية وبذلتم قصارى الجهد في سبيل اداء واجبك الصعب العظيم المقدس .

احتملتم ما وجهه المتهم الاول اليكم من ضروب الدفع المختلفة من رد الى بطلان تشكيل الى عدم صلاحية وفصلتم فيها بكملةكم العادلة التى اثبتوها في احكامكم المختلفة، التى تضمنها ملف هذه القضية

تما وجه المتهم الى النيابة قضية الخاصة التى رفعتها عليها بدون حق، وقال القضاء كلمته العادلة فيها ، مثبتا ان ماوجه هذا المتهم الى النيابة ورجالها كان غير صحيح ولم يقصد به سوى الاطالة وتعطيل النظر في هذه القضية واخيرا وبرغم ما تقدم ، ماكاد الدفاع يلمح انكم في سبيل نظر موضوع القضية ، حتى تقدم بكملمته اليوم ، التى عندها القانون عملا غير مشروع ونص على عقاب من يصدر منه هذا العمل

.. والنيابة ايضا

واعقبه الاستاذ صادق المهدي ممثل النيابة وقال مايؤسف له حقا ، وما يؤلنى كل الايمان الدفاع ولا اقول الدفاع بصفة عامة بل «نفرا» من حضرات من تولوا الدفاع في هذه القضية عمل من بدء المحكمة على عرقلة سير الدعوى بكافة الوسائل المشروعة وأقول غير المشروعة ، حاولوا ان يشوهوا القضاء ، وان يسير على هواهم . وان يمتنع عندما يريدون منه الامتناع وان يتلمس خطاهم . وفي مصر قضاء لا يجارى هذا النفر في السير وراءهم فالعدالة لها رب يحميها ممثلة في اشخاصكم

هؤلاء الذين غادروا القاعة الان لا يمكن ان يكون دفاعهم سائرا مع الاجراءات القانونية العادلة وانما يريدون العرقلة والتأجيل كما يتبين لخضراتكم من الانسحاب

فبالامس طلبوا ضم ٧٠٠ قضية والنيابة تقدم ادلة محسوسة وللمتهم ان ياخذ منها ما يشاء ويرد عليها بما يشاء

وهكذا شاءوا ويريدون منكم ان تسسروا خلفهم فقد نذرتهم محامين اكفاء للمرافعة في الدعوى والقانون يلزمهم بالحضور ويلزمكم نان

وفي نسخ صور الملفات المطلوب ضمها ما قد يستوجبه دفاعه ايضا ، وبشروط اعفاء هذه الصور من الرسوم والتبعة تحقيقا للعدالة ، وحتى يتمكن من اداء الواجب على الوجه الذي يستريح اليه الضمير
الرئيس - قررت المحكمة التصريح بنسخ الصور بدون مقابل

وهنا التمس الاستاذ الظاهر عدم سماع شهادة الشاهد حتى يعود الى زملائه الذين عاصروا القضية منذ بدايتها لاقناعهم بالعودة لتولى الدفاع مادامت المحكمة قد حققت هذه الرغبة كما ان المتهم الاول متغيب ويستلزم الدفاع عنه مقابلته حتى يتبين وجهة نظره في طريقة الدفاع
وقال والعدالة تملئ عليكم احابة طلب التأجيل وتلزم عبد الله اباطة بك بتأجيل سفره حتى يؤدي واجبه نحو العدالة
وقال عبد الله اباطة بك انه ارجأ سفره عدة ايام وان شهادته لاعلاقة لها بحوادث ٢٦ يناير بل انها خاصة بحوادث الشرقية فقط
فاعترض الاستاذ الظاهر بان شهادته لها علاقة وثيقة بالقضية اذ انه قرر في التحقيقات بان احمد حسين ذهب الى الشرقية يقطن عداهم للانرياء . وقال واني لن اتمكن من اداء واجبي اذ لم اناقش الشاهد
الرئيس - طلب الى النيابة ضم جميع الاوراق التي لم تضم

مداولة

ثم رفعت الجلسة للمداولة وعادت بعد ثلاث دقائق وقررت سماع الشاهد اباطة بك

يطلب الاعفاء من الرسوم

قال الاستاذ جبريل شحاته معوض ان الدفاع عن المتهم الاول قد انسحب لانه اراد استخراج صور القضايا ، تنفيذا لقرار المحكمة . فطالبت الجهة المختصة برسوم باهظة وافهمته انه ملزم بهذه الرسوم . ولو قدم الطلب المحامي المنتدب

وهذا رأى صائب لانه قانونا لا يعفى المحامي المنتدب الا من ثمن الدوسيه المطلوب ، واني ارجو اعفاء الدفاع عن المتهم الاول من دفع الرسوم ومن الثمن ورقى الدفعة . واتعهد بان اقدمهم بالعودة الى القضية اذا ما تم هذا الاعفاء
المحكمة - سننظر في هذا الامر فيما بعد

عبد الله اباطة بك

وكان عبد الله اباطة بك جالسا في مقاعد المحامين ، فوقف وحلف اليمين وقال انه لم يخرج من مكتبه ، ولا من منزله في يوم ٢٦ يناير ، وانه وكيل للجنة الدفاع في الشرقية والمشرف على اعمالها ، واتسمنا نحن وجميع اهل الشرقية على ان تكون رجلا واحدا ، وكنا نمثل جميع الاحزاب . وتعاهدنا على الدفاع

يطلب سحب عبارات النيابة

الاستاذ كمال توفيق - ارجو رغم كل ما حدث ان تسحب النيابة العبارات التي رددتها في قاعة الجلسة ، لا سيما وقد حدثت عقب انسحاب هيئة الدفاع عن المتهم الاول

دفع جديده

ثم وقف الاستاذ سمير حيدر المحامي عن المتهم الرابع الاستاذ سليمان زخاري واراد ان يقدم دفوعا جديدة فقال له الرئيس كل دفع في قانون العقوبات والاجراءات الجنائية يتعلق بالنظام العام ، يتعين على المحكمة الفصل فيه في اي وقت

يتي من البراءة ويعتب

وقال الاستاذ جبريل شحاته معوض المحامي عن الاستاذ سليمان زخاري انا مؤمن بعدل المحكمة واثق من براءة موكلتي ولا مانع عندي من المضي في نظرها واعتب على النيابة لما قالته في حق الدفاع

مداولة

وعندئذ رفعت الجلسة للمداولة وكانت الساعة الحادية عشرة الا ربعا

قرار المحكمة

ثم اعيدت الساعة الحادية عشرة والدقيقة الـ ٥٠ وتلا رئيس المحكمة القرار التالي حيث ان المحكمة راجعت ماتضمنته الورقة التي تقدم بها الدفاع قرأت عدم اثباتها في محضر الجلسة ورفع ما اثبت فيه منها والاكتفاء بانيات من انسحب من المحامين انسحابا مخالفا للالتقاليد والقانون على السواء وقررت بعد مداولة تقرير كل من الاساتذة محمد عزمى بك وعبد المجيد نافع ومحمد عصفور ومحمود الحناوى واحمد كامل قطب ومحمد طاهر الخشاب وابراهيم عبد الفتى وابراهيم الشواربى ٥٠ جنبها مصريا لامتناعهم عن الدفاع عن المتهم الاول الموكلين عنه والاستمرار في نظر الدعوى

الاستاذ الظاهر حسن

وعلى اثر ذلك وقف الاستاذ الظاهر حسن المحامي عن المتهم الاول وقال : اني اشعر وقد عدت الى زملائي الذين انسحبوا فوجدت ان طلباتهم الخاصة بنسخ المحاضر تكلفهم مصاريف باهظة

الرئيس - اننا افسحنا صدورنا للدفاع ولكن دون جدوى وقد اعطيناهم فرصة في كل جلسة

يطلب التأجيل

وطالب الاستاذ الظاهر حسن التأجيل اسبوعين ليتمكن من الاطلاع على اوراق القضية لانه لم يطلع عليها بعد اعتمادا على زملائه الذين كانوا سيتولون الدفاع فيها
وهنا قال الشاهد الاستاذ عبد الله اباطة بك وكيل التجارة والصناعة انه حجز تذكار سفره الى الخارج ولا يمكنه تعديل موعد السفر . وتكلم الاستاذ الظاهر فقال لعل في التأجيل

أحمد حسين .
وسأله رئيس النيابة هل كانت هناك لجنة
فرعية للتدريب العسكري فاجاب بالإيجاب ،
وقال ان من أعضائها الدكتور زيتون واليكباشي
جلال ندا وغيرهما
ووقف الاستاذ الظاهر حسن ، وقال انني
على استعداد تام ، لان اؤدى واجبي وقد
التمست منكم اعطائي مهلة مدتها يوم واحد
حتى اتكن من الرجوع الى زملائي المنسحبين
او الرجوع الى التهم الاول نفسه لاستطلاع رأيه
في اعفاء الدفاع من الرسوم المستحقة على
الاوراق المطلوبة ، ولهذا أرجو الاذن بزيارة
المتهم في سجنه لاتبين طلباته ومدى جدية ما يطلب
من أوراق وان كنت وانقا من جديته ولكن
ليطمئن قلبى

قرار المحكمة

وهنا قررت المحكمة استمرار المرافعة لجلسة
اليوم وعهدت الى النيابة اعلان من لم يحضر
من شهود الالبات . ورخصت للاستاذ الظاهر
حسن بمقابلة الاستاذ أحمد حسين

عن مصر ، وفي يوم من الايام كنا مجتمعين في
دار المحافظة ، واذا بخطاب يرد من الاستاذ
أحمد حسين بانه جاء الى الشرقية كضيف
وجندى يضع نفسه تحت تصرف اللجنة ،
فشكرته اللجنة ولكنه لم يشترك فيها
واجاب بانه لم يشترك معنا في أى اجتماع
اشتركا فعليا ، وقد ناديت في أحد الاجتماعات
بأن لا حزبية فينا
وقال انه يذكر ان أحمد حسين قال في أحد
الاجتماعات التى حضرها ، انه في الشرقية
كجندى لا زعيم حزب
واجاب على سؤال للاستاذ كمال توفيق عن
سبب انسحاب أحمد حسين من الشرقية ، بان
السبب هو الشكوى من الطريقة التى كانت
تسير عليها الحكومة وقتذاك ، بالنسبة للكتاب
وقال ان تاريخ انسحاب كتاب الاشتراكيين
من الشرقية كان قبل يوم ٢٦ يناير باسبوع
ووجه اليه الاستاذ كمال توفيق سؤالا فرد
بقوله انه لا شاهد نفي ولا شاهد اثبات انما
هو شاهد وقائم وحضر بناء على دعوة الاستاذ

الحزب الاشتراكي ينفي ان له يد في حرق القاهرة ويندد بخضوع الحكومة الوفدية لنزوات الملك السابق وحاشيته بينما كان الحزب يحمل على سياسة القصر ويقاوم طغيانها

وتطهير وادى النيل منهم . ومن الذئابهم واموانهم
وفي مصيبل ذلك لآتى كثيرا من الاضطهاد والعت
وبذا هذه الحملة منذ كان كين بويد لا يزال
سيطر على وزارة الداخلية في مصر وسفكس
على الجيش والانجليز على الحكومة المصرية
بصفة عامة . ولا يزال حتى الان يكافح ويجهاد
من اجل تحرير وادى النيل باسمه من الانجليز
وسلطانهم .

وقد دفع الحزب الاشتراكي ثمن هذا
الكفاح ثاليا . . دفعه من دمه ومن حرية ابناءه
ولا تزال مصر تذكر ان احمد حسين ومئات من
اخوانه وزملائه انتقلوا حوالى الاربعة سنوات
انتاء الحرب العالمية الثانية لمدائهم للانجليز .
• - عندما عين محافظ مقيفى رئيسا للديوان
الملكي اذ كان الحزب الاشتراكي ان سياسة معينة
تدبر للقضاء على حركة كتائب التحرير واعلن
ذلك للشمع . وكان ادراكه سليما ان توالى
الدسائس ضد الوطنيين

٦ - لا يستطيع الاستاذ فزاد سراج الدين
او غيره ان ينكر ان حكومة الوفد الاخيرة كانت
سندا للملك السابق في كل تصرفاته المعيبة
طوال العامين اللذين تفتتها في الحكم . .
بمسؤوليتها في ذلك واضعة بل انها سارت
معه في نفس الطريق واتخذت ذات الاسلوب
فقد استهترت بازاء الشعب وانفقت الاموال
في اسراف وسله على اصلاح يفت المحروسة
واقامة الضائيل واسلخ القصور .

بل كان الاستاذ فزاد سراج الدين حريا
على الحريات العامة تحيلا لاهواء الملك السابق
فالفتت الصحف بجرة قلم . وحظرت
الاجتماعات العامة . وحاولت الحكومة تقويض
مجلس الدولة اكثر من مرة . واصبحت قانونا
يحد من سلطانه ويقيده من حريته

تلقينا من الاستاذ ابراهيم الزيدى سكرتير
الحزب الاشتراكي ، بيانه اذاعه ردا على مقالين
نشرتهما جريدة المصري . منكر ان لرئيس
الحزب يد في حوادث حرق القاهرة التي دبرت
على يد الملك السابق فاروق ورجاله واموانه ،
بانفائهم مع الانجليز والبوليس السياسى ، وقد
استند البيان الى ما ياتى : .

١ - حمل الحزب الاشتراكي لواء الدعوة
لمحاربة الفساد والطفان . ووضع للشعب
الفظائع والجرائم التي ارتكبتها الملك السابق
فاروق . وكانت هذه الاضطهادات المستمرة
من اعتقال رئيس الحزب وكبار امضائه ووضعهم
في السجون . بامهم بالمعيب في ذات الملك
السابق . وكانت المصادرات المتوالية للصحيفة
الاشتراكية ، بل ذهب الامر الى مصادرة قرار
من مجلس الوزراء بناء على مذكرة الاستاذ فزاد
سراج الدين وزير الداخلية وقتئذ بالفاء الجريدة
الاشتراكية لتداولها على ذات الملك السابق .
وظللت ملفاة حتى صدر حكم مجلس الدولة
بإعادتها .

٢ - دعا الحزب الاشتراكي الى وجوب تطهير
البلاد من حيدر وبوللى وكريم ثابت والنقيب
والياس اندراوس وعبد الفتاح عمرو وغيرهم
من حاشية الملك السابق . وتقدم الاستاذ احمد
حسين الى المحاكمة لتهمته على رجال الحاشية
لقتض الحكمة بحية ستة اشهر وتعطيل
الجريدة الاشتراكية ثلاثة شهور

٣ - هاجم الحزب الاشتراكي البوليس
السياسى ورجاله طوال عشرين عاما وطالب
بحله والفائه وذلك لان الحزب طالما عانى من
للفيتنة وتدابيره الكاذبة

٤ - اوضح الحزب الاشتراكي هذه منذ
عشرين عاما في التظلم من الانجليز المستعمرين

ولم له يتفذل بمراجعة الاشراف التليفونية بأوامر الداخلية والمنشورة بجريدة «الدعوة» لسان الاخوان المسلمين في العدد الصادر بتاريخ ١ ديسمبر سنة ١٩٥١.

٨ - وليس العهد بعيد . فلم ينزل الشعب أن الحكومة الوفدية كانت تقابل الشعب بوجهه وتقابل أعداء الشعب بوجه آخر . وقد تجلى ذلك بوضوح في التناقض بين أقوالها وأعمالها . بل تبنت هذه السياسة بما لا يدع مجالاً للشك من تعريجات أحد الوزراء الذين فصلوا

آخرها من الوفد . فأعلنت الحكومة أنها ستقطع العلاقات مع الانجليز وأنها ستبيع حمل السلاح وغير ذلك من الأقوال التي لم ير الشعب لها أثراً سوى استدعاء الأستاذ عبد الفتاح عمرو من لندن لتعيينه مستشاراً للشؤون الخارجية للملك السابق واستئناف اتصاله في القاهرة بالانجليز الرسميين

٩ - وقد كان من نتيجة هذه السياسة أن ظهر الأستاذ فؤاد سراج الدين على حقيقته فلم يرض عنه اذئاب الاستعمار لأنه لم يكن يواجه الشعب بالحقيقة سافرة وفي الوقت نفسه لم يرض منه الوطنيون الجادون في محاربة الانجليز حرباً حقيقية تحقق للبلاد اهدافها فهو لم يسلم الكتاب سوى سلاح واحد من طراز البرن كما قرر ذلك فضيلة المرشد العام في تصريحه للمسحوق وكان ذلك في اواخر يناير سنة ١٩٥٢ بينما

الفيت المعاهدة في ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ وخلفى البيان من ذلك الى أن الاشتراكيين لم يتحالفوا مع فاروق الذي لم يحاربه احد مسلحاً حاربوه ولم يتعاونوا مع البوليس السياسي الذي لم يكابه احد من دساتره ومؤامراته مثلما كابدوا

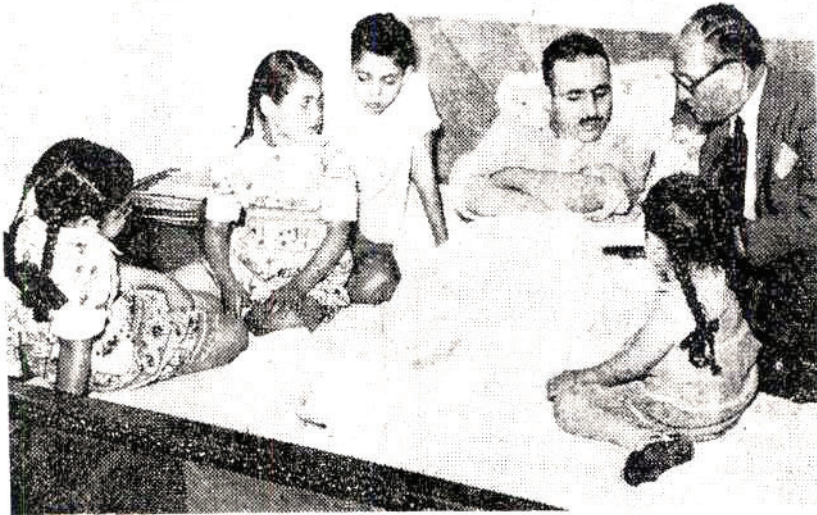
٧ - وعندما صدرت قوانين الغاء المعاهدة اثر الحزب الاشتراكي ان يترك كل خلاف بينه وبين الحكومة الوفدية من اجل مصلحة مصر وحدها ومن اجل مكافحة المستعمر والعمل على تطهير البلاد منه

ولكن الحكومة بوحى من الاساذ فؤاد سراج الدين أصدرت قرارها بوقف نشاط النائب واغلاق معسكرات التدريب وقامت بمصادرة اسلحتها ولم تتوان عن محاربة الحزب الاشتراكي سرا وعالنية . وبالرغم من ذلك فلم يشأ ان يجعل لهذه الحرب اثراً في التوجه بكل قواه لمكافحة الانجليز بل سافر الاساذ احمد حسين الى مديرية الشرقية ليشرك اشتراكاً فعلياً في تدعيم حركة الفدائيين فكشفت فترة اقامته بالشرقية عن مدى الان الذي يرتكبه الاساذ فؤاد سراج الدين الموجه لسياسة الحكومة في حق المجاهدين الاحرار بل في حق الوطن بأسره فكان السدائسون يعانون نقصاً في الاسلحة وفي الزاد مما جعله يقطع بعدم جدوى هذه المحاولة في الوقت الذي كانت الحكومة تنفج حاجة عن حماية المدنيين وعسد عدوان القوات الانجليزية فكانت ترمس الى ميدان القتال جنود بلوكات نظام الاقاليم غير المدربة وبأسلحة بالية لا تتناسب مع أسلحة الأعداء مما حدا بجنود هذه البلوكات الى التمرد

ولعل الاساذ فؤاد سراج الدين لم ينس أنه وافق على تسليم الاسماعيلية الى الانجليز واقر اتفاقية أرسكين سقزالي بحماية البوليس المصري للمعسكرات الانجليزية من تفاسح الفدائيين . بل لعله لم ينس أن البوليس كان يقبض على الفدائيين بناء على تعليماته ويرسلهم متبوضاً عليهم الى القاهرة مكبلين في الانزال .

قضية التهرب على حوادث ٢٦ يناير

الإفراج عن الأستاذ أحمد حسين وزملائه الخمسة طلب بيان من نقابة المهندسين عن الشاهد وضوت بدر تأجيل القضية ليوم ١٠ نوفمبر ودعوة وزيريت سابقين للشرطة



جلس الأستاذ أحمد حسين يستريح في فراشه على إثر الإفراج عنه ، وظهر وهو يدلي
بنصريحه الى الأستاذ لطفى عثمان مندوب « الاهرام » ، بينما تجمع حوله أطفاله الصغار
فرحين بعودة والدهم الى داره

متره . ثم عقدت الجلسة برئاسة الأستاذ
يحيى مسعود ، ومثل الأتهام الأستاذ محمد
صادق المهدي

قرار المحكمة

وعلى إثر افتتاح الجلسة ، نطق الرئيس
بقرار المحكمة وهو :

أولاً : يُلَبِّى الأستاذ سيد إبراهيم عضو
المحكمة التمييز للانتقال الى سجن مصر وإلى
السجون والأماكن الأخرى التى اعتقل فيها
التهم الثانى محمد جبر حسن وذلك بحضور
مثل النيابة والتهم المذكور ومحاميه والإطلاع

على ما هو مدون في دفاتر هذه السجون
أو المعتقلات خلال اعتقاله سنة ١٩٥٢ ، وعن
تنقلاته ودخوله فيها وحروجه منها في المدة
التي تلت تاريخ الأمر بحبسه ، ثم حبسه
احتياطياً على ذمة القضية ، وأنبأ هذه
البيانات في المحضر الذى يحرر عن ذلك
ثانياً - تكليف النيابة استحضار بيان من
نقابة المهن الهندسية عن الشاهد وفريق بدر

كان صباح أمس الموعد الذى حددته المحكمة
العسكرية العليا لإصدار قرارها في طلب الإفراج
عن الأستاذ أحمد حسين وسائر المتهمين معه
في قضية التهرب على حوادث ٢٦ يناير الماضى
فاجتمع هيئة المحكمة منذ الصباح في قاعة
المدولة ، وأحدث تراجع أوراق القضية تمهيداً
لهذا القرار

وإزدحم في قاعة الجلسة عدد كبير من شباب
الحزب الاشتراكي وكثيرون من اقارب المتهمين
وأصدائهم ، واتخذت حكمدارية بوليس القاهرة
تدابير خاصة ، لحفظ الامن والنظام

التهمون

وتحلف الأستاذ أحمد حسين عن الحضور
بسبب سوء حاله الصحية والمعنوية
وحتى بالتهمين الخمسة الآخرين من السجن
وجلسوا في قاعة الجلسة وهم محمد جبر حسن
والأستاذ سليمان زخارى وممدوح عبدالمقصود
وعلى عبد الحليم هاشم وعلى عبد الرحمن
جواد الله
وقالت المحكمة تداول حتى الساعة الثانية

متوالية . ولقد امتنعت عن الطعام أياما واسابيع فكان دائما يخرجني من هذا الاضراب حادث مثير ، وان انس لا انسى يوم كنت قعيدا مستشفيا سجن مصر بين الموت والحياة ، فاذا به يوقظونني ذات صباح ليحدثوني عن انقلاب الجيش وانزال الملك من فوق عرشه



ممدوح عبد المقصود

والآن وبعد كل هذه المحن .. اخرج الى الحياة والحرية من جديد . فكيف استطيع التعبير عن مشاعري ؟
ان كل ما استطيع اليوم ان اقله اننى اسجد لله شكرا بكل روحى وعواطفى ، اننى عهد الله وخادم الشعب ، ولست اعرف كيف اشكر الله على نعمته التى انعمها علي .. واننى ادعوه ان يجعلنى جديرا بهذه النعمة وان يوفقنى لكل ما يحبه ويرضاه .
وأخرا ما أريد ان أقوله ان السجن او الموت نفسه لم يكن فى يوم من الايام بالذى يخيفنى او يزعجنى ، وانما كان يؤلمنى الظلم ... الظلم الذى يجعل رجلا كل آماله فى الحياة ان يقدم حياته من أجل بلاده ، يتهم بأشنع تهمة يمكن ان يتهم بها انسان فضلا عن مجاهد .
واليوم اشعر بذهاب الظلم عنى فلا يسعنى الا ان اهتف فقل جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا

موضح فيه ان كان قد فصل من عضويته بالنقابة وفى اى تاريخ كان ذلك ، وما هى الاسباب التى بنى عليها قرار فصله

ثالثا - التاجيل لجلسة الاثنين ١٠ نوفمبر مع طلب اعلان الاستاذين عبد الفتاح حسن وعبد المجيد عبد الحق من شهود الاثبات للحضور فى اليوم المذكور وامرت بالافراج عن جميع المتهمين ما لم يكونوا محبوسين لسبب آخر

وعلى اثر صدور هذا القرار دوت قاعة الجلسة بالهتاف بعدالة القضاء واخذ شباب الحزب يردد « الله اكبر ويحيا الشعب ، الله اكبر يحيا الجيش »

وتذكر ان نذب عفو اليمين للاطلاع على دفاتر السجون يرجع الى ما اثاره الاستاذ سمير حيدر المحامى عن محمد جبر حسن المتهم الثانى من محاولة البوليس السياسى التآمر فيه خلال مدة حبسه

ودعى محمد جبر حسن الى الحضور اليوم ومعه محاميه امام المستشار المتدب للوقوف منه على ما لديه من المعلومات ، وذلك تمهيدا للانتقال فى الساعة التاسعة من صباح غد - الاثنين - الى السجون التى كان معتقلا فيها تنفيذا لقرار المحكمة

لم يكن السجن او الموت يخيفنى

وقد قصد مندوب « الاهرام » الى دار الاستاذ احمد حسين فى الساعة الخامسة مساء فالفاه راقدًا فى فراشه وكانت علائم التعب والاضراب عليه من اثر الاضراب عن الطعام ، وخاصة فى الايام الاخيرة اذ امتنع عن تناول الماء ايضا .

وقد عاده بعض الاطباء ونصحوا له بالخلود الى الراحة فترة من الوقت ليستعيد عافيته ويسترد قواه . وقد بدأ فى تناول السوائل الساخنة تمهيدا لتناول الطعام .

وسأله المندوب عن شعوره حين تلقى ثبا قرار الافراج عنه فقال :

« لا اظن اننى استطيع ان اصور شعورى بالدقة فالحوادث التى مرت على متلاطمة متدافعة ، تمتد ٢٦ يناير حيث كنت ارقد فى سريري هذا مثل رقبتي اليوم قد انقضت اكثر من تسعة شهور بدأت بهذا الاتهام الفاسد والقضية الملفقة . . . ولم ينقض يوم من هذه الشهور التسعة بغير خبر او حادث مثير .. ان الاخبار المفرضة لم تكن تقلق تأثيرها عن الاخبار السيئة ، ان حادث انقلاب الجيش قد هز نفسى هذا وجعلنى لا انام الليل عدة ليال

قضية التحريض على حوادث ٢٦ يناير

البرئيس السياسي أعطى الشاهد الأول ٢٠٠ جنيه

أحمد حسين يقول: يجب المحرر إلى أمر بأن يشمل قرار الإتهام على مادة الإعدام
القرار كان مهلاً من هذه المادة - وقف الدعوى بالنسبة للمتهمين الأول والرابع

من يعترض على ضم الملف الخاص بهذه الواقعة
إلى ملف القضية المطروحة :
لأجابه الدفاع بالسلب
لم يسترد مثل النيابة قالاً ، ان ملف
واقعة النقود ، يتضمن تحقيقات أجريت مع
الاستاذ صلاح مرتضى مدير الأمن السابق
والضابط محمد إبراهيم امام
وتعد مناقشة تقرير ضم الملف

الاستاذ أحمد حسين
يطلب نظر القضية

وهنا قال الاستاذ أحمد حسين ان «الأهرام»
نشرت أنه مشر بين أوراق الضابط امام
على ابيحالات باسم وليق بدر ، ولذلك في ان
موضوع قدما التحقيق كان نتيجة لما نشر

ومضى الاستاذ أحمد حسين ليقال :
يا جبهات المستشارين والضباط العظام
أرجو أولاً ان تسمح لي المحكمة ، وهذه
أول جلسة أحضرها بعد ان الرجعت عنى
وردت إلى حوزتى واسترددت صحتى ، ان
اسجل ألقى لكل ماقلته أو سدر على لسانى
ل أى جلسة من الجلسات الماضية ، لايمبر
الاقتراحات المعبى وتقديرى الذى اشتهرت
به لفضائله العادل . واني اليوم سأقدم الدليل
المادى على انى اشرف بالاحتكام إلى هذه المحكمة
وبان أخضع إلى لفضائله وهذا انتهاء بهذا الطلب
الذى تقدمت به حيثها الوثرة
وانا حين طلبت التاجيل لى نظر التظلم ،
لقد جرت على ان تنظر القضية الموضوعية
وسأطلب التاجيل هناك حتى يفصل فى الموضوع
هنا ، والتأبون اذ يطلب ملف الدعوى قالما
ينفادى الادعاء

الرئيس - ان هناك علامة امام محكمة
الجنايات فكيف تنفادى الادعاء ، ان القضية
سأتران مما ، وقد طلبت التاجيل فى نظر
التظلم فما السبب لى الاصرار على نظر قضية
الموضوع ؟

الاستاذ أحمد حسين - انا اتصور السائل

باحساس معين . واني اود ان تنظر هذه الهيئة
بالاداءات فى قضية الموضوع ، وقد تظلمت لأ طمعا
نى ان يشملنى العقو ، وان جاز هذا بالنسبة
لتم ماضى فلايجوز بالنسبة لاتهم سياسى مثلى
فى قضية خطيرة لفتت ادلتها ووزوت لاسباب

كان اسم الموعد المحدد لاستئناف النظر
ل قضية التحريض على حوادث ٢٦ يناير
امام المحكمة العسكرية العليا ، وهى القضية
التم فيها الاستاذ أحمد حسين ومحمد جبر
حسن وممدوح عبد المنصور والاستاذ سليمان
لخارى وعلى عبد الحليم هاشم وعلى عبد
الرحمن جاد الله

تمتد الجلسة فى الساعة العاشرة صباحا
برئاسة حضرة الاستاذ يحيى مسعود وعضوية
حضرات الاستاذين سيد ابراهيم ومحمود عياد
والبكاشيين ابراهيم حافظ عاطف وعبد الرحمن
محمد امين ، ومثل النيابة الاستاذ محمد صادق
المهدى ، ونام بالكرتيرة الاستاذة مبداحميد
سيد ونرج عزب وممطنى شلبى
وحضر المتهمون وجاء للدفاع عنهم الاستاذة
محمد عزمى وعبد المجيد نافع ومحمد عرفه
وجبريل شحاته معوض والامير موسى وجمال
طولان ومحمد هاشم

وقال الرئيس ان الاستاذ أحمد حسين ارسل
الى المحكمة كتابا ذكر فيه انه قدم تظلماً فى
الدعوى ، ومع ذلك فإنه يرى السرى فى اجراءات
المحكمة بالنسبة اليه وللأستاذ سليمان خارى
وقال الدفاع ان المتهمين الثانى والثالث قدما
ابضا تظلمة من عدم ادراج القضية ضمن
القضايا التى شملها قانون العقو
تطبيق لم يتم

وقال رئيس الجلسة ان التحقيق الذى كانت
المحكمة قد عهدت به الى الاستاذ سيد سيد
الاستشار فى بلاغ التهم الثانى لم يتم بعد
٢٠٠ جنيه من المصاريف السرية
للشاهد الاول

وقالت النيابة ، ان الدفاع من الاستاذ
أحمد حسين ذكر فى جلسة سابقة ان الشاهد
وبقى بدر حصل على مبلغ الف جنيه من
البرئيس السياسى لقاء شهادته فى هذه
القضية ، وقد كتب النائب العام الى الجهات
المختصة للتحرى من هذه الواقعة لتلقى رد
هذه الجهات وخواتمه مثبت بدفاتر المصاريف
السرية أن اللواء محمد ابراهيم امام تسلم مائة
جنيه على ذمة مهمة سرية كتب امامها «و.ب»
ولما نسل الضابط ، قال ان ولىق بدر حصل

على مبلغ ٢٠٠ جنيه لاستئجار سيارة فى نقلاته
من المدعى مايو الى يوليو سنة ١٩٥٢ للمحافظة
على خيائه ، وتسأل مثل النيابة هل هناك

على نظر القضية قبل الفصل في التظلم
الاستاذ جبريل شحاته مفاوض
ووجه الرئيس الكلام الى الاستاذ جبريل
شحاته مفاوض مداعبا فقال :

« المحكمة تسالك كمستشار قانوني من
زاياك في وقف الاجراءات بالنسبة للاستاذين احمد
حسين وسليمان زخاري » هل ترى انها من
النظام العام ؟

فاجاب المحامي : بانه قبل ابداء رايه يطلع
بعدم اختصاص المحكمة لان النيابة اتهمت
الاستاذ زخاري في قضية اخرى بكتابة مقالات
اعتبرتها ميا في الملك السابق ، بينما تنتهمه
هنا بنفس المقالات بانه قد تسبب عنها حرق
القاهرة .

والقانون ينص على انه اذا زعمت دعوى
مربطان امام محكمتين مختلفتين احدهما مادية
والاخرى عسكرية ، وجب طرح الدعوى على
محكمة الجنائيات
اما فيما يتعلق بوقف اجراءات المحاكمة في

هذه القضية فارى وقف الدعوى حتى يفصل
في المظلمتين . والشرع يطلبه وقف دعوى
الوضع ، اما يستهدف تفاديه تناقض الاحكام
كي لا طرح الدعوى على محكمتين في وقت واحد
والاستاذ احمد حين يعرف هذا ولكنه يطلب
منكم نظر القضية لاطمئنانه الى حكمكم ومدلكم
ونحن نشاكره الطمينة والنتقة

يعارض في وقف الدعوى

وقال الاستاذ محمد عمره المحامي عن المتهمين
الخاص والساحس ، انه يعارض في وقف القضية
وان موكله له بتظلموا وطلب نظرها بالنسبة
لهما

الاستاذ هزمي يعارض

وعارض الاستاذ محمد عزمي في راي زميله
الاستاذ عمره . وقال ان هناك نقطة يتفق فيها
جميع المتهمين ، وهي الظن في تصرفات البوليس
السياسي . وانه لا ضرر مطلقا على المتهمين
الخاص والساحس من تأجيل القضية

الاستاذ عبد المجيد نافع

وتكلم الاستاذ عبد المجيد نافع فوافق على
راي الاستاذ احمد حسين وطلب وقف القضية

قرار المحكمة

وبعد مداولة اسدردت المحكمة قرارها وهو :
« قررت المحكمة ايقاف اجراءات المحاكمة
بالنسبة للمتهمين الاول والرابع حتى يفصل
نهائيا في التظلم المرفوع منهما والمحال الى محكمة
الجنائيات المختصة ، وحددت لنظر القضية
بالنسبة لباقي المتهمين جلسة السبت ٢٠
ديسمبر الحالي . وعلى النيابة اعلان الشهود
وتبني على المتهمين بذلك »

سياسية ، فلابد والحالة هذه ان تكشف للرأي
العام من المسؤولين من حوادث ٢٦ يناير ، وكيف
حاول يلفس هؤلاء المسؤولين في العهد الغابر ان

يلصقها بى زورا وبهتانا . وهذه قضية ضخمة ،
وليس من السهل في كل وقت النظر فيها ، وقد
يحدث ان تغير الهيئة المؤقتة بسبب تنظيم
ادوار القضايا ، فنتحتاج الهيئة الجديدة الى
وقت طويل لدراسة نحو خمسين الف ورقة ،
وعند ذلك ، تدخل في اخطبوط لاندري كيف
نخرج منه .

وهذا التظلم قد يقبل او لا يقبل ، وقد ينزل
منه ، ولكننا نريد ان ننظر هذه القضية على
ايديكم بالذات ، لاننا لانستطيع الانتظار اكثر
من ذلك

مناقشة

ثم دارت مناقشة حول ما اذا كان نظر
القضية امام محكمة الموضوع مع قيام التظلم
يسر النظام العام . واسر الاستاذ احمد على
رايه لم قال :

ان العفو السياسي سيدل النار على كل
مخازي هذه القضية . هذه المخازي التي
لصقت ببعض المسؤولين في العهد الغابر .
ولقد قلت منذ اول لحظة ان هذه القضية
مرورة وحيت ادلتها في الظلام ، وهاهي الايام
تكشف بوضوح وجلاء عن كل كلمة قلتها في
التحقيق او في محاضر الجلسات انها ساذجة
وها هي النيابة اليوم تقدم الدليل انصاع
الدليل على مدى الطرق الاجرامية التي اتخذت
لطبخ هذه القضية ودور البوليس السياسي
وكبار المسؤولين في العهد الغابر للخلاص من
احمد حسين والحرب الاشتراكي

تغيير قرار الاتهام

ومضى الاستاذ احمد حسين لذكر ان
الاستاذ لجيب الهلالي رئيس الوزارة وقتئذ
طلب الى النائب العام السابق حين عرش
عليه تقرير الاتهام في القضية تغيير التقرير
بحيث تنطبق على المتهمين المادة ٢٥٧ ،

وهي مادة تقضي بالاعدام ، وقد عدل قرار
الاتهام ، طبقا لما اشار اليه رئيس الحكومة في
ذلك العهد

واضاف الى ذلك قوله ان الاساتذة نجيب
الهلالي وعبد الرحيم غنيم النائب العام السابق
وعبد الحميد ابو شيفر رئيس النيابة اعترنوا

بهذه الواقعة امام اللجنة المختصة

وهنا قال ممثل النيابة انه لا يعلم شيئا
مما ذكر

واختتم الاستاذ احمد حسين مراقبته مصرعا



المصدر: الاهوام

التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٧٦

لجنة التاريخ تستمع لرئيس البوليس السياسى الاسبق حول أحداث حريق القاهرة

استمعت لجنة كتابة التاريخ أمس على مدى ساعتين الى اللواء بالمعاش محمد ابراهيم امام رئيس البوليس السياسى الاسبق حيث شرح أحداث حريق القاهرة كما عاصرها .

وصرح السيد سيد زكى مقرر اللجنة بأن قضية حريق القاهرة الذى حدث فى ٢٦ يناير عام ١٩٥٢ اتفق فى ٣٠٠ دوسيه وكانت موجودة بوزارة الداخلية ، وقد اطلعت عليها لجنة كتابة التاريخ واستخلصت الاثياء الخافية وراء أسباب حدوث الحريق .

وأضاف سيادته بأن اللجنة قد تقدمت للواء محمد ابراهيم امام ٩ أسئلة للاجابة عليها . وأوضح له أن الهدف من هذه الاسئلة هو ازالة الستار عن فموض بعض الاحداث ووجدت اللجنة لديه تفهما لرسالتها وقد طلب رئيس البوليس السياسى الاسبق من اللجنة اعطائه فرصة لمدة أسبوع حتى يتسنى له الرجوع الى بعض المستندات والوثائق التى لديه لتكون اجاباته سنية وقد وافقت اللجنة على منحه الوقت الكافى للرجوع الى ما يريده حتى يمكن أن يمد اللجنة بالمعلومات المطلوبة .

بعد ثلاثين عاما على حريق القاهرة

مشارك الفدائيين في القنطرة مستمرة ، ومظاهرات الشعب في سائر المدن في مستمرة أيضا إلى أن احتلت القوات البريطانية مدينة التل الكبير يوم ١٦ يناير ١٩٥٢ واقترعت من القاهرة في نفس يوم مولد ولي العهد أحمد فؤاد ، وجاءت المذبحة الوحشية يوم ٢٥ يناير في الاسماعيلية بالدبابات الانجليزية والمنفحات ومدافع الميدان حول مبنى المحافظة وثكنات النظام بلوكات النظام تطلب من قوات الشرطة تسليم أسلحتهم لا فلما رفضوا الإنذار كان عليهم أن يدخلوا معركة غير متكافئة ليستقط منهم عشرات الضحايا مسلحين في التاريخ قوة المصريين التي لا تقبل الاستسلام حتى ولو كانت أرواحهم هي الثمن .

ألم يكن طبعيا ماحدث بعد ذلك من قيام مظاهرات شعبية واسعة تطالب بحمل السلاح تجوب القاهرة يومي ٢٥ و ٢٦ يناير ، ثم بدأت الحرائق في القاهرة ؟

من المسئول عن حريق القاهرة ؟

في دراسة الرافعي للحدث لم يشره في اعلان أن أول مسئول هو الاحتلال البريطاني بل آثاره من سطح نتيجة الفطائع التي ارتكبتها في القنطرة - أما المسئول الثاني فمصر الرافعي فهو حكومة الوفد لاعمالها في المحافظة على الأمن والنظام وحماية الأموال والأرواح .

وعند الرافعي - كبروخ عظيم - فإن للتاريخ هيمته ومن واجبنا أن نكتبه في الوجه الصحيح دون تشويه أو حجب للحقائق . . فالذين يقولون أن الإنجليز هم الذين أشعلوا حريق القاهرة يلقون الاتهام بغير دليل إلا وحتى الذين يقولون أن فاروق هو الذي أشعل القنطرة ليس قولهم مصادقا إلا إذا اعتبرنا فاروق مسئولا بتوجيهه للشعور الشعبي واقبته مادية فداء في قصر هاندين لضباط الجيش والبوليس في قصر هاندين بينما صاحبه تحرق ، فوق مسئوليته كذلك خان شعبه ولم يؤد واجبه في كدبه .

الشيء الذي نأكد بعد النار والدخان في حرائق القاهرة هو التقارب الوطني بين الشعب والجيش ، وأذا كانت بعض الفئات الهدامة قد حركت الفوضى في البداية لاشغال الحرائق والسلب والنهب ، إلا أن الشعب هو الذي انتصر في النهاية . . ومن نار الحرائق التي أشعلها أصحاب القنطرة ، أضحت فكرة الثورة ، وتحركت الأحداث نحوها بأسرع مما كان مقدرا . وهكذا يبقى الدرس . . أن شعب مصر هو الأبقى والإخلاص . . وانتصاره هو النتيجة الحتمية في كل معركة مهما تكن مقدماتها ، ومهما تكن نوايا أصحاب الخطوة الأولى . . فإن الشعب وحده ودائما هو الذي يحدد لحظة واتجاه الخطوة الأخيرة .

اليس من الحق أن نقول أننا لسنا في حاجة إلى إعادة كتابة التاريخ بقدر مانحن في حاجة إلى إعادة قراءته . .

حلمي السباعي شاهين

نائب رئيس قضايا الحكومة سابقا

لهم بنا هذا العام ذكرى مرور ثلاثين عاما كاملة على حادث حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ لتطرح علينا سؤالا طالما رددناه دون أن نقاشره مناقشة موضوعية هادئة ، هو : هل تحتاج فعلا إلى إعادة كتابة التاريخ المصري كله بروح العدل والإنصاف ، أم أن تاريخنا وجد دائما من يتناوله بالموضوعية الكافية بحيث لم يعد أمامنا إلا أن نعيد قراءة التاريخ فقط لتعرف على اتجاه سير الأحداث ، واستخلاص الروح القوية الغالبة للشعب المصري عبر العصور في سميتها نحو الحرية بكل معنى من معانيها ؟

أقول هذا وأنا أمود إلى كتاب المؤرخ الوطني الكبير عبد الرحمن الرافعي « مقدمات ثورة ٢٣ يونيو » الذي صدرت طبعته الأولى في مارس ١٩٥٢ فكيف تناول الرافعي هذا الحادث المشحون بالدلالات في إطار السياق التاريخي العام ؟ بداية فهم مايجري في ذلك اليوم لابد أن تكون بلحظة الفاء بحادثة ١٩٣٦ حيث اجتمع مجلسا الشيوخ والنواب في ٨ أكتوبر ١٩٥١ وأعلن مصطفى النحاس رئيس الوزارة قطع مفاوضات الجلاء مع الحكومة البريطانية لعدم جدواها ، ثم اعلانه قيام المعاهدة واتفاقيتي ١٩ يناير و ١٠ يولية ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان ، ووقف بمثل المعارضة مؤيدي الحكومة وبحث روح الكفاح الشعبي ضد الاحتلال .

وكان موقف حكومة المال في بريطانيا معارضا لروح الوطنية ، فقد تمسكت بالمعاهدة ، وبدأت الدول الأربع - بريطانيا وأمريكا وفرنسا وتركيا - في تقديم مقترحات تحل محل المعاهدة أساسها الدفاع عن مصر والشرق الأوسط وقيام قيادة متحالفة للشرق الأوسط ، وبدأ التوتر يشتد في منطقة القنطرة ، اختلج مال السكك الحديدية من نقل الجنود البريطانيين ، وانسحب المال المصريون من المعسكرات البريطانية ، واضرب المتعهدون والموردون عن توريد مواد التزويد للقوات البريطانية ، وتابت

المظاهرات الشعبية

و . . ولم يكن قريبا أن تبدأ معارك في الاسماعيلية في ١٦ أكتوبر ١٩٥١ ثم

في بورسعيد في نفس اليوم . . واحتلت القوات البريطانية كوبري الفردان في ١٧ أكتوبر ، ثم حبرك السويس يوم ٢٠ أكتوبر ، وتم عزل منطقة القنطرة ، وأقام الإنجليز فيها حكما عسكريا ، والتهب الشعور الوطني في شتات الفدائيين المصريين ضد قوات الاحتلال .

ومن ناحية أخرى كان شعبين حافظ عيسى رئيسا للديوان الملكي في ٢٤ ديسمبر ١٩٥١ اترو السوء في الرأي المسمم المصري وانطلقت المظاهرات الصاخبة ضد فاروق بمسند أن تكشفت مبادئه ودوره هو وحاشيته في صفقة الأسلحة الفاسدة

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٠ أكتوبر ١٩٨٤



● وقعت مذبحة الاسماعيلية يوم ٢٥ يناير ١٩٥٢ وانفجر الشعور الوطني في مصر كلها . وفجر يوم ٢٦ جا، أول رد فعل مصري ضد الانجليز . فقد وقف العاملون بمطار فاروق الاول (القاهرة الدول) في غضب . ورفضوا تزويد طائرتين بريطانيتين بالوقود او الخدمة . لكن الحادث . في هذا الوقت المبكر . وفي هذا المكان المنعزل أمكن محاصرته . . . لكن لم يكده يظهر نود الصباح حتى كانت مصر كلها التي باتت تغلي تهوج . . . بحركة احتجاج عارمة . . . ومع انتصاف النهار . . . كانت أول أحداث يوم السبت الاسود تقع . . . وبدأ أكبر وأخطر حريق في تاريخ مصر ارتفعت مع السنة نيرانه . . . ودخان حرائقه التي بلغت سيمامة . . . رائحة الخيانة والغدر . . . فماذا كان موقف السلطات البريطانية . . . كما تكشف وثائقها السرية . . . ؟

التحقيق البريطاني للحادث ..

اعداد :

جمال الشرقاوى

وطلقات متقطعة (بعضها من بنادق آلية) في عدة اقسام من القاهرة . . . الموقف يبدو هذا الصباح عاديا نسبيا البوليس افاد بان الجيش لا يزال في حالة تأهب في قلب المدينة، حيث لا تزال بعض الحرائق مشتعلة، وقال ان اطلاق النار انشاء الليل كان للتنذير لكي يبقى الناس في البيوت ولتجنب السرقة، وان كل شيء هادئ. في مصر الجديدة وبقية الضواحي . . . المحقق العسكري زار وزارة الدفاع للحصول على المزيد من المعلومات . . . حظر التجول طبق، والجيش لديه التعليمات لمنع التجمعات . عدد من الفصائل (الجيش) تبدو صغيرة موجودة في الاحياء السكنية (باستثناء الاماكن المجاورة مباشرة لهذه السفارة) . الفصائلتان السويدية واللبنانية كانتا بين المباني التي احترقت أمس (٥) « في هذه الليلة » غير المريحة . . . لسعادة سفير بريطانيا ، كانت مصر تمضي اقلع ليلة في تاريخها المعاصر حتى ذلك الحين . الدخان الاسود الكثيف يطبق على صدر القاهرة ، والسجون تفتح افواهها لانسانها الوطنيين . وحظر التجول يجبس الشعب كله من الغروب الى الشروق . . . والامور كلها تتبدل ، لصالح الاستعمار البريطاني وحلفائه . . .

(اكرر في وضوح) يسمح لهم بالمحافظة على النظام ، وانهم يتحملون مسئولية حماية ارواح البريطانيين والاجانب الآخرين (١) . . . وفي الساعة ٢١٠ كان يبرق بجملة واحدة :

« الجيش المصري استدعى لمساعدة البوليس المدني (٢) . . . وفي الرابعة و١٣ دقيقة : . عدد من المباني احرق في وسط المدينة ، متضمناتك باركليز ، واماكن لهو ، ودور سينمسا ، وبارات ، وبنادق (بينها شبرد) ، ومنشآت فخمة بينها نادي محمد علي ونادي السيارات الملكي (المرتبط ارتباطا خاصا بالملك) . الجوعوة تهتف ضد الباشوات كما تهتف ضد البريطانيين وتهتف بشعارات ضد الملك وحافظ عفيفي وحيدر الخ . . . الاحراق يتم بواسطة قنابل حارقة . . .

مفاوز الجيش وصلت قلب المدينة البوليس افاد بان قانون الاحكام العرفية قد أعلن بواسطة الملك ، بناء على طلب الحكومة (٣) . . . والساعة ٧٣٤ ، ارسل يبلغ حكومته . . . استمرت أعمال الشغب . نسمع طلقات نار . تقصيرينا ان الجيش يقاتل المشايخ ، ولكنه ليس واضحا بعد الى حد لديد الحرارة في تادية المهمة (٤) «

● وصباح اليوم التالي ، الساعة ٨٠٢ ، كان السفير يقول : بعد ليلة غير مريحة بعض الشيء،

طوال يوم ٢٥ يناير ، قتل السفير البريطاني في خط الدفاع ، يسرر الفعلة البريطانية في الاسماعيلية ضد البوليس الاحتياطي المصري . . . ثم بقي طول الليل . وصباح اليوم التالي يترب ردود الفعل المصرية . . . ويتابع تنفيذ السياسة البريطانية في ذلك اليوم الفاصل في تاريخ الصراع بين الامبراطورية وبين الحركة الوطنية المصرية . . .

ومع ظهر يوم ٢٦ يناير ، وبه أحداث السبت الاسود . راح السفير يبلغ حكومته أولا بأول بما يجري . الساعة ١٣٧ ، ارسل اول برقية ، يقول فيها :

« تخريب خطير انفجر في القاهرة . . . جموع ضخمة في الشوارع ، تشعل النار في السيارات والمباني . لدى معلومات مؤكدة ان الترف كلوب (البريطاني) واربع دور سينما ومباني بريطانية اخرى قد احترقت ، ويخشى ان يكون ذلك قد اودى بحياة اشخاص بريطانيين . . . المكشافي ليست قادرة على اداء مهمتها ، لان الجموع تمزق خراطيمها البوليس طلب نزول الجيش . . . انني على اتصال تليفوني بالقائم بأعمال وزير الخارجية ، الذي تلقيت منه تأكيدا بان المصريين في وضع

« أعمال الشغب في القاهرة يوم ٢٦ يناير » - لماذا صممت السلطات البريطانية هذا « الوكف » الخاص بها ، بهذا التحديد .. ولماذا لم تفره أبدا .. ولو من باب اتباع المصالح الذي شاع استعماله ؟ طبعاً هناك سبب لذلك سنأتي اليه عندما يصبح ضرورياً ..

بعد الوصف الإخباري الذي تضمنته البرقيات الأولى التي سبق أن أوردناها



● يوسف حلمي

أخذت السلطات البريطانية تدفق في الامر ، وتنتقل من عملية الوصف الخارجي ، الى التحليل ..

● تضمنت برقية السير رالف ستيفنسون الى وزارة الخارجية ، الساعة ١٠:٣٥ من مساء يوم ٢٦ يناير أول تقييم لاحداث اليوم . قالت البرقية :

« الانطباع العام ، بأن انفجاراً ثورياً قد وقع بشدة ، غير أن فعاليتها قد حذت بواسطة الجيش ، نظراً لصغر مساحة قلب المدينة نسبياً .. »

« شعور العيسان (الذين قدموا ملاحظاتهم بعد الظهر) يؤكدون على درجة التنظيم والنظام الذي أبداه مرتكبو الحوادث في المراحل المبكرة انهم عصابات يقودها شبان من طبقة افندية ، الذين يأمرؤ اتباعهم الا يستولوا أو ينهبوا أي شيء ، بسبل يواصلون تنفيذ برنامجهم مخطط بوضوح لتخريب أهداف منتقاة (٨) »

● وبعد خمسة أيام ، بحث كبير مستشاري السفارة برسالة الى القسم الافريقي بوزارة الخارجية البريطانية تضمنت أول تقرير تفصيلي عن الحوادث قال فيه :

ان « اشغال التار كان منظماً ومعداً بعناية » - وأن « العصابات (التي نفذته) أظهرت كفاءة ونظاماً ربما غير مسبوقين في تاريخ الشغب المصري (١) » - ص ٣ ، الفقرة ١١

وعن الدافع للحوادث ، قال انه يصعب عليه تحديد الحرك الرئيسي .. « ان الشعور المعادي لبريطانيا الذي أعقب حادث الاسماعيلية لعب بشكل عام دوراً قوياً جداً ، لكنه بالتأكيد ليس وحده الحرك (٩) ص ٣ ، فقرة ١٣ .. »

ثم يصف بالتفصيل الحوادث ، والمنفذين لها ، والادوات التي استخدمت ، مما سيرد بشكل أكثر دقة من وثيقة تالية ..

● على أن أهم واشمل وثيقة حول الموضوع هي تقرير اللجنة التي شكلها السفير برئاسة الملحق العمالي والتي استمعت الى عشرات الشهود،

وتستمر المذكرة ، بأن الحكومة في الخلاصة مصممة على كشف جرائم ٢٦ يناير ، وتؤكد عزيمتها على ملاحقة الجرمين ، واقرار النظام العام . وتنتهي المذكرة بالتعبير عن جهد الحكومة فيما يتعلق بضحايا حوادث ٢٦ يناير ، معلنة انها قررت أن تمنح مساعدات مالية عاجلة لاصحاب الممتلكات التي خربت ، دون انتظار لاحكام المحاكم ، ودعوة لتقديم بيانات عن المتضررين من التخريب ، حتى تستطيع السلطات المختصة عمل تقدير اجمالي لها .

ويختتم السفير البريطاني برقيقته بعبارة تستلقت النظر ، اذ يقول :

« صحف هذا المساء تنشر نص المذكرة الجوابية التي ارسلت الى جميع البعثات الدبلوماسية التي قدمت مذكرات حول ٢٦ يناير . وهي نفس اتجاه المذكرة التي ارسلت لنا الا انها لا تشير الى تواطؤ السلطات الرسمية (وهذا مفهوم ومنطقي ، لأن السفارة البريطانية هي وحدها التي

وجهت هذا الانهزام) .. وتشير باختصار فقط الى ان المظاهرات نتجت عن حوادث ٢٥ يناير في الاسماعيلية (٧) » ... ١

● وندخل الى الموضوع ..

اهتمت السلطات البريطانية باحداث ٢٦ يناير مثلما اهتمت نحن بها . مع فارق يبدو بسيطاً - في مبتدا الموضوع ، وليس في خيره .. ذلك اننا في مصر ، واتفق معنا كل من تناول هذه الاحداث في العالم ، أطلقنا على ما حدث في ذلك اليوم اسم « أو وصف » حريق القاهرة ، اما السلطات البريطانية ، فقد حرصت منذ اول لحظة ، وحتى آخر كلمة قيلت في وثيقة بريطانية ، على أن تطلق على ما حدث اسم أو وصف

وهكذا ، بعد عسسه الليلة ، اسبراح السير رالف ستيفنسون ، ونام على جنبه ، خصوصاً بعد ان بلغته التفريات التي كان ينوكلها ، عما سنسبر اليه فيما بعد ..

وانتقل السفير البريطاني في مصر عن الدفاع الى الهجوم ..

- عقد مؤتمراً صحفياً بعد ظهر يوم ٢٩ يناير ، أعلن فيه ، انه : عليه أثر لاعتداء ٢٦ يناير بواسطة الفوجاء المصريين ، والتخريب المتعمد باشغال النيران في الترف كلوب ، ثم اكتشاف ثلاث جثت خلال يسوم الاحد ٢٧ يناير .

وان عدد الضحايا البريطانيين ٩ ، وواحد مفقود ، ١ بالمستشفى . وحتى يستمر عطف الراى العام العالمى ، اضاف :

ان معظم البريطانيين (الضحايا) ليسوا من صفار السن ، فاحد القتل تجاوز الثمانين ، واحد المرمى فوق السبعين .

وان « الهجوم على الترف كلوب يبدو انه قد خطط له بعناية ، والاشواهد تدل على ان العديد من الذين ماتوا ، قتلوا عن عمد . وبوحشه ، ولم يموتوا بسبب النيران » .

ولكى « يحبه » مع اكبر عدد من الدول ، اضاف :

« الجاليات الاخرى ، خاصة الفرنسية ، واليونانية ، والسويدية واللبانية ، والالمانية ، والسويسرية ، تحملت كثيراً ، وخسائر اليونانيين ، بشكل خاص ، خطر (٦) » .

- ثم وجهت السفارة احتجاجاً الى الحكومة المصرية ، تنهم فيه السلطات الرسمية بالتواطؤ والتستر ، اضطر

وزير خارجية مصر (في حكومة علي ماهر) للرد عليه ، هذا الرد تضمن برقية ستيفنسون الى وزارة الخارجية بتاريخ ١٤ فبراير ، التي جاء بها :

في الرد الذي تلقيناه هذا المساء على مذكرتنا ، عبر وزير الخارجية عن أسفه على الارواح والخسائر (طبعاً البريطانية) التي تسببت فيها حوادث ٢٦ يناير ، ولكنه فند الاتهام الموجه

للسلطات المصرية بالتواطؤ في الاحداث ، واكدت مذكرة وزير الخارجية ان المعلومات الحديثة توضح ان منظمي الاضطرابات ارادوا أن يحدثوا الارهاب والتدمير في العاصمة

وانهم فقط كانوا يتعينون اللحظة المواتية ، وأن أحداث ٢٥ يناير في الاسماعيلية قدمت فرصة لا مثيل لها وهي باشعسها القصب الوطني ، ودفعها بعض رجال البوليس الاحتياطي للانخراط في المظاهرات في القاهرة

يوم ٢٦ يناير ، قد قللت امكانية المحافظة على النظام في العاصمة .

حيث وصلوا الساعة الحادية عشرة والنصف صباحا ، وهناك حدثت أول حادثة اشعال نار .

وتعتبر اللجنة تلك الحادثة إشارة البدء في تنفيذ الخطة المسبقة الاعداد المشار اليها في الفصل الثالث

الفقرة ١١ ، الفصل الاول ، ص ١ - ٤

وعن طبيعة اولئك الذين قاموا بالتنفيذ ، تقول لجنة التحقيق البريطانية :

١ - ان معظم العصابات التي تمت ملاحظتها كانت تضم ما بين عشرة الى ثلاثين

*** وهم ((من الافنديه ، حسني الملبس))

*** . بالإضافة الى عدد من الرعا ، ص ٦ - ٨

الفقرة ١ ، الفصل الثالث ، ص ٦ - ٨

٢ - ونوعيات زعماء العصابات ، وطرق سيطرتهم تفاوتت .

٣ - في الترف كلوب ، مثلا ، قرر عنها انها اديرت من قبل رجل

يرتدى بزة رسميه انيقه كحيلة اللون (وكاب) من نفس اللون ، ويضع علامة رتبة ما على شريط الكتف .

ولم تتمكن اللجنة من تحديد عوييه تلك البزة الرسميه ، ولكن من الجائز ان يكون الشخص من موظفي شركة مصر للطيران (١)

ولم يشترك ذلك الشخص نفسه في اي تعظيم او اشعال للنار ، لكنه وقف خلال اليوم كله في اماكن ظاهرة مختلفة يدير عمليات بائعاه الذين كانوا يعاملونه باحترام وصل الى حد الوقوف بانتباه عسكري اثناء الخطاب معه .

٤ - وقرر شاهد اخر انه شهد رجلا في ملابس اورييه ، جامعا جمهرة حوله وهو يخطب فيهم باستشارة .

٥ - اما العمليات عند سينما راديو فقد كان يديرها رجل من النمط الكتاني .

٦ - وفي حادث شارع قصر النيل فان العمليات كان يقودها رجل يرتدى جلبابا كاكيا وعمامة .

٧ - وفي حادث اخسر في نفس الشارع ، فان العمليات كان يقودها رجل يرتدى بنطولا اذرق اللون وقميصا بنصف كم ، ويضع إشارة خضراء على ذراعه .

٨ - وقرر شهود ان شخصين من نمط الافنديه خرجا من سيارة ستروين وادارا العمليات في احد الحوادث

وفي حادث اخر ، رؤيت سيارة من نفس الطراز .

٩ - اما مترو الشعب حول جروبي في ميدان سليمان باشا فكان يتحكم فيهم رجال يستعملون الصفارات .

١٠ - ولكن طبيعة الاشارات لم تكن واضحة

١١ - الفقرة ٥ ، الفصل الثالث ، ص ٦ - ٨

١٢ - الفقرة ٥ ، الفصل الثالث ، ص ٦ - ٨

١٣ - الفقرة ٥ ، الفصل الثالث ، ص ٦ - ٨

١٤ - الفقرة ٥ ، الفصل الثالث ، ص ٦ - ٨

١٥ - الفقرة ٥ ، الفصل الثالث ، ص ٦ - ٨

١٦ - الفقرة ٥ ، الفصل الثالث ، ص ٦ - ٨

١٧ - الفقرة ٥ ، الفصل الثالث ، ص ٦ - ٨

١٨ - الفقرة ٥ ، الفصل الثالث ، ص ٦ - ٨

النيران . وانها كانت مزودة تزويدا كافيا بالمواد المحترقة .

١ - الفقرة ١ ، الفصل الرابع ، ص ٩ - ١٠

٢ - ان الهجمات كانت مخططة بعناية في وقت سابق على ٢٦ يناير

٣ - يؤكد ذلك « السرعة » التي كان المنفذون ينتقلون بها من هدف محدد الى هدف اخر .

٤ - والضبط والربط اللذان كانوا يسيطرون بهما على اتباعهم ، وعلى الرعا المشاركين لهم .

٥ - الفقرة ١٠ ، الفصل الرابع ، ص ٩ - ١٠

٦ - الفقرة ١٠ ، الفصل الرابع ، ص ٩ - ١٠

٧ - الفقرة ١٠ ، الفصل الرابع ، ص ٩ - ١٠

٨ - الفقرة ١٠ ، الفصل الرابع ، ص ٩ - ١٠

٩ - الفقرة ١٠ ، الفصل الرابع ، ص ٩ - ١٠

١٠ - الفقرة ١٠ ، الفصل الرابع ، ص ٩ - ١٠

١١ - الفقرة ١٠ ، الفصل الرابع ، ص ٩ - ١٠

١٢ - الفقرة ١٠ ، الفصل الرابع ، ص ٩ - ١٠

١٣ - الفقرة ١٠ ، الفصل الرابع ، ص ٩ - ١٠

١٤ - الفقرة ١٠ ، الفصل الرابع ، ص ٩ - ١٠

١٥ - الفقرة ١٠ ، الفصل الرابع ، ص ٩ - ١٠

١٦ - الفقرة ١٠ ، الفصل الرابع ، ص ٩ - ١٠

١٧ - الفقرة ١٠ ، الفصل الرابع ، ص ٩ - ١٠

١٨ - الفقرة ١٠ ، الفصل الرابع ، ص ٩ - ١٠

١٩ - الفقرة ١٠ ، الفصل الرابع ، ص ٩ - ١٠

٢٠ - الفقرة ١٠ ، الفصل الرابع ، ص ٩ - ١٠

٢١ - الفقرة ١٠ ، الفصل الرابع ، ص ٩ - ١٠

٢٢ - الفقرة ١٠ ، الفصل الرابع ، ص ٩ - ١٠

٢٣ - الفقرة ١٠ ، الفصل الرابع ، ص ٩ - ١٠

٢٤ - الفقرة ١٠ ، الفصل الرابع ، ص ٩ - ١٠

٢٥ - الفقرة ١٠ ، الفصل الرابع ، ص ٩ - ١٠

٢٦ - الفقرة ١٠ ، الفصل الرابع ، ص ٩ - ١٠

٢٧ - الفقرة ١٠ ، الفصل الرابع ، ص ٩ - ١٠

٢٨ - الفقرة ١٠ ، الفصل الرابع ، ص ٩ - ١٠

٢٩ - الفقرة ١٠ ، الفصل الرابع ، ص ٩ - ١٠

٣٠ - الفقرة ١٠ ، الفصل الرابع ، ص ٩ - ١٠

وحققت الموضوع من جميع الجوانب (كما قالت) ، وقدمت تقريرها الذي يقع في ٥٨ صفحة فولسكاب في الاصل الانجليزى ، تحت عنوان

تقرير لجنة السفارة البريطانية للتحقيق في اعمال الشعب في القاهرة يوم ٢٦ فبراير ، اشاد فيها بعمل اللجنة .

التي تولت مهمتها بشمول وحرص عظيمين ، وقامت بعملها كاحسن جهة مصرية للتحقيق ، ثم استعرض الاحداث بايجاز ، وأكد انه يتفق مع ما جاء بالتقرير

تفصيلا (١٠) .

١١ - الفقرة ١٠ ، الفصل الرابع ، ص ٩ - ١٠

١٢ - الفقرة ١٠ ، الفصل الرابع ، ص ٩ - ١٠

١٣ - الفقرة ١٠ ، الفصل الرابع ، ص ٩ - ١٠

١٤ - الفقرة ١٠ ، الفصل الرابع ، ص ٩ - ١٠

١٥ - الفقرة ١٠ ، الفصل الرابع ، ص ٩ - ١٠

١٦ - الفقرة ١٠ ، الفصل الرابع ، ص ٩ - ١٠

١٧ - الفقرة ١٠ ، الفصل الرابع ، ص ٩ - ١٠

١٨ - الفقرة ١٠ ، الفصل الرابع ، ص ٩ - ١٠

١٩ - الفقرة ١٠ ، الفصل الرابع ، ص ٩ - ١٠

٢٠ - الفقرة ١٠ ، الفصل الرابع ، ص ٩ - ١٠

٢١ - الفقرة ١٠ ، الفصل الرابع ، ص ٩ - ١٠

٢٢ - الفقرة ١٠ ، الفصل الرابع ، ص ٩ - ١٠

٢٣ - الفقرة ١٠ ، الفصل الرابع ، ص ٩ - ١٠

٢٤ - الفقرة ١٠ ، الفصل الرابع ، ص ٩ - ١٠

٢٥ - الفقرة ١٠ ، الفصل الرابع ، ص ٩ - ١٠

٢٦ - الفقرة ١٠ ، الفصل الرابع ، ص ٩ - ١٠

٢٧ - الفقرة ١٠ ، الفصل الرابع ، ص ٩ - ١٠

٢٨ - الفقرة ١٠ ، الفصل الرابع ، ص ٩ - ١٠

٢٩ - الفقرة ١٠ ، الفصل الرابع ، ص ٩ - ١٠

٣٠ - الفقرة ١٠ ، الفصل الرابع ، ص ٩ - ١٠

٣١ - الفقرة ١٠ ، الفصل الرابع ، ص ٩ - ١٠

٣٢ - الفقرة ١٠ ، الفصل الرابع ، ص ٩ - ١٠

٣٣ - الفقرة ١٠ ، الفصل الرابع ، ص ٩ - ١٠

٣٤ - الفقرة ١٠ ، الفصل الرابع ، ص ٩ - ١٠

٣٥ - الفقرة ١٠ ، الفصل الرابع ، ص ٩ - ١٠

٣٦ - الفقرة ١٠ ، الفصل الرابع ، ص ٩ - ١٠

٣٧ - الفقرة ١٠ ، الفصل الرابع ، ص ٩ - ١٠

٣٨ - الفقرة ١٠ ، الفصل الرابع ، ص ٩ - ١٠

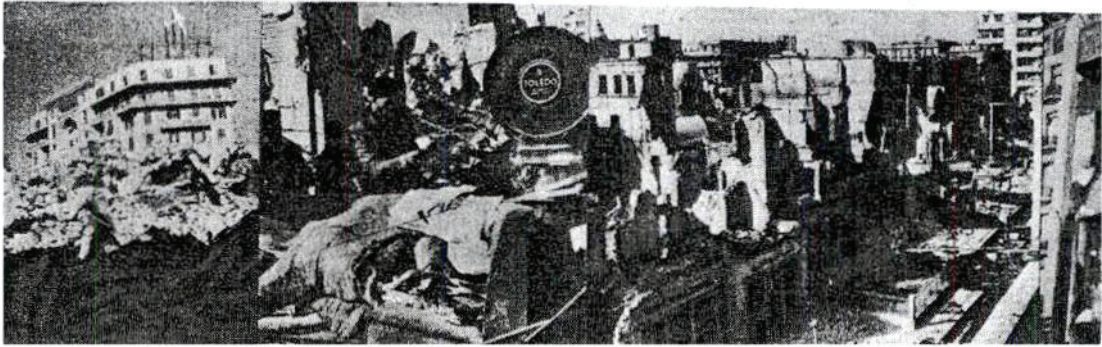
٣٩ - الفقرة ١٠ ، الفصل الرابع ، ص ٩ - ١٠

٤٠ - الفقرة ١٠ ، الفصل الرابع ، ص ٩ - ١٠

المصدر: القيس

التاريخ : ٢٨ فبراير ١٩٨٦

٣٤ عاماً على حريق القاهرة بريطانيا دبرت الحريق لقلب حكومتها الوفند



(من الارشيف)

● اثار الدمار في حريق القاهرة عام ١٩٥٢

وبدأت الاحداث منذ الغاء معاهدة ١٩٣٦ واعلان مصطفى النحاس رئيس الوزراء في ذلك الوقت عن قطع مفاوضات الجلاء مع الحكومة البريطانية وكذلك الغاء المعاهدة واتفاقيتي ١٩ يناير و ١٠ يوليو ١٨٩٩ حول ادارة السودان وايدت المعارضة الحكومة وبدأت الانتفاضة الشعبية والكفاح ضد الاحتلال وكان رد الفعل البريطاني رفض الغاء المعاهدة والمراوغة وتقديم المقترحات لتحل محل المعاهدة ولكن الرد المصري كان حاسماً وبدأ التوتر في القناة حين امتنع عمال السكك الحديدية عن نقل الجنود البريطانيين وانسحب العمال من المعسكرات البريطانية وامتنع الموردون عن تزويد القوات البريطانية بالتموين وعمت المظاهرات الشعبية وبدأت معارك الاسماعيلية في ١٦ أكتوبر ١٩٥١ وامتدت الى بورسعيد في اليوم نفسه ، وقامت القوات البريطانية باحتلال بعض المواقع بهدف عزل القناة واقاموا فيها حكماً عسكرياً وبعد تعيين حافظ عفيفي رئيساً للديوان الملكي في ٢٤ ديسمبر

الاحداث العارمة التي بدأت في مصر يوم الثلاثاء ٢٥ فبراير من الشهر الحالي لم تشهد مصر مثيلاً لها منذ حريق القاهرة الذي وقع في ٢٦ يناير ١٩٥٢ .

وتمثلت الاحداث في التمرد الذي اعلنه عدة الاف من جنود الامن المركزي احتجاجاً على تمديد فترة التجنيد «كما اشيع» خاصة وان الجندي في الامن المركزي يتقاضى حوالي ١٢ جنيه شهرياً، وادت الاضطرابات الى انزال الجيش بالدبابات والهليكوبتر لوضع حد للتمرد الذي كما ذكر العديد من المراقبين بأنه لم تشهد القاهرة مثيلاً له منذ الحريق الهائل الذي وقع في القاهرة قبل ٣٤ عاماً، فكيف تم هذا الحريق وما هي دوافعه وما هي نتائجه .

قبل يوم واحد من حريق القاهرة الذي تم في ٢٦ يناير ١٩٥٢ اندلعت احداث الاسماعيلية التي هزت مصر بأكملها وكانت الشرارة الاولى لحريق القاهرة الشهير .

بريطانية ومنعوا نزول ركابها وكذلك امتنعوا عن تزويدها بالوقود وتمرد جنود بلوكات نظام الاقاليم وخرجوا بأسلحتهم في مظاهرة احتجاجا على ما حصل بالاسماعيلية وانضم اليهم طلبة جامعة القاهرة وتوجه المتظاهرون الى ميدان عابدين ومنه الى رئاسة مجلس الوزراء وانضم اليهم العمال وطلبة الازهر وطلبة عين شمس ومختلف الفئات .

وانتقلت المظاهرات العارمة الى وسط القاهرة . وبدأت الحرائق تتوالى واعمال النهب والخراب والدمار وبلغ عدد المحلات التي اصابتها الحريق حوالي ٧٠٠ محل وشملت :

١٢ حانة ومخزنا للخمر و٧٣ مرقصا وصالة ومطعما ومقهى و٤٠ دارا للسينما و١٦ ناديا و١٠ متاجر للسلاح و٨ محلات لبيع السيارات و١٣ فندقا وينكا واحدا و٣٠ مكتبا للشركات اضافة الى ٣٠٠ متجر و١١٧ مكتب اعمال و شققا للسكن .

وقدرت الخسائر التي حلت بالشركات والمحلات التجارية بـ ١٢ مليون جنيه .

والجدير بالذكر ان المخابرات البريطانية كانت وراء تدبير وتنفيذ الحريق للتخطيط لانقلاب سياسي في مصر يطيح بحكومة الوفد وتكوين حكومة موالية لبريطانيا لكي تنهي حركة الكفاح المسلح في القناة والحركة الوطنية ضد الاستعمار البريطاني .

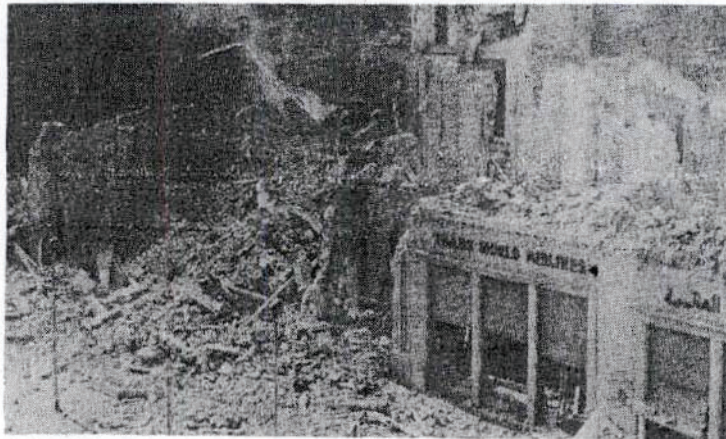
١٩٥١ انطلقت المظاهرات في سائر المدن المصرية ضد الملك فاروق خاصة بعد اكتشاف تورطه مع حاشيته في صفقة الاسلحة الفاسدة اثناء حرب فلسطين .

وفي ١٦ يناير ١٩٥٢ احتلت القوات البريطانية مدينة التل الكبير واقتربت من القاهرة .

وفي ٢٥ يناير ١٩٥٢ قبل حريق القاهرة بيوم واحد وقعت معركة الاسماعيلية الشهيرة في تاريخ مصر حيث ارتكب الجيش البريطاني مجزرة استخدم فيها الدبابات والمصفحات والمدافع اثناء حصاره لمبنى محافظة الاسماعيلية عندما رفض المصريون التحذير البريطاني الذي يدعو الى تسليم اسلحتهم والجلء عن المحافظة والابتعاد عن منطقة القناة وصمموا على مقاومة القوات البريطانية .

وبعد مقاومة شديدة نفذ البريطانيون التهديد وضربوا المحافظة والتكنات بالمدافع والقنابل وبمختلف انواع الاسلحة وبقي المصريون يقاتلون حتى نفذت الذخيرة وكانت النتيجة قتل ٦٤ شخصا وجرح ٧٢ وتم تدمير مبنى المحافظة وتكنات البوليس .

واثر احداث الاسماعيلية شملت المظاهرات الصاخبة كل انحاء القاهرة في يوم ٢٥ و٢٦ يناير ١٩٥٢ وتجمع عمال مطار القاهرة حول اربع طائرات



(من الارشيف)

● الدمار الناجم عن حريق القاهرة الكبير

جريمة حريق القاهرة وحكم التاريخ ببراءة البررة



● أحمد حسين مؤسس حزب مصر الفتاة

حسين ومن رحل من زملائه وامد الله في عمر الباقيين، والذين بالرغم من تقدمهم في العمر، ما زالت قدرتهم على العطاء مستمرة، متدفقة والتزامهم بالدفاع عن قضايا امتهم لم يهن ولم يضعف، لم يمنعه اشتغال الرأس شيبا من التمسك بمثلهم، والنضال من أجل قضايا امتهم. وها هم ابراهيم شكري وفتحي رضوان وحلمي مراد يضيئون الشموع من حنايا ضلوعهم ونبضات قلوبهم لتبديد الظلمات وتشيع الدفء والامل.

وتمضي كتيبة المحامين على امتداد الوطن العربي بشيوخها وشبابها يدافعون عن قضايا امتهم على مر الزمان، سلاحهم القانون وعدتهم ايمانهم بمبادئهم. واما الزيد فيذهب جفاء فأما ما ينفع الناس فيمكت في الارض.

بقلم: فوزي الورداني عضو نقابة المحامين المصريين

صادف الاسبوع الماضي مرور ٣٥ عاما على جريمة حريق القاهرة الذي اندلع ظهر يوم ٢٦ يناير عام ١٩٥٢، اثناء احتفال فاروق بقصر عابدين بقدوم ولي عهده ومرور سبعة ايام على مولده، وحضره قيادات البوليس والجيش المصري والذين لاحظوا توتر الجو فجأة، ثم طلب من اللوائيات العودة الى اقاليمهم ومقر عملهم.

المحامية الجليلة بسوادها وشاحها الابيض الاشهب يتدثرون بها كدرع صلب يواجهون به رياح العسف.

وفجأة اندلع الحريق وكان الشياطين قد انطلقت لتقضي على الامال، واقبلت حكومة الوفد، والصفت التهمة بالعناصر الوطنية.. وكانت فرصة ذهبية للقوى العميلة للاجهاز على هذه العناصر النقية.. وانطلقت الاصوات المأجورة تنادي برأس المحامي احمد حسين، وفتحي رضوان المحامي، والمعيد بكلية الحقوق الدكتور حلمي مراد ومرت الايام واختفت الى حين ظلال المشنقة من حول رأس المرحوم احمد حسين وزملائه.

ومرة ثانية تمضي الاعوام واثبتت الايام ان اصحاب المبادئ لا يمكن ان يتورطوا في مؤامرة دنيئة ولا ان يلجأوا للعنف وسيلة مهما كانت الغايات واثبتت الايام ايضا ان المثل العليا الصادقة مثل الحب الصادق، فهي العفة والنقاء، والضمانة الاكيدة والفعالة للحماية من الانحراف والغواية والعنف والتسلق.

واصدر التاريخ حكمه ببراءة المحامي احمد حسين ومن معه، رحم الله احمد

تصاعدت بعد ذلك السنة الذهب الاسود.. في الوقت الذي تصاعدت فيه التيارات الوطنية مطالبة بالغاء معاهدة ١٩٣٦ ومغادرة البقية الباقية من قوات الاحتلال البريطاني المتواجدة في منطقة القتال الى بلادها دون رجعة.

وتعود الذاكرة القهقري الى تلك الايام المجيدة التي سمحت فيها اخر حكومة وفدية بتوزيع السلاح على الشعب، والتحم البوليس المصري مع جماهيره.. استعدادا لمعركته مع قوات الاحتلال، وشهد كوبري عباس - الشهير بحادثته السوداء يوم فتح على طلاب جامعة القاهرة ومدارس الجيزة - ما يرفع عنه هذه الوصمة بتلك النظاهرة الراقية للبوليس المصري.

في هذه الفترة الذهبية من كفاح الشعب العربي في مصر.. شهد الزمن نضال المحامين ودورهم الريادي وقيادتهم للكفاح. فالشباب منهم انخرطوا في صفوف الغدانيين مهاجمين معسكرات القنال، وشيوخهم ويا لشيوخهم من فرسان النبلاء يحملون اقلامهم ويوجهونها رماحا مسمومة ضد قوى الاستعمار لا سلاح معهم سوى عباءة

في يناير ١٩٥٠ شهدت البلاد انتخابات حرة نزيهة لم يعرف التزوير ولا التزيف طريقه اليها .. فكان من الطبيعي ان تسفر المعركة عن فوز الوفد بكافة الدوائر الانتخابية في طول البلاد وعرضها وهكذا شكل النحاس باشا وزارته الأخيرة لتكون - شأنها في ذلك شأن كافة وزارات الوفد - مثلاً يحتذى ولا يجارى في الدفاع عن الدستور وكفالة الحريات العامة للمواطنين ، ايامها تمتعت البلاد بحريات واسعة لم تعرفها غير تاريخها الطويل الحافل بالسود والقيود .. هوجم الملك هجوماً ضارياً .. ندد الكتاب بتصرفاته الطلثية .. اراحوا الستار عن مجونه واستهتاره ، هكذا مضت حكومة الوفد تعمل على تطبيق مبادئها في احترامه للقانون وكفالة الحريات العامة .. هذا في الداخل .. اما في الخارج ، فقد حرصت الحكومة على فرض سيادتها على كافة اراضيها .. ولعل الكثيرين لا يعلمون ان حكومة الوفد منعت السفن الاسرائيلية من المرور في خليج العقبة وذلك بالرغم من ان مجلس الامن كان قد اصدر ايامها (اى ١٩٥٠) قراراً بالسماح لها بالمرور في قناة السويس وخليج العقبة



قضية التحريض على حريق القاهرة ١ مصر تتحدى مجلس الأمن !



زعماء مصر في مقدمة المظاهرة السلمية التي شهدتها القاهرة عقب الغاء المعاهدة

النحاس باشا :

واجتمع مجلس الوزراء برئاسة المجلس لدراسة قرار مجلس الأمن فقلل المجلس ان من حق مصر منع اسرائيل من المرور في قناة السويس تأسيساً على انه يحق لها السيطرة على مياهها الاقليمية خاصة وان الهدنة المنعقدة بينها وبين اسرائيل لا تنهى حالة الحرب فقلل احد الوزراء : لكن خليج العقبة لا تسيطر عليه مصر وحدها . ان هنك جزيرتين تتحكمان في مدخل الخليج هما تيران وصنافر وهما خاضعتان لسيادة المملكة العربية السعودية . تسأل الوزراء (في صوت واحد) : والحل ؟ فلجأ سراج الدين في هدوء : نتصل بالسعودية ونطلب منها التنازل عن الجزيرتين لمصر وبذلك نسيطر تامة على مدخل خليج العقبة . وعاد الوزراء يتسائلون : وهل ترضى السعودية بذلك الحل ؟ .. ما هي الا ايام حتى اعلنت السعودية موافقتها وبذلك امكن لحكومة الوفد ان تخلق الملاحة في وجه اسرائيل وظل الحال كذلك حتى حرب عام ١٩٥٦ التي كان من نتائجها ان استطاعت اسرائيل المرور من خليج

المعاهدة في خطاب العرش الذي القاه في ١٦ يناير سنة ١٩٥٠ والذي جاء فيه :

«وترى حكومتى ان معاهدة ١٩٣٦ قد فقدت صلاحيتها كاساس للعلاقات المصرية البريطانية وانه لا مناص من تقرير الغائها ولا مفر من الوصول الى احكام جديدة ترتكز على اسس جديدة تقومها جميعا الا وهي الجلاء الفاجز الشامل ووحدة وادى النيل .. ثم الغت حكومة الوفد المعاهدة وبذلك أصبح الوجود الانجليزى في القنال يفقد الى اى اسس قانونى ومن ثم أصبح من حق مصر حكومة وشعبا مقاومة الاحتلال .. وسرعان ما تالفت كتائب الفدائيين التي راحت تهاجم معسكرات البريطانيين في منطقة القناة ليلا ونهارا . في نفس الوقت ناشدت الحكومة المصرية عمل المعسكرات البريطانية بترك اعمالهم ويصف الاستاذ محمد صبيح رحمه الله ما قامت به حكومة الوفد وقتها بقوله :

«كانت قمة نشاط الحكومة الوفدية الاخيرة انها شجعت العمل الفدائى ضد الانجليز في القناة وسحبت الاف العمال

المصريين الذين يعملون في القاعدة البريطانية ودبر لهم الاستاذ عبدالفتاح حسن وزير الشؤون الاجتماعية في ذلك الوقت عملا فوريا وكان الاستاذ فؤاد سراج الدين يفرغ مخازن البوليس من الاسلحة الخفيفة ويسلمها سرا للفدائيين .. وهذا غير الاموال التي كان يدفعها من جيبه» .

وبمرور الأيام ازدادت حدة المقاومة حتى فكر الانجليز جديا في مغادرة البلاد .. وفجأة احترقت القاهرة واهتبل الملك الفرصة التي سنحت له فاقبل وزارة النحاس ثم اصدر امره بالقبض على كافة

الشخصيات المعروفة بعدائها للسراى وفي مقدمتهم احمد حسين واقطع حزبه في السجن ، فوجيء الجميع بالنيابة تتهمهم بالتحريض والاشتراك في حوادث الحريق

صلاح الأسوانى

لن تمر إسرائيل من خليج العقبة !!



الملك فاروق

بخصوص الملاحة في مضيق تيران وخليج العقبة مطابق تماما لاحكام القانون الدولى القانون الدولى للدكتور حامد سلطان» .

والحق اننا لا نؤرخ لما قامت به حكومة الوفد من اعمال جلييلة خلال عهدها الاخير لكننا نشير الى بعضها بالقدر الكافى والذي لا يخرج بنا عن موضوعنا - ويبقى بعد ذلك وقبل ذلك قرار حكومة الوفد بالغاء معاهدة ١٩٣٦ في ٨ اكتوبر ١٩٥١ وكان

النحاس باشا قد اعلن قبل ذلك ضرورة سقوط المعاهدة والغاء اتفاقيتى حكم السودان ، وذلك في خطابه الذى القاه في عيد الجهاد الوطنى مساء ١٣ نوفمبر ١٩٤٨ وقد نشرت صحيفة «المصرى» في عددها الصادر في ١٤ نوفمبر خطاب النحاس بالعنوانين الاتيين :

النحاس يضع اسسا سياسية في الداخل والخارج ، ضرورة الغاء اتفاقيتى ١٨٩٨ ، ١٨٩٩ واعلان سقوط معاهدة ١٩٣٦ ، ثم اعلن الزعيم عزمه على الغاء

العقبة محتمة بقوات الطوارىء الدولية حتى اذا ما اعد الرئيس عبدالناصر عدته للملاقاة اسرائيل ومن هم وراء اسرائيل على حد زعمه اغلق مياه الخليج في وجه الملاحة الاسرائيلية في مايو ١٩٦٧ .. فلم تطق اسرائيل صبرا على الوضع الجديد فكانت الحرب التي لا يزال الجميع ينفون من نتائجها حتى الان !! المهم انه بعد ان احكمت حكومة الوفد سيطرتها على خليج العقبة اعلنت مصلحة الموانىء والمناظر التابعة لوزارة الحربية والبحرية في ٢١ ديسمبر ١٩٥٠ ان منطقة المياه الساحلية الواقعة غرب الخط الموصل بين رأس محمد ورأس نصراني منطقة ممنوعة لا يجوز الملاحة فيها ، ثم اصدرت منشورا حمل رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٠ اخطرت به جميع شركات الملاحة والتوصيلات الاجنبية في مصر جاء فيه مايلي :

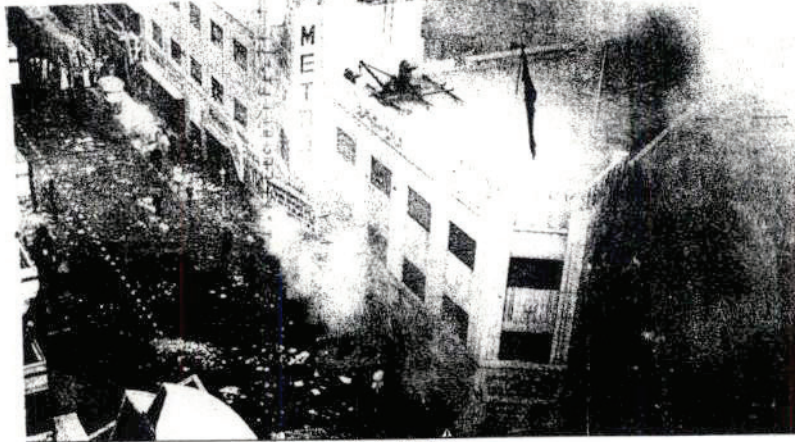
١ - منع السفن الحربية الاسرائيلية من المرور في خليج العقبة واطلاق النار عليها اذا لم تدعن للأمر الصادر اليها بعدم المرور .

٢ - تضبط السفن الاسرائيلية التجارية وتحتجز اذا حاولت المرور في المياه الاقليمية المصرية بما في ذلك مدخل خليج العقبة .

٣ - يتحقق في وضع السفن الحربية والتجارية الاجنبية المحيدة قبل السماح لها بالمرور بمدخل خليج العقبة والسفن الحربية المصرية اتخاذ الاجراءات اللازمة في هذا الشأن . وفي اول يوليو ١٩٥١ عمدت السفينة الانجليزية «امباير لوش» الى مخالفة تلك التعليمات فاقفلتها السلطات المصرية ووضعتها تحت الحراسة العسكرية فاحتجت انجلترا على ما حدث فعهدت وزارة الخارجية المصرية الى مستشارها الدكتور وحيد رافت باعداد ردها على هذا الاحتجاج قائمه بكفافته المعروفة . والغريب ان سفارتها بالقاهرة كتبت في ٢٩/٧/١٩٥١ الى وزارة الخارجية المصرية مصر تؤكد لها في

اسلوب المعتذر انها ستراعى الاجراءات عند مرورها بالمياه الاقليمية المصرية مستقبلا وبذلك اعترفت بأن موقف مصر

الميت الأمريكى المريب



النيران تلتهم قلب القاهرة ... فماذا فعل الأمريكان فى ذلك اليوم ؟

بعد أن فرغت من تحقيق حادث حريق القاهرة فى ملفه المصرى... ثم فى الوثائق البريطانية ... كنت تواقا لأن أكمل تحقيق هذا الحادث الكبير من وجهة النظر الأمريكية. ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية هى التى استفادت بالقدر الأكبر من هذا الحادث ... فبعد أن استفادت بريطانيا منه على مدى قصير.. تحققت لأمريكا أكبر الفائدة على المدى الطويل.. فأمريكا كانت صاحبة مصلحة ... ومنغمسة انغماساً تاماً فى أوضاع مصر والشرق الأوسط كله حينئذ ... من أجل الحلول محل القوتين الكبيرتين اللتين كانتا تقسمان النفوذ فى المنطقة حتى ذلك الحين.. وجاء وقت انحسار نفوذهما ، بعد أن صيرتهما الحرب العالمية الثانية قوتين من الدرجة الثانية ... بالمقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية.. ومن الواضح أن أمريكا لعبت أدواراً يعينها فى حريق القاهرة.. وإن لم يمكن الإمساك بها، على النحو الذى كشفنا عنه فى الجزء الأول من تحقيقنا للحادث.. وكان من المتوقع، بعد مضى ربع قرن أو ثلاثين عاماً ، أو حتى أربعين ... أن تعلن الخارجية الأمريكية عن وثائقها السرية الرسمية، التى تتضمن تقارير ومراسلات بعثتها الدبلوماسية فى القاهرة... بما يوضح كيف نظرت هذه البعثة إلى أوضاع مصر... وحادث حريق القاهرة ... وما التحركات التى قامت بها .. والتعليمات التى كانت تصدر إليها بالخصوص... وهو ما وجدناه فى الوثائق البريطانية، واستطعنا من خلاله ، تحليل الموقف البريطانى... لكن الخارجية الأمريكية تمسكت بالتزام الصمت إزاء أحداث هذا العام الخطير فى تاريخ مصر والمنطقة ... عام ١٩٥٢! كشفت عن وثائق الأعوام السابقة عليه كلها ... والأعوام اللاحقة عليه... وعن بعض وثائق العام الخطير ... إلا منها ما يتعلق بهذا الحادث الخطير ... حريق القاهرة!

حريق
القاهرة
فى
يناير
١٩٥٢

بقلم : جمال الشراوى

فماذا به من وثائق عن هذه الفترة ... وماذا تقول هذه الوثائق؟

غياب يوم من التاريخ!

يضم المجلد الرابع - القسم الثاني - من وثائق علاقات الولايات المتحدة الخارجية مع الشرقيين الأدنى والأوسط، قسما كبيرا عن مصر، عبارة عن ٥٨٠ صفحة من ص ١٧٤٣ إلى ص ٢٣٢٣. يغطي السنوات ١٩٥٢ - ١٩٥٣ - ١٩٥٤. يختص عام ١٩٥٢ ب ١١٣ وثيقة، تقع فى ١٨٦ صفحة... أما شهر يناير من هذا العام، وهو شهر الأحداث موضع اهتمام هذا البحث، فله ثمانى وثائق فقط... غير أنه توجد إشارات هنا وهناك لهذه الأحداث فى وثائق أخرى لعدة شهور تالية...

فماذا جاء بهذه الوثائق؟

كان حدث الأحداث فى مطلع عام ٥٢ هو حريق القاهرة... وكان هذا الحدث على مرحلتين متتابعتين ومتراپتتين أولهما: حادث الإسماعيلية يوم ٢٥ يناير، الذى اعتدت فيه قوات الاحتلال البريطانية على بوليس مصر فى الإسماعيلية، فدمرت المحافظة ومبنى مديرية الأمن... وأسرت رجاله... وثانيهما: حريق القاهرة يوم ٢٦ يناير...

- ١ -

فيما يتعلق بالحادث الأول وردت وثيقتان: الأولى بتاريخ ٢٥ يناير ١٩٥٢، تحت رقم ١٩٥١ (ورقم كسودى ٢٥٢ - ١/٧٤١٠٧٤) - ص ١٧٥٢ المجلد الرابع - القسم الثاني، وهى عبارة عن مذكرة مرسلة من واشنطن حول محادثات مستر إيدن وزير خارجية بريطانيا عندئذ والسكرتير الأول لوزارته مع عدد من كبار المسؤولين الأمريكين، عند زيارة الوزير البريطانى لأمريكا.. حول العمل العسكرى الذى قامت به القوات البريطانية ضد البوليس المدنى المصرى فى الإسماعيلية.

ومنها يتضح: أن واشنطن تلقت برقية من لندن قبل نصف ساعة من تنفيذ العملية، مؤكدة أن الإجراءات التى يتخذها الجنرال أرسكين هى ضرورية جدا لحماية أمن القوات البريطانية، وأن بريطانيا تأمل فى أقصى دعم من أمريكا فى هذه العملية أو أى إجراءات أخرى قد تضطر إليها لمواجهة "الفوضى" فى الدلتا... التى سوف تهدد حياة المواطنين الأمريكين بنفس القدر الذى تهدد به المشروعات البريطانية... إلخ.

ثم كانت الوثيقة الثانية تحت رقم ٩٥٢ وهى من واشنطن أيضاً، بتاريخ ٢٧ يناير ١٩٥٢، حول محادثة تليفونية بين وزير الخارجية الأمريكى والسفير البريطانى فى القاهرة سير رالف ستيفنسون عن عملية الإسماعيلية...

ومن البرقيتين يتضح: ■ إن الولايات المتحدة الأمريكية كانت على علم مسبق بكل ما تقوم به بريطانيا فى مصر... بما فى

هل هذا طبيعى؟..

كنا نقبل ذلك لو أن الولايات المتحدة كانت غير مهتمة بأحداث مصر... أو أن العلاقات بينها وبين مصر كانت مقطوعة!...

لكن ذلك لم يكن هو الواقع...

وهكذا أخذت الشكوك تداخلنى حول هذا الصمت الأمريكى المريب... وخشيت أن أكون غير متابع... فيكون ما أتصوره عن صمت أمريكى مجرد وهم يجسده تقصيرى أو قصورى عن المعرفة... ومتابعة حركة الوثائق.

فتوجهت إلى الأستاذ محمد حسنين هيكل لمعرفتى بمدى متابعتة للوثائق والتقارير السرية ورحلاته المنظمة إلى الولايات المتحدة بحثاً عن أى جديد يتعلق بالعلاقات الأمريكية - المصرية... لكن الأستاذ هيكل أكد لى ما كنت قد وصلت إليه... وهو أن وثائق ١٩٥٢ التى خرجت من أمريكا محدودة جداً... ولا تتفق مع خطورة أحداث ذلك العام - وخاصة حريق القاهرة وثوة ٢٣ يوليو - ولا مع الدور الأمريكى فى مصر فى هذه الفترة..

لم أكتف بذلك، وإنما سألت كاتباً وصحفيًا كبيراً آخر... مولعاً بالوثائق بصفة خاصة، وبزور أمريكا كل فترة للبحث عن الجديد منها... إلا أن الأستاذ محسن محمد قال لى نفس الشيء. أكثر من ذلك عرفت منه أن فى الولايات المتحدة جهات كثيرة تصدر عنها وثائق - غير الخارجية الأمريكية - وإنه بحث لديها، فلم يجد ما يشفى الغليل عن عا ١٩٥٢...

عندئذ لجأت مباشرة

لأصحاب الشأن...

وعلى صفحات جريدة الأهالى كتبت فى يومياتى رسالة مفتوحة إلى السفير الأمريكى فى القاهرة عندئذ مستر فرانز وارنر... أتساءل عن سر الصمت الأمريكى... وأسأله: هل معقول أن زميلك مستر جيفرسون كافر لى لم يبعث ببرقيات عن هذا الحدث إلى وزارته؟ هل يمكن أن تفعل أنت ذلك... إن حدث فى البلد الذى تخدم فيه مثل هذا الحادث الخطير؟..

بعد نشر هذه الرسالة وجدت سكرتير أول السفارة الأمريكية بالقاهرة مستر فرانك ريتشاردسون يحادثنى، ويضع خدماته تحت تصرفى...

والتقينا فى السفارة الأمريكية... وأخذنى إلى المركز الثقافى الأمريكى المجاور... وأخذ يبحث معى فى مجلدات وثائق الخارجية الموجودة هناك... إلا أنه فشل فى العثور على أى وثائق تتحدث عن هذا الحدث...

وحصر على أن ترسل مركز الوثائق فى واشنطن... وكتبت رسالة أرسلها بمعرفة مدير المركز الثقافى...

لكن بعد فترة اتصل بى مدير المركز الثقافى معتذراً، بأنهم رداً عليه بعدم وجود وثائق فى هذا الصدد... وانتهت محاولتى مع السفارة الأمريكية إلى لا شيء.

فى هذه الأثناء كنت أوصيت زميلى سمير كرم وإجلال عبده بأن يفتشوا لى عن مثل هذه الوثائق فى أى مكان...

وبالفعل - وبعد فترة - وصلنى مجلد يحتوى على وثائق عدة أعوام... بينها وثائق عام ١٩٥٢

شبهات حول موقف الولايات المتحدة في واحد من أخطر الأحداث في تاريخ مصر والمنطقة

سرى (واشنطن) ٢٥ يناير ١٩٥٢

الموضوع: زيارة الوزير البريطاني والسكرتير
الأول

المشاركون: سير كريستوفر ستيل

K.C.M.G., M.V.O., الوزير البريطاني

مستتر جرينهيل O.B.E. السكرتير

الأول للسفارة البريطانية

NEA - مستر بيرى

NEA - مستر جونز

NE - مستر كوبر

NEA - مستر كوى

NE - مستر أوتز

الموضوع: العمليات العسكرية البريطانية في
منطقة قناة السويس

المطلوب: لابلغ الوزير (١)

العمل المحدد:

N.E

ملخص

أبلغت الوزير البريطاني إننى سعيد لرؤيته
خاصة أن أحداثاً مهمة كانت تقع في منطقة
القناة، وأنا نأمل في أن يتمكن من إعطائنا
معلومات عنها. وقلت له أننا تلقينا برقية في
الليلة الماضية نحو العاشرة والنصف مساءً
تبلغنا بأن عمليات بريطانية على وشك الحدوث.
ثم قرأت له فحوى البرقية رقم ٣٢٢٦ بتاريخ ٢٤
يناير الواردة من لندن والتي تلقيناها قبل نصف
ساعة من الوقت الذي كان مخططاً لأن تبدأ فيه
العملية البريطانية (٢).

وعلى سير كريستوفر قائلاً إن برقيتنا أثبتت
بالخطة بمنتهى الدقة، ثم قرأت تقريراً وصل
مؤخراً عن العمليات العسكرية. ويقول هذا التقرير
إن الشرطة المصرية قد استسلمت بعدما بقرب من
نصف يوم من المقاومة المستميتة. وأفاد التقرير
الأولى أن المصابين حوالي ٢٣ قتيلاً من المصريين
وثلاثة بريطانيين، وأبدى ملاحظة بأن عملية نزع
سلاح قوات الشرطة الاحتياطية المصرية كانت
عملية في منتهى النظام.

ثم قرأ الوزير البريطاني ببطء من برقية واردة
من لندن، وقد ما نصح "الرجا" بإبلاغ مستر
اتشيسون ينبغي أن تشدد عليه بأن الإجراءات
المتخذة من الجنرال أرسكين ضرورية للحفاظ على
أمن قواتنا في منطقة القناة وأننى واثق من أنه
سيقدم الدعم الكامل في هذا المجال أو أي إجراءات
قد تضطر إليها إذا واجهتنا متاعب في الدلتا.
مؤكداً له أن أية مخاطر سوف تهدد حياة

ذلك عملية الإسماعيلية... قبل جنوبها.

■ إنه حتى عندما نقل وزير الخارجية
البريطاني مستر انتونى ايدن استياءه من
الأسلوب الذي تمت به العملية إلى زمليه وزير
الخارجية الأمريكي - مستر اتشيسون - فإن
الآخر لم يكثر لذلك...

بما يكشف كيف كانت الولايات المتحدة تؤيد
وتساند بريطانيا بكل قوة ضد مصر وشعبها...
بغض النظر - أو على عكس الصورة التي كانت
تداول أن تظهر بها نفسها كحامية للشعوب
الصغيرة، معترضة على الأعمال العنيفة التي
تنفذها حليفتها...

كما تكشف البرقيتان إلى أي حد كان التنسيق
بين إنجلترا وأمريكا... ولو انتهى الأمر بتنفيذ
عملية "روديو" واحتلال القاهرة والإسكندرية
والدلتا...

وفيما يلي صورة زئغرافية للبرقيتين، مع
ترجمة حرفية لهما...

No. 951

f Conversation, by the Acting A
Eastern, South Asian, and Afr

[WASHINGTON

the British Minister and First

Christopher Steel, K.C.M.G., I
Minister

Greenhill, O.B.E., First Secre
Embassy

SA—Mr. Berry

وثيقة رقم ٩٥١

مذكرة عن المحادثات التي قام بها القائم بأعمال
مساعد الوزير للشرق الأدنى، وجنوب آسيا
والشئون الأفريقية بيرى.

الشئون الخارجية، قد ابُلغ أن القوات البريطانية في الإسماعيلية ستبدأ عملية نزع سلاح قوات الشرطة المصرية الاحتياطية في اليوم التالي. كان إيدن يعتقد أن الحكومة البريطانية تشعر بأنها مضطرة لأن تتصرف بهذه الطريقة لأن حياة الأجانب ربما تكون معرضة للخطر. ولذلك قام البريطانيون بتحركات تمهيدية للوحدات البحرية إلى مواقع تمكنهم من إجلاء الأجانب عند الضرورة، أكثر من هذا أصدر إيدن تعليماته إلى السفير البريطاني في مصر، سيرالف سكرانين ستيفنسون، لتحذير الملك فاروق كي يمنع حكومته من اتخاذ أي إجراءات من شأنها تعريض الأجانب للخطر. (٢٤٥٢ - ٧٤/١ - ٦٤١) (٣) ليست مطبوعة.

وثيقة رقم ٩٥٢

مذكرة عن حديث تليفوني للمساعد الخاص للوزير باتل Battle
سرى واشنطن ٢٧ يناير ١٩٥٢ السادسة مساءً.
الموضوع التطورات في مصر
المشاركون الوزير
السفير البريطاني
(مستر د. باتل)
مستر ج. لويس. جونز - (كانا حاضرين)
اتصل الوزير تليفونيا بالسفير البريطاني نحو السادسة مساءً اليوم من مقر إقامته وتحدث على النحو التالي:
تلقي الوزير رسالة مستر إيدن المؤرخة في ٢٥ يناير بشأن أعمال الشرطة المدبرة في الإسماعيلية. وأجابه: «سأفعل ما في وسعي لكي يتم كما كان يأمل»
مستر إيدن ويتوقع: «الامر برمته سيء».

No. 952

of Telephone Conversation, by the
to the Secretary of State (Battle)

WASHINGTON, January
in developments.
he Secretary
ritish Ambassador
fr. L.D. Battle
r. G. Lewis Jones—present)
telephoned the British Ambassa
his residence and spoke in the follo
had received Mr. Eden's message o
templated police action at Ismailia
had not worked out as Mr. Eden
hole thing looks bad".
understood Mr. Eden was consideri
message: The U.S. favored the ea
mbassador at this point advised
وثيقة رقم ٩٥٢

المواطنين الأمريكيين تماماً مثلما تهدد
البريطانيين.
وقال سير كريستوفر، وهو يقرأ من برقية
منفصلة، إن دراسات أخرى قد تمت عن إمكانية
تناول جديد للحكومة المصرية بالنسبة للدفاع عن
المنطقة وعن السودان، وفي هذا السياق قال إنه
ينبغي للولايات المتحدة أن تقدر أن أي تناول
بخصوص هذه الموضوعات للحكومة المصرية
الحالية سيكون مستحيلاً.
واستقر مستر جونز عن مغزى تحركات
الأسطول البريطاني التي وردت في صحافة اليوم.
وأجاب سير كريستوفر بأنه لا يعرف شيئاً عن
هذا لكن من المحتمل أن تكون هذه التحركات
مرتبطة بتغيير فترة الملاحظة من ٧٢ ساعة إلى ٤٨
ساعة للعملية "السارية" روديو - Rodeo.
وشدد سير كريستوفر على "كثافة" عملية
الإسكندرية، وقال إن دعم الأسطول البحري كان
أمراً حتمياً.

وسال مستر جونز عما إذا كانت خطة الملكة
المتحدة هي لاحتلال أجزاء من الإسكندرية أكثر
منها خطة لإجلاء الرعايا البريطانيين عن طريق
البحر. أجاب مستر جرينهيل بأن هذا صحيح،
حيث من المفروض، احتلال أجزاء من الإسكندرية
بما فيها المطاران في هذه العملية ويتم الإجلاء
فيما بعد. ويكون هذا نطاق الإجلاء، على أن تطلق
القاهرة بعملية منفصلة من منطقة القناة.
وأبلغت ممثلي الملكة المتحدة بأن موقف
الولايات المتحدة بالنسبة لإجلاء مواطنيها قد
تحدد في برقية جرى إرسالها إلى لندن اليوم (٣)
وقرات أجزاء من هذه البرقية. وأوضح ممثلي
الملكة المتحدة أن القرار بشأن مقترحاتهم بزيارة
سفينة حربية أمريكية لطرابلس "الغرب" موضوع
منفصل لكنه مرتبط بعملنا المشترك على ضوء
التطورات. وكان رد الفعل البريطاني لوجهات
النظر الأمريكية بخصوص الإجلاء بما معناه أن
على القادة البحريين في البحر المتوسط أن يحلوا
مشاكلهم سوياً، على الرغم من احتمال وجود
بعض التدخل.

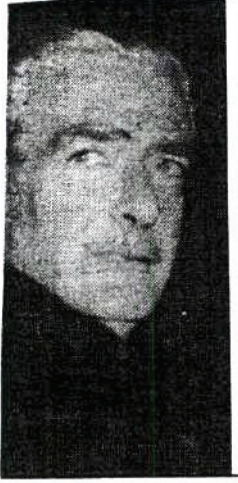
ورداً على سؤال من مستر كوبر، قال مستر
جرينهيل إنه يعتقد أن جميع الأجانب في مصر
ليسوا في مأمن من اعتداءات الرعاع إذا وقعت أي
اضطرابات ولم يمكن السيطرة عليها. قال مستر
جرينهيل إنه من المحتمل أن تحركات الأسطول
المبلغ عنها لا تعني بالضرورة أن خطة "روديو"
Rodeo في طور التنفيذ. فربما كانت السفن
البريطانية ببساطة في طريقها من مالطا إلى
سوداباي Suda Bay.

وسال مستر جونز عما إذا كان رأى
البريطانيين أنه عند انتهاء العمليات بأننا نعود
إلى حيث كنا قبل بدء العملية. قال مستر جرينهيل
إنه يعتقد ذلك، ويأن رجال الشرطة الأسرى سوف
يعادون إلى السلطات المصرية.

قال سير كريستوفر إنه وقد رأى سير أوليفر
فرانكنز الوزير فقط أول أمس، فليست هناك حاجة
لطلب رؤية الوزير غداً. إلا أنه من المحتمل أن
يرغب الوزير في مناقشة الأمر وأن يطلب من سير
أوليفر الحضور لرؤيته.

(١) أرسل بيرى نسخة من مذكرة المحادثات
هذه إلى الوزير اتشيسون يوم ٢٦ يناير كملحق
لمذكرة منفصلة، ليست مطبوعة ٢٤٥٢ - ٧٤/١ - ٦٤١

(٢) غير مطبوع. كان السفير في لندن
جوليوس س. هولمز قد أفاد أن انتوني إيدن وزير



إيدن



محمد حسين هيكل



جيفرسون كافري



الملك فاروق

هل هذا معقول؟

إن السفير البريطاني في القاهرة لم يكف عن إرسال البرقيات إلى حكومته في ذلك اليوم. فإرسل ما بين الظهر والمغرب ثلاث برقيات، أكملها أربع مع صباح اليوم التالي... الساعة ٨،٠٢ صباحاً... ربما لأن السفير البريطاني، وبريطانياً عموماً، هما المعنيان مباشرة بأحداث ذلك اليوم... معقول.

لكن هل كان السفير الأمريكي مستر جيفرسون كافري بعيداً عن هذه الأحداث؟ بالعكس... كان في قلبها.

فقد كان التنسيق كاملاً بينه وبين السفير البريطاني في القاهرة مثلما كان بين لندن وواشنطن في هذه الفترة...

(راجع الوثائق البريطانية)

■ فالسفير البريطاني يبرق لحكومته ظهر يوم ٢٧ يناير:
لقد رأيت حالاً زميلي سفير الولايات المتحدة الذي يشاركني انطباعي بأن الموقف في يد الجيش الآن... (مجموعة الوثائق البريطانية - ملف رقم ٩٦٨٧٠ - برقية رقم ١٩٥)

■ وعاد السفير البريطاني يبرق لحكومته يوم ٢٧ يناير أيضاً: رأيت سفير الولايات المتحدة هذا الصباح... إلخ.

تبني السفير الأمريكي اقتراحى بأن يبرق فوراً إلى واشنطن بأن يقوم هو بكل ما يستطيع لإنهاء الحكومة المصرية عن اللجوء إلى هذه الإجراءات، وأن ينههم إلى تأثيرات طرد المصالح البريطانية.

(مجموعة وثائق الخارجية البريطانية - ملف رقم ٩٦٨٣١ - البرقية رقم ٥٥٥).

ولم يقتصر الأمر على التنسيق وتبادل المعلومات والتساند بين سفيرى الولايات المتحدة وبريطانيا في ذلك اليوم... وإنما يتضح أن السفير الأمريكى لعب دوراً خاصاً ومتميزاً في أحداث يوم ٢٦ يناير...

* فقد ذكر السير رالف ستيفسون في برقية عاجلة أرسلها إلى وزارة الخارجية البريطانية الساعة ٤،٠٧ بعد ظهر يوم ٢٦ يناير أن:
١ - السفير الأمريكى - أكسر الأمريكى - استدعى لمقابلة الملك فاروق الساعة ٤ بعد الظهر.

وفهم الوزير أن مستر إيدن كان يضع في اعتباره إصدار رسالة ترضية: فضلت الولايات المتحدة الإصدار المبكر لمثل تلك الرسالة.

عند هذه النقطة لفت السفير البريطانى نظر الوزير إلى الأخبار في الراديو التى تقول إن الملك شكل وزارة جديدة (١).

(١) أبلغ السفير كافري في القاهرة الإدارة الحكومية في برقية برقم ١١٦٦ - ٢٧ يناير - ليست مطبوعة إن فاروق عين على ماهر باشا رئيس الوزراء الجديد لمصر (١٣/٧٧٤، ٢٧٥٢). وكان هذا تالياً لواقعة ٢٦ يناير في القاهرة التي قام فيها الغوغاء بأعمال التخريب والحرق بدون قيود معظم النهار.

وقال الوزير: إذا كانت الوزارة قد تغيرت، فهذا أكثر مدعاة إلى رسالة ترضية.

وقال الوزير معبراً عن وجهة نظره الشخصية أنه لم يتأثر لأن عملية الإسماعيلية قد تمت. بـ "مهارة غير عادية". وقال إنه يبدو أن "قعة السلاح" لم توقف مجريات الأمور كما كان يرد إلينا من وقت لآخر.

وقال الوزير إن السفير كافري يفعل كل ما في وسعه من أجل منع المصريين من القيام بأعمال انتقامية مثل قطع العلاقات الدبلوماسية.

ثم لخص الوزير كلامه إلى السفير البريطانى:

(أ) أنه تلقى رسالة، (ب) الولايات المتحدة تشعر بالقلق من التطورات،

(ج) رسالة ترضية فكرة طيبة (د) إذا اتخذ الملك موقفاً حازماً سيكون علينا أن نشجعه.

(أبدى السفير البريطانى رأياً مفاداً أن في مصر الآن حكومة جديدة وأنه ربما كانت فرصة مصرية لإحراز تقدم حول تسوية).

هذا عن عملية الإسماعيلية... فماذا عن حريق القاهرة؟

وقع الحريق يوم ٢٦ يناير... فماذا قالت الوثائق الأمريكية في هذا اليوم الحافل والمثير؟ لا شيء... على الإطلاق!

فقد مضى اليوم كله دون أى برقية من السفير الأمريكى لحكومته عما جرى في عاصمة الدولة التى يمثل بلاده فيها... ودون أن تسأل هذه الحكومة: ماذا يحدث عندنا يا سعادة السفير؟ ليس هذا فحسب، بل إن البرقيات المتبادلة في الأيام التالية لم تتناول أحداث هذا اليوم بالمرّة...

من السفير في القاهرة إلى حكومة، ولا من المسؤولين في واشنطن إلى السفارة بمصر...
أى: لم يعلم السفير بلاده بما يحدث، ولم تسأل الحكومة الأمريكية - المهتمة جدا بكل ما يدور في مصر - عما يحدث... العاصمة المصرية في ذلك اليوم النادر المثير..!

هل يمكن أن نتصور ذلك؟

طبعاً غير معقول.

إذن.. ما الذى يمكننا أن نتصوره.. ونستنتج أنه حدث...؟

الشيء المعقول، والمحتم حدوثه، أن المراسلات دارت طوال يوم ٢٦ يناير بين السفير الأمريكى في القاهرة وبين حكومة في واشنطن..

لكن هذه المراسلات، لأقوال أمريكا ترى عدم نشرها...

هذا الموقف لا تخفيه أمريكا... بالمناسبة...

ففى ذات المجلد الرابع، وعلى صفحات (١٧٥٣ و١٧٥٥) إشارتان عن برقيتين غير منشورتين إحداهما للسفير الأمريكى بالقاهرة... لكن بتاريخ ٢٧ يناير..

عندئذ يكون السؤال الضروري: فلماذا تحيط أمريكا مراسلات عن "حادث" وقع في دولة أخرى.. بالسرية.. وتصر على عدم إعلانها برغم مضى أكثر من أربعين سنة؟

إذا كان ما حدث هو مجرد حوادث شغب (كما جاء عنه بالفعل في برقيتين أو أكثر بعد يوم ٢٦ يناير.. دون زيادة أو نقصان عن مجرد هاتين الكلمتين)... فلماذا لم تنشر الخارجية الأمريكية ما كتبه سفيرها عنه في نفس يوم الحادث...؟

هل تكون مبالغين عند هذا الحد عندما نتساءل: ما السر؟

نعم... ما سر هذا التكنم الأمريكى؟

هل كان لأمريكا وسفيرها دور... أو موقف... أو كان لـديهما معلومات... تستوجب الإخفاء؟

فما هي هذه الأسرار...؟

إنه سؤال له ما يبرره تاريخياً وموضوعياً...

يظل معلقاً مهما طال الزمن...

يلقى الشبهات على موقف الولايات المتحدة الأمريكية في حادث من أخطر الأحداث في تاريخ مصر والمنطقة...

متى تكشف أمريكا أوراقها...

ونتبين الحقيقة...

بتأكيد الاتهامات التي وجهتها لها الحركة الوطنية المصرية في حينه... أو العكس. والتاريخ بيننا... وهو الحكم الأخير.

٢ - اندفع الملك في هجوم عنيف ضد البريطانيين. قال إنه قلق تماماً بسبب خطورة الوضع وأن الجيش يتحرك لإعادة النظام، وأنه كانت هناك عناصر سبلة بين المشايخين، وأن الجيش سوف يطلق النار.

(مجموعة الوثائق البريطانية - ملف رقم ٩٦٨٧٠ - البرقية رقم ١٧٤).

مرة أخرى هل يعقل أن يشارك السفير الأمريكى في كل هذه الأحداث.. ولا يبلغ وزارة خارجيته بذلك؟

طبعاً غير معقول منطقياً أن يحدث ذلك... وهو أمر يتناقض مع أبسط قواعد العمل الدبلوماسى.

فما تفسير ذلك إذن؟

التفسير المعقول هو أن السفير كان يبرق بذلك كله... أولاً بأول.. لا بد أن هذا هو ما حدث بالفعل...

لكن هذه المراسلات تقرر عدم إذاعتها.

ولنفترض أن عدم إذاعة هذه المراسلات لا يتعلق بمصر ذاتها.. وإنما بالعلاقات الأمريكية - البريطانية فيما كانت مراسلات السفير الأمريكى لحكومته عن مقابلاته مع زميله سفير بريطانيا

تحتوى بعض الملاحظات أو المعلومات، التي ترى الخارجية الأمريكية - حتى الآن - أنها قد تسيء إلى التحالف بين الدولتين... فقد كانتا في تحالف

نعم.. لكنهما كانتا - في هذه الفترة بالذات - غريمتين متنافستين على السيادة والنفوذ في المنطقة...

لنفترض ذلك في الجزء الذي يمس العلاقات بين السفيرين والدولتين.. بل ولنسلم بمنطقته أيضاً...

فماذا عن أحداث يوم ٢٦ يناير ذاتها.. بكل ما فيها من غرابة وخطورة وإثارة؟

لماذا لم يكتب مستر جيفرسون كافر لحكومته.. يحكى ما يحدث... أو يصفه... فضلاً عن تحليله والبحث فيما وراءه؟

إن السفير البريطانى ظل يصف الحوادث طوال النهار في برقيات متتالية... والأرجح أن جميع السبغاء - وليس البريطانى وحده - فعلوا نفس الشيء...

فلماذا السفير الأمريكى بالذات.. هو الذى لا يكتب لحكومته حرفاً واحداً عن أحداث ذلك اليوم...؟

فلم نجد في مجلد وثائق الخارجية الأمريكية برقية واحدة تحمل تاريخ ٢٦ يناير ١٩٥٢.

وللحق - وحتى لا نظلم مستر جيفرسون كافر - فإنه لا توجد أى برقيات بهذا التاريخ... لا